الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques et
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضوع

الخوصصة في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

مشروع مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص:تسويق وتجارة دولية

من إعداد الطالب:
الحبيب بوجلخة

تحت إشراف الأستاذ:
د / موسى رحماني

الموسم الجامعي :2013/2012

الإهداء

إلى الشمعة التي احترقت لتضيء مستقبل الغد ...إلى شعلة الأمل التي توهجت لألمس النجوم...
إلى أجمل باقة زهر أنبتتها ثنايا الثرى... إلى عسل الشهد الذي يشفي غليل الجروح
إلى الياسمينة التي طوقت ظلال الظلام...إلى أغلى زمردة حياتي إلى أجمل وردة أنبتتها هذه الأرض الطيبة...إلى أحلى رائحة عطر خرجت من قنينة نادرة..إلى أغلى ألماسة في دنياي... إلى التي سهرت الليالي من أجلي ...إلى السند المتين في حياتي...إلى من منحتني وتمنحني من غير أن تسألني عطاء...إلى شمعة النور التي تذوب لتضيء دربنا
إلى فيض الحنان أمي جزاك الله خيرا عني و أثابك فردوسا أعلى

إلى النور الذي أنار درب حياتي منذ رمقت الوجود بعيني... إلى السند الذي به أستعين لتخطي عقبات النوازل
إلى الذي أهدى حياته قربانا من أجل أن نعيش...إلى النبع العذب ننهل منه حبا ومودة فلا يكدر صفوه أبدا...إلى الذي لو فديته بروحي فلن أوفي قسطا من حقه ولو ضئيلا...إلى من كان سندي وعوني في المصاعب...إلى من حلم أن يراني في أعلى المراتب
إلى أحلى نغم يردده لساني .... إلى أنقى وأقوى حب أحس به قلبي ، واستقر به كياني ، إلى روح أبي الطاهرة تغمده الله بواسع رحمته و أسكنه جنان الخلد.
إلى زهور البيت وشمعاتها...إلى النجوم التي تزين سماء حياتي...إلى من يشعرني وجودهم بقربي أمانا وطمأنينة...إلى القلوب النابضة إخواني: فيصل إسماعيل، عبد كريم، مريم، سعيدة، العيد.

إلى جميع الأهل والأقارب والى الأصدقاء إلى كل من كتبهم قلبي ولم يكتبهم قلمي إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.

الحبيب

تشكّرات

﴿ ربّ أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ النمل-19-

نشكر الله على جزيل نعمائه، نشك ر المعترف بمنه وآلائه، فالحم د لله الكريم الوهاب أولاً وأخيرا الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

أوجه عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور رحماني موسى الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه حفظه الله.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أساتذة وطلبة.

إلى كل أعضاء اللجنة التي ستناقش هذا العمل.

شكر خاص إلى إطارات جامعة محمد خيضر بسكرة على حسن الاستقبال والضيافة راجين من المولى أن يسدد خطاهم إلى الخير والثابت.

عسى ربنا أن ينفعنا بما كتبنا وينتفع قارئوها بما سطرنا.

الحبيب

ملخص

لقد أصبح موضوع التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص مكانا هاما من البحث في العشرية الأخيرة في مختلف دول العالم كانت متقدمة أو نامية، و هذا بالنظر إلى تراجع أداء و فعالية القطاع العام و عدم قدرته في تحقيق الأهداف المرجوة منه مقارنة بالإمكانيات الكبيرة التي سخرت لأجله، و قد تم استنتاج هذه النتيجة بالنظر إلى حجم الأرباح و الخسائر و إلى مدى مساهمة هذا القطاع في مجموع القيم المضافة المحققة في الاقتصاد، أضف إلى ذلك أن هذا القطاع أصبح أكثر من أي وقت سابق المسؤول عن العجز المتصاعد من سنة إلى آخر في ميزانية الدولة.

ولقد عمت ظاهرة الخوصصة ميدان الأعمال خاصة بعد مطالبة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع خطط الخوصصة في دول العالم الثالث كشرط مسبق للحصول على قروض. والجزائر كغيرها من الدول تبنت سياسة الخوصصة، كما تسعى إلى تحقيق أهدافها المسطرة من طرف الحكومة والتي تتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية ، التي تتجه نحو نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق التي تلعب فيها أسواق رأس المال دورا حيويا في توجيه النشاط الاقتصادي.

إن تبني فكرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يأتي تماشيا مع التغيرات الاقتصادية التي يعرفها العالم، وبحكم الظروف التي تعيشها الجزائر باعتبارها من الدول النامية، فقد كان من الطبيعي أن تسعى للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، والجزائر كغيرها من الدول قد تأخرت في طلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، غير أن هذا الانضمام سيترتب عليه حدوث انعكاسات وآثار ـــــــــــــ سلبية وايجابية ـــــــــــــ في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولعلى أهم هذه القطاعات المتأثرة هو قطاع التجارة الخارجية على اعتبار ان قطاع حيوي له تأثيراته على اقتصاد الدولة.

تمهيد:

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات وتغيرات بارزة تطرأ على الأنظمة الاقتصادية بحسب المناخ الدولي، وتبرز أهمية التأقلم والتغيير في مسايرة الأحداث، وجعل الأنظمة أكثر فعالية وإيجابية من أجل النهوض والرقي بالاقتصاد العالمي.

فلقد كانت دول العالم تعتمد على ما يسمى بالقطاع العام كحل لنظامها الاقتصادي، نتيجة للاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق الرفاهية وتنمية اقتصادها، إلا أن النتائج المحققة كانت عكس ما هو منتظر ومتوقع، مما أدى بهذه الدول للتفكير في وضع سياسات التصحيح الهيكلي وبالتالي ظهور ما يعرف بقضية الخوصصة، حيث يعتبر موضوع الخوصصة أحد مواضيع الساعة، فهو يحتل صدارة نقاش دائم من جموع الاقتصاديين والسياسيين بين مؤيد ومعارض بين مناداة اقتصادية.

من خلال ذلك، برزت الدعوة للخوصصة باعتبارها إحدى السياسات المطروحة من ضمن السياسات التصحيحية الهيكلية لمواجهة الأوضاع المأساوية، وذلك بنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، و هذا بالنظر إلى تراجع أداء و فعالية القطاع العام و عدم قدرته في تحقيق الأهداف المرجوة منه مقارنة بالإمكانيات الكبيرة التي سخرت لأجله ،فقد أبرزت التوجهات الاقتصادية للقطاع العام يسودها في معظم الأحيان تذبذبات تعكس غموضا في الأهداف، ناتجا عن عدم الوضوح في التوجه لدى المسؤولين، مما ينتج عنه ضعف في الإدارة، يتجسد في آثار سلبية على مسيرة القطاع العام، وعلى عكس ذلك، يتسم القطاع الخاص بالوضوح في الأهداف، إذ أن هم المؤسسات الخاصة هو تحقيق الربحية، والمحافظة على السوق، والاستمرارية . ومن جهة أخر نجد أن الكثير من المؤسسات العامة تكلف بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلا أنه يصعب في العادة التوفيق بين أهداف الكفاءة الاقتصادية وأهداف العدالة الاجتماعية بين فئات المنتفعين من السياسة الاقتصادية الكلية، واختلاف مصالحهم، يزيد عن غموض الأهداف وضعف الإدارة.و في المؤسسات التابعة للقطاع الخاص تكون هناك علاقة مباشرة بين أداء المؤسسة وهيكل الأجور ومنظور المدير، فعندما ينجح المدير سيكافأ من خلال زيادة الأجور أما في المؤسسات العامة، وفي الحالة العامة، لا يوجد علاقة بين أداء المؤسسة وهيكل الأجور، تكون الإدارة في مؤسسات القطاع الخاص واضحة ولها استقلاليتها، في حين نجدها في مؤسسات القطاع العام غير ذلك وبعض التجارب العالمية أثبتت أن تسيير وإدارة الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية تكون ذات فعالية وأداء أحسن من القطاع الخاص منه في القطاع العام.

ولقد عمت ظاهرة الخوصصة ميدان الأعمال خاصة بعد مطالبة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع خطط الخوصصة في دول العالم الثالث كشرط مسبق للحصول على قروض. والجزائر كغيرها من الدول، تتجه نحو نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق التي تلعب فيها أسواق رأس المال دورا حيويا في توجيه النشاط الاقتصادي.

ولمسايرة هذا التطور أصبح أهم اهتمامات الجزائر اليوم هو تسوية أوضاعها للانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة لقبول عضويتها فيها ، وتلتحق بالركب وتستفيد هي كذلك كغيرها من البلدان من مختلف

المزايا والإعفاءات وكذا الإجراءات التفضيلية الممنوحة من طرف المنظمة للبلدان النامية ، وهي بالتالي كلها رهانات وتحديات تقف أمامها الجزائر لمجابهة قرار انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

من خلال هذا الطرح البسيط يمكننا صياغة إشكالية بحثنا والمتمثلة في السؤال التالي:

مدى فعالية الخوصصة في ظل انضمام الجزائ إلى منظمة العالمية للتجارة ؟

و حتى نتمكن من الإلمام بجميع جزئيات هذه الإشكالية نقوم بتجزئتها إلى الأسئلة الرئيسية التالية:

* ما هي المبررات للاتجاه نحو خوصصة القطاع العام إلى القطاع الخاص ؟

* ما هي أهم الرهانات الواجبة على الجزائر تخطيها للانضمام الجزائ إلى منظمة العالمية للتجارة ؟

* هل الجزائر ملزمه بالتعامل مع مشروع الخوصصة بانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة ؟

الفرضيات الدراسة:

– لكي تثبت الإصلاحات الهيكلية فعاليتها،يجب إخضاع جميع المؤسسات العامة لقيود مالية أكثر تشددا وتوجيه الإنتاج نحو الأنشطة الأكثر قدره على النمو والاستمرار والحد من تدخل الدولة.

– تعمل الدول بخوصصة القطاع العام وفق إمكانياتها المادية والبشرية المتوفرة لديها.

– أصبحت الخوصصة عبارة عن ديناميكية عالمية لابد من التعامل معها وخصوصا بعض الدول النامية المشرفة على اتفاقيات الدولية.

أهداف الدراسة

تكمن أهداف البحث في مايلي:

ـــــــــــــ معرفة الأسباب والدوافع التي جعلت دول العالم لتبني هذا النظام المعروف بالخوصصة.

ـــــــــــــ معرفة مدى مساهمة الخوصصة في التنمية،والتعرف على نتائجها وآفاقها في دول العالم.

ـــــــــــــ محاولة معرفة أي القطاعين أنجع، القطاع العام أم التحول إلى القطاع الخاص.

ـــــــــــــ محاولة تحديد أهم الآثار الاقتصادية العامة المترتبة عن عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، للدول النامية بصفة عامه والجزائر بصفة خاصة.

ـــــــــــــ تحـــديد السياسات التجارة الدولية المتبعة بين مختلف الدول ومدى تأثر كل واحدة منها بالأخرى.

ـــــــــــــ توضيح دور المنظمة العالمية للتجارة في توسيع رقعة السوق الدولي ومنه عولمة الاقتصاد.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في دراسة وتحليل عملية الخوصصة تحليلا دقيقا مع تبين ضرورتها في رفع عجلة التنمية للاقتصاد الوطني والدور الذي تلعبه الخصخصة خاصة في المرحلة الراهنة و التي تتميز بالانتقال إلى اقتصاد السوق ، ومن جهة أخرى تتمثل في دور تحريك وتسيير الاقتصاد العالمي ومدى مساهمتها في عولمته.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

ـــــــــــــ أهمية الموضوع و حساسيته في ظل التحولات الاقتصادية الذي يشهده الاقتصاد الوطني.

ـــــــــــــ تخصصي في التجارة الدولية يدفعني للبحث في الموضوع بالذات لما له صلة متينة به.

منهج دراسة:

اعتمدنا في دراسة هذا البحث عدة مناهج في نفس الوقت، المنهج الوصفي لتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب الدراسة ووصف الظاهرة كما هي تجري في الواقع، ثم منهج تحليل المضمون من خلال تحليل المعطيات المتوفرة تحليلا علميا موضوعيا ومعبرا عن الحقيقة الواقعية كما هي للوصول إلى النتائج المنطقية التي يفرضها منطق تحليل الأسباب وربطها بمسبباتها، ثم المنهج الإحصائي وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للموضوع.

حدود الدراسة:

تتمثل الدراسة في:

التعرض في الدراسة إلى الاتجاه نحو الخوصصة منذ سبتمبر 1995 كحلقه من حلقات الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى إبعاد الدولة عن التدخل في الاقتصاد الوطني تمهيدا للدخول في الاقتصاد السوق.

تناولت الدراسة الإصلاحات الاقتصادية (1990 -2005) المتاعقبه أحدثت تحولات على الأوضاع السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للمجتمع الجزائر مواكبا لتحولات العالمية. تناولنا مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال إبراز الآثار الإيجابية والسلبية للانضمام على شتى القطاعات الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

طالب سهام، كنان نهاد: خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر دراسة مجمع صيدال، رسالة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2000. ركزة في هذه الدراسة على كيفية استفادة من خوصصة القطاع العام تعد هذه الإمكانيات كافية لتوسيع فرص نفاذها إلى أسواق الدول المتقدمة. قاسي عبد الرحمان، فكري محمد عماد: خوصصة المؤسسات العمومية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق رسالة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2000. تناول فيها الباحث فيها بالتفصيل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إستراتيجية التنمية المنتهجة تحت مظلة الإصلاحات الاقتصادية، مركزا على واقع التصدير خارج المحروقات في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. طالب مريم، بحري نادية، واضح فوزية، مسار خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، فرع تجارة دولية، الجزائر، دفعة 2003/2002. تتمثل في على اقتصاديات الدول النامية، عالجت هذا الموضوع من منظار عام، حيث تفتقر الدراسة إلى تحليل. عبيدات فائزة، انعكاسات الخوصصة على تنمية المؤسسات العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، فرع مالية، دفعة 2005، المدية. ففي هذه الرسالة كانت الإشكالية تدور حول إمكانية تحديد مستقبل التجارة الدولية للدول النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، التي حلّت محل الجات، والدور الذي ستلعبه هذه المنظمة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

هيكل البحث:

حيث تناول في دراسة هذا الموضوع **الخوصصة في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** إلى ثلاثة فصول حيث أن الفصل تحت عنوان مفاهيم الخوصصة وقسمناه إلى مبحثين، المبحث ماهية الخوصصة والمبحث الثاني طرق وأساليب الخوصصة ومراحلها أما الفصل الثاني ينطو تحت عنوان تجربة الجزائر في الخوصصة وقسمناه إلى مبحثين، المبحث يتناول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمبحث الثاني بعنوان الخوصصة بين النظرية والتطبيق في الجزائر أما الفصل الأخير يتضمن عنوان سياسة الخوصصة في الجزائر وأثارها في انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وقسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والمبحث الثاني سياسة الخوصصة في الجزائر وأثارها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

M

تهدف الإصلاحات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم إلى تغيير التوازن بين القطاعين العام والخاص، وقد تباينت وجهات النظر حول دور الدولة، فهناك من يرى أن الدولة هي الأفضل لتسيير الحياة الاقتصادية، في حين يعتقد آخرون أن عدم تدخل الدولة هو الأفضل وأن اقتصاد السوق هو الحل الوحيد للمشاكل الاقتصادية وذلك لتحرير الاقتصاد من قبضة البيروقراطية الحكومية .

فالاعتقاد السائد كان يتمثل في أن الاعتماد على القطاع العمومي سوف يساهم في رفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ولكن مع بروز بوادر ضعف القطاع العمومي المتمثلة في ارتفاع تكاليف إنتاج العمليات ، وزيادة حجم الإعانات المقدمة لوحدات القطاع العام على حساب المزيد من عجز الميزانية العامة، وزاد حجم الاقتراض المحلي والخارجي، فاختلت الهياكل المالية في العديد من الوحدات الإنتاجية للقطاع العام، وعجزت على مسايرة التطور التكنولوجي.

وبعد أن عرف الاقتصاد العالمي تراجعا في السبعين يليه ثم منتصف الثمانين يليه تطلعت حكومات الدول إلى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الاقتصادي في ظل معونات مالية وفنية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي واتخذ الإصلاح الاقتصادي مسارات واتجاهات عديدة عرفت **بالخوصصة** أو **التخصيص** الذي تعاظمت أهميته وأصبح أهم وسيلة للإصلاح، وإحدى الخيارات التي اعتمدت عليها العديد من الدول النامية والمتقدمة.

كما أصبح موضوع الخوصصة وسيلة لتفتح الدول على الاقتصاد العالمي والتوجه نحو اقتصاد السوق في البلدان التي تعرف مؤسساتها العمومية مشاكل صعبة على المستوى الاقتصادي.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى: أبجديات الخوصصة والطرق المتبعة لتنفيذها والمسار الذي درجت عليه.

المبحث الأول: ماهية الخوصصة:

شهدت السنوات الأخيرة اندفاعا شديدا نحو تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التنمية وبطبيعة الحال فإن الخوصصة تحتاج كعنصر من عناصر الإصلاح الاقتصادي والقانوني إلى الأسلوب المناسب لإدارته بنجاح كما أن السرعة المناسبة للخوصصة هي محل جدل بين الاقتصاديين خاصة عندما تدعى المؤسسات الدولية المشرفة على برامج الإصلاح بأن دولة ما قد تباطأت في عملية الخوصصة. ستناول في هذا المبحث أربعة مطالب، المطلب الأول مفهوم وأنواع الخوصصة، المطلب الثاني دوافع الخوصصة وأهدافها، المطلب الثالث مبادئ الخوصصة، المطلب الرابع شروط نحاج وإستراتيجية الخوصصة.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الخوصصة

اولأ: مفهوم الخوصصة: هناك عدة تعاريف للخوصصة بتعدد معرفيها، وسنكتفي بأهم التعاريف التالية:

التعريف الأول: بان الخوصصة مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد بشكل كبير على آليات السوق، ومبادرات القطاع الخاص، والمنافسة، من اجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية(1).

التعريف الثاني: الخوصصة هي عملية نقل الأصول، والوظائف الحكومية من الدولة إلى القطاع الخاص[2].

التعريف الثالث: ينحصر مفهوم الخوصصة في رأي يوسف السائغ: "هي عبارة عن النزوع العالمي المعاصر إلى التحول عن التركيز على القطاع العام صوب القطاع الخاص كجزء من التصحيح الاقتصادي الهيكلي، وكظاهرة قوية ضاغطة، وقد تعدى التحول نطاق الفكر واختيار الأنساق الاقتصادية والاجتماعية ليشكل ضغطا سياسيا مكشوفا تمارسه الدولة الغربية الصناعية الكبرى في تعاملها مع البلدان النامية ومع الدول الاشتراكية العاملة على إعادة هيكلة اقتصادها ومجتمعها كما يمارسه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي(3).

التعريف الرابع: الخوصصة هي سياسة تحويل المشروعات العامة إلى المشروعات الخاصة وهذا التحويل يرتبط بتحويلات الاقتصادية واجتماعية سابقة ولاحقة، لا يمكن تطبيقها إلا في بيئة تتسم بالحرية الاقتصادية وبهذا تعتبر الخوصصة أصعب مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي وأطوالها من ناحية الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها[4].

---

(1) د أحمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين النظرية والتطبيق، دار النهضة 1993، ص،24.

(2) أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، دار النشر الثقافية، الإسكندرية، عام 2002، ص 29.

(3) عبد العزيز بن حبتور،إدارة عمليات الخصخصة و آثارها على اقتصاديات الوطن العربي"،دار الصفاء ،الأردن ، 1997 . ص45.

(4) ضياء مجيد "الخوصصة والتصحيحات الهيكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 2001، ص20

التعريف الخامس: الخوصصة هي عنصر من "عناصر البرنامج التصحيحي الشامل، الذي يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وبالتحديد إعادة هيكلة تدخل الدولة في قطاعات الإنتاج، وبقدر ما يكون تدخل الدولة يشمل قطاعات متعددة، بقدر ما تكون عملية الخوصصة صعبة التحقيق[5].

من خلال التعريف السابقة يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

تعني الخوصصة نقل الملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وهي بعض أوصول المؤسسة لمنح السيطرة الدولة عليها. أو أن الخوصصة هي عملية إدخال أساليب إدارية متشابهه لأساليب القطاع الخاص، دون ضرورة لنقل الملكية، إلا أن هذه النظرة تغفل أن الخوصصة تأتي ضمن برنامج واسع تستهدف تغيرا جذريا في السياسة الاقتصادية بما في ذلك إزاحة السيطرة الحكومية على الجهاز الإنتاج، من اجل زيادة كفاءة الاقتصاد بشكل عام.

ثانيا: أنواع الخوصصة:

هناك عدة أنواع من الخوصصة يمكن ذكرها كمايلي[1]:

ـ الخوصصة الصغرى:

وهي خوصصة تتم بواسطة المزاد العلني للوحدات الإنتاجية خاصة في مجال الخدمات المقترحة من المؤسسات العامة، والملكية لهذه الذمم المالية.

ـ الخوصصة الكبرى:

وتخص المؤسسات العامة الكبرى، حيث يتم اختيار مجموعة من المؤسسات لكي تعرض في السوق بهدف خوصصتها من طرف الجهات المعنية.

ـ الخوصصة الداخلية:

وهي عبارة عن نقل أو تحويل المؤسسات إلى أصحاب الدخل، أي أنه لا يسمح لمن لا يملك دخلا فيها بالمساهمة في رأسمالها.

ـ الخوصصة الخارجية:

ونعني بها بيع أو وضع المؤسسات للبيع أمام عامة الجمهور، مع وضع إجراءات تهدف إلى ضم عدد من المساهمين.

ـ الخوصصة الاختيارية:

هذه الخوصصة تكون باقتراح من مديري المؤسسات العمومية لحسابهم أو لحساب أشخاص آخرين تم التفاوض والتحاور معهم، مع وضع تدابير وإجراءات تحفيزية في عملية انتقال الملكية، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة مراقبة ومتابعة السلطات المعنية.

---

[5] إ يهاب الدسوقي، التخصيصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ،دار النهضة ،مصر ، 1995،ص 65.

[1] طالب مريم، بحري نادية، واضح فوزية، مسار خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، فرع تجارة دولية، جامعة الجزائر، دفعة 2002-2003، ص 28(غير منشوره).

المطلب الثاني: دوافع الخوصصة وأهدافها

تتضح الخوصصة أنها مصطلح اقتصادي تردد في السنوات الأخيرة، شاع وأصبح عنونا لسياسات اقتصادية وإجراءات تطبق، وأصبح نقل الملكيات العامة إلى الملكيات الخاصة ظاهرة تجتاح العالم، وذلك لعدة دوافع وأهداف نذكر منها مايلي:

اولأ: دوافع الخوصصة هناك عدة دوافع للخوصصة نذكر منها مايلي[1]:

الدافع الاقتصادي: ويتمثل في أن الأنظمة الاقتصادية الحرة تعتمد على آليات السوق والمناقشة تزيد من الكفاءة وترفع فعالية ومعدلات الأداء، وتزيد من الجودة، وتضمن تقديم السلع وخدمات بأسعار مقبولة حيث اثبت الدراسات والمقارنات في جميع الدول العالم، إن القطاع الخاص يكون في الغالب أكثر كفاءة في استخدام الموارد وإدارة وحدات الإعمال.

الدافع المالي: تعاني الكثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة، وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة، وجعل القطاع الخاص يقوم بها، وربما يحمل تكلفتها على متلقيها أو مستهلكيها، ولذلك فان برامج الخوصصة تهدف إلى تحقيق الإنفاق العام من على الدولة، وأيضا التخلص من التدفق الخارج في صورة قروض ودعم لإنقاذ الإعسار المالي للشركات العامة الفاشلة.

الدافع الاجتماعي: يرى البعض إن الخوصصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق الانضباط في السلوك داخل مجالات العمل، كما تؤدي الخوصصة إلى القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعي والقطاع الخاص اقدر على محاسبة العامل الذي يهمل أو يقصر في عمله، وقد يظن البعض إن شدة المحاسبة ليست في صالح العمال، فعلى العكس من ذلك فهي لصالحهم، وذلك لأنها ستؤدي إلى إنتاج أكثر وبتكلفة اقل وبجودة أعلى وبالتالي أرباح أعلى لكل مشروع والعامل، وهنا يتحول العامل إلى شريك في مكاسب المشروع الذي يعمل فيه.

دافع عولمة الاقتصاد:

تتميز اقتصاديات هذا القرن عموما بالطابع الليبرالي، خصوصا بعد انهيار النظام الاشتراكي، إذ ظهرت تغيرات اقتصادية وأيديولوجية، ساهمت في وضع نظرة جديدة للعالم الجديد سنة 1990، المقترح من طرف الرئيس الأمريكي جورج بوش. فهذا النظام يرتكز على نظام آخر هو اقتصاد السوق، و الذي برز في

[1] احمد ماهر، مرجع سابق،ص، 27-31.

مفهوم العولمة أو عولمة الاقتصاد، وهي عملية لا تزال جارية حاليا و أن الرأسمالية تزيد من خلالها إخضاع المحيط العالمي لمنطق طريقة تراكمها.

ثانيا: أهداف الخوصصة

تختلف أهداف الخوصصة من بلد إلى آخر كأهداف إجمالية أو تفصيلية على مستوى القطاع أو المؤسسات لتحقيق ما ينبغي الوصول إليه هناك جملة من الأهداف الهامة التي ستدفع عملية الخوصصة نحو التألق والنجاح[1]:

– رفع و تحقيق الفعالية و تطوير الاقتصاد من خلال زيادة المنافسة و تحسين الكفاءة الاقتصادية، و يتحقق هذا من خلال التفتح على المنافسة، علما أن الفعالية الاقتصادية تبقى الشرط الأساسي لتحقيق نمو اقتصادي و من ثم تحقيق سعادة و رفاهية اقتصادية و اجتماعية، كما ترتفع هذه الفعالية عندما يصبح العمال أكثر اعتيادا على اتخاذ القرارات و تزداد دوافعهم للعمل بنشاط و جد و ذاك لضمان مناصبهم، لان الوضع لم يعد كالسابق، فالدولة لم تعد مسئولة على ضمان المناصب، و بهذه الكيفية يتحسن مستوى المنتجات والخدمات.

– الحفاظ على المال العام، و ذلك بتقليص الدعم و المساعدات أو القروض الممنوحة للمشاريع العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف العبء المالي عن كاهل الموازنة العامة للدولة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية و المنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.

– تحسين الأداء و الكفاءة و الفاعلية في أداء الوحدات الاقتصادية من خلال قطاع أهلي قوي.

– تحفيز الادخار المحلي و جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية بشكل تنافسي من خلال فتح الأسواق و إلغاء احتكار الدولة بما يؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية.

– تشجيع قيام السوق المالية و تطويرها و تنشيطها.

– تسهيل الحصول على تكنولوجيا و أساليب الإدارة الحديثة اللازمة للمنافسة في الأسواق العالمية، و الوصول إلى أسواق جديدة و مستقرة.

– توجيه سوق العمل نحو المهن المطلوبة، و بالتالي تحقيق الكفاءة في فرص العمل و المساهمة في توجيه السياسة التعليمية و مخرجاتها للتوافق مع الطلب المحلي على العمل.

– زيادة فرص التوظيف وارتفاع مستوى الأجور والدخول الحقيقية، فضلا عن تشجيع إدخال التكنولوجيا الحديثة واستيعابها.

– تحقيق عدالة اجتماعية أكبر، واستقرار اقتصادي أفضل عن طريق نشر ملكية الأسهم بين قطاعات كبيرة من صغار المدخرين والمستثمرين، ولاسيما أنه من بين طرق تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص تمليك العاملين جزء من أسهم الشركات التي يعملون بها.

---

[1] جمال عمورة الخوصصة و إصلاح نظام تمويل المؤسسة العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2000، ص35.(غير منشوره).

– حقيق أفضل استخدام لموارد المجتمع واستخدامها في إقامة مشروعات البنية الأساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.

– ظهور الميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع الميل إلى توظيف المدخرات في الاستثمارات المختلفة، بدلا من تجميدها واكتنازها.

المطلب الثالث: مبادئ الخوصصة.

من البديهي أن لكل ظاهرة اقتصادية مبدأ تقوم عليه، وعلى هذا للقيام بإعداد برنامج للعملية الخوصصة تعتمد على مجموعة من المبادئ والشروط تكون محددة المعالم والإبعاد، وهذا لنجاحها والوصول إلى النتائج المرغوبة منها ما يلي[1]:

مبدأ التدرج: أي أن عملية الخوصصة تتم بطريقة تدريجية بحيث تقوم المؤسسات القابلة للخوصصة ويتم إدراجها ضمن برنامج الحكومة حتى تقدم شكل مضبوط.

مبدأ حماية مصالح الدولة : أي أن تخضع عملية التقييم لمعايير موضوعية من شأنها الحفاظ على مصالح الخزينة العمومية، فلا تباع الشركات بأثمان بخصة، وتوضع دفاتر للشروط تحدد التزامات المشترين أو على العموم، في حالة الخوصصة الجزئية عن طريق المحافظة على الأسهم العينية.

مبدأ الشفافية: وتضمن عملية الشفافية بإطلاع الجمهور وكل المعنيين بأي صفة تحويل ملكية عن طريق الإشهار الواسع وتخضع بجميع الأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول. ومن ثم يرجع في هذا المجال إلى كامل المنظومة القانونية سواء في القانون المدني أو التجاري والمتعلق بعقد البيع

مبدأ عدم التميز : أي عدم التفرقة بين الفئات الاجتماعية وهو أمر لا يتناقض مع بعض الامتيازات الخاصة والمتعلقة بالإجراءات الواردة في هذا القانون.

الشكل رقم 1: يوضح مبادئ الخوصصة

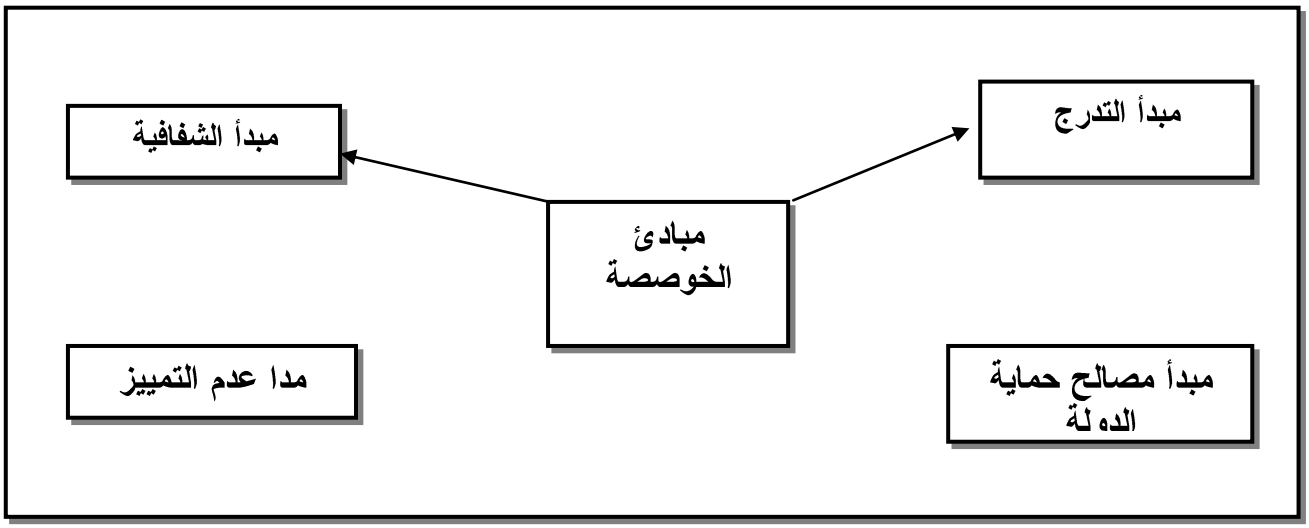

[1] أحمد صقر عاشور، التحول إلى القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1996 ، ص،43.

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الرابع: شروط نجاح وإستراتيجية الخوصصة

حتى تتم الخوصصة بنجاح لابد من توافر شروط ووجود إستراتيجية لها، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

اولأ: شروط نجاح الخوصصة

لكي تنجح الحكومات في البلاد النامية في عملية الخوصصة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، فانه بموجب عليها إتباع عدد من الخطوات لعلى أهمها[1]:

ـــــ الالتزام السياسي للحكومات النامية بعملية الخوصصة، وتشجيع القطاع الخاص في الإقدام على الاستثمار، وتوسيع وتنويع أنشطته، بما يجعله أكثر اطمئنانا وثقة من أن الدور الاقتصادي أرسى عليه بقناعة بهذا الدور ونجاحه في ظل الظروف التي قد هيأها له المناخ والبيئة المناسبة.

ـــــ تحديد أهداف الخوصصة يتوجب على الحكومات أن تحدد الأهداف الكلية للخوصصة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث يضمن هذا التحديد التنفيذ السليم لبرنامج الخوصصة والترتيب الدقيق لمراحلها، بحيث يكون تنفيذ البرنامج على مراحل تلك الأهداف، لأنه بدون تحديد هذه الأهداف تصبح العملية عشوائية، قد يترك معها للمزاح الخاص إن يتدخل، ويأتي النتيجة سلبا تضر بالاقتصاد والمجتمع، ويضر بهما الاستقرار السياسي.

ـــــ ينبغي على الحكومات البلاد النامية القيام بعملية إعلامية ودعائية للخوصصة، وأهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع في مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، بحيث تؤدي النوعية تلك إلى غرس الاطمئنان، وإزالة التخوف، وخلق الحافز لدى الشركات، والنقابات، والعمال، والعاملين في القطاع الخاص، للقبول بأهمية الخوصصة ومرددوها الشامل على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

ـــــ إيجاد بيئة تنافسية، لان تطوير القطاع الخاص، وزيادة ساحته ودوره، يتطلب بيئة تنافسية تجعله يقدم على الاستثمار وتشغيل أمواله في ظل المنافسة تضمن استمراره في النشاط، وتحسين الأداء، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتحسين الجودة. وحتى تنجح برامج الخوصصة في البلاد النامية التي تسودها أسواق احتكارية مشبوهة، لابد من إيجاد السوق الحرة التنافسية قبل البدء بتنفيذ برنامج الخوصصة، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق هدفين معا وهما: الإقبال على شراء الأسهم في جو تنافسي، ومنع المشروعات أن تتحول بالخوصصة من الاحتكار العام إلى الاحتكار الخاص.

ـــــ أن يتم تنفيذ برنامج الخوصصة في إطار قانوني للخوصصة محدد فيه الأهداف والأساليب والإجراءات المنظمة للعملية، بما يضمن حقوق الإطراف في عملية الخوصصة، ويحقق الأهداف المرجوة منها، وبحيث يكون هذا الإطار القانوني من الشفافية والمرونة أمام كل الاحتمالات.

---

[1] المرسي السيد حجازي،الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص، 32.

ـــــ أن تستند حكومات الدول النامية مهمة الخوصصة إلى جهة معينة تتمتع بصلاحيات واضحة، مع توفير الإمكانيات اللازمة ماليا وتقنيا لتلك الجهة، تتمكن معها من الأداء مهمتها بعيدا عن المؤسسات الآمرة التي قد تؤثر على سير عملها. وأيضا تحدد مهام الجهة والشروط الواجبة على العاملين بها، بما يضمن عدم الحصول تواطأ أو تلاعب قد يضر بسير الخوصصة، ويبعدها عن أهدافها.

ـــــ إيجاد أسواق ومؤسسات مالية تتلاءم مع متطلبات الخوصصة وتسهل إجراءات تنفيذ البرنامج، وتحديد أسعار المنشات المطروحة للخوصصة، والطرح بصورة أكثر شفافية ووضوحا، وان تلعب البنوك دورا ائتمانيان ووسطيا في التعاملات المالية.

ـــــ يجب أن توفر الحكومات شبكة آمان اجتماعي لمواجهة النتائج السلبية للخوصصة، فيما يتعلق بالعمالة الفائضة، أو أصحاب الدخول المحدودة.

ثانيا: إستراتيجية الخوصصة

عملية الخوصصة في أي بلد تتطلب إستراتيجية تكون مبنية على وضوح، وبأساليب جيدة تعطي مصداقية للنوايا وقدرة على التوجيه لعملية الخوصصة، والسير بها على نحو واضح وخطوات مرتبة. ومن أهم الخطوات إستراتيجية الخوصصة مايلي[1]:

ـــــ إيجاد خطة واضحة للخوصصة تحتوي على الأهداف والأولويات على ضوء معايير للاختبار المؤسسات والتقييم ومراحل التنفيذ، وتحديد الطرق وأساليب الخوصصة التي تحقق الأهداف المرجوة والمنسجمة مع كل مراحله من مراحل الخوصصة، في ظل الأهداف المرسومة على المدى الكلي.

ـــــ تهيئة وتعريف الرأي العام بالأهداف الحقيقة للخوصصة والمرغوب في تحقيقها، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، باستخدام جميع الوسائل الإعلامية، وإقامة الندوات واللقاءات، وصولا إلى توعية كافية بتلك الأهداف وأهميتها بالنسبة للاقتصاد والمجتمع.

ـــــ يجب البدء بالمؤسسة التي يتوقع نجاحها عند تحويلها إلى الملكية الخاصة، بهدف كسب الثقة في مشروع الخوصصة، من اجل جلب اكبر عدد ممكن من المستثمرين إلى شراء المؤسسات أو المشروعات الاقتصادية بجدوى الخوصصة ونجاحها برامجها.

ـــــ يجب أن تكون جميع الخطوات الخوصصة تتسم بالشفافية والمصداقية، مع مراعاة فيها المشاركة الواسعة للطبقات الشعبية، من خلال توزيع نسب معنية من أسهم الشركات إلى المستثمرين الصغار، مع مشاركة العمال في العملية عن طريق:

_ منحهم أسهما مجانية.

_ منحهم أسهما منخفضة.

_ منحهم أسهما مع خصم الثمن من الإرباح خلال فترات.

_ بيع المؤسسات القابلة للخوصصة لإداراتها الأصلية والعمال بها.

---

[1] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشرق، القاهرة، ط1، 1999،ص،50.

ـــــــ يجب وضع القوانين تمنع الاحتكار والإضرار بالمستهلكين والإجراءات الواجبة، في حالة التمادي في الاحتكار، والعقوبات الكفيلة بالردع والتلاعب.

ـــــــ عملية البيع تتطلب وضع قوانين أو قيود قانونية، أو شروط واضحة، بهدف منع التلاعب والتحايل في تحويل ملكية الشركات إلى أفراد غير مرغوبة، خاصة المؤسسات الكبيرة التي قد تؤثر تحويل ملكيتها إلى الأجانب على المصلحة الوطنية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، او يتم تركيز المؤسسات في يد قلة تستعمل المجتمع، وتصبح ضاغطة اقتصاديا وسياسيا,

ـــــــ تحديد دور المشاركة الأجنبية في عملية الخوصصة، خاصة ما يتعلق منها بالشركات الإستراتيجية والحساسة للاقتصاد الوطني، منعا لسيطرة رأس المال الأجنبي ووقاية من سره.

ـــــــ وضع آليات لمراقبة تطورات عملية الخوصصة ونتائجها، وبما يضمن سير المؤسسات الخاصة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبلاد، مع ضمان حسن الأداء وتحقيق الكفاءة والزيادة الإنتاجية، لان دور الدولة لا ينتهي عند بيع المؤسسة، بل دورها يصبح أكثر أهمية في الرقابة، ومنع التلاعب، والإضرار بمصلحة الفرد والمجتمع والاقتصاد الوطني[1].

[1] حازم الببلاوي، مرجع سابق،ص،51

المبحث الثاني: طبيعة أساليب وطرق الخوصصة ومراحلها

تتميز الخوصصة بخصوصية هامة، وهي إمكانية تطبيقها من خلال أساليب متنوعة تسعى جميعا إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص داخل الاقتصاد الوطني. ولهذا يكون من الطبيعي إن جميع هذه الأساليب تندرج تحت مفهوم سياسة الخوصصة، وكما تتيح هذه الأخيرة ميزة كبرى لصانعي القرار، لأنها توفر فرصة الانتقاء بين أساليبها المتعددة، بما يتسق مع الظروف الاقتصاد وطبيعة النشاط، وظروف المؤسسات الخاضعة لها، إذا إن لكل أسلوب مزاياه وعيوبه، ويعتبر اختيار الطريقة المناسبة من أهم عناصر نجاحها.

المطلب الأول: أساليب وطرق الخوصصة

لقد حاولنا إجمال أساليب الخوصصة وطرقها فيما يلي[1]:

ـــــ الطرح العام للأسهم (الاكتتاب العام)

يعني الطرح العام قيام الدولة بعرض كل أو جزء من أسهم رأسمال المؤسسة للبيع للجمهور، من خلال الأوراق المالية (البورصة). ويبنى هذا الأسلوب على افتراض أن رأسمال المؤسسة يتكون من عدد من الأسهم العادية.

وكما تشير الدراسة في مجال الخوصصة، إلى أهمية أن يكون الطرح العام جزئيا، بمعنى ان تبقى الدولة على ملكية جزئية في رأسمال المؤسسة، على ان يكون موافقا بمشاركتها في التسيير والإدارة، وهذا بصرف النظر عن حجمها (صغيره أو كبير)، وما تبقى لها من الملكية. ويعد ذلك بمثابة التزام ضمني من الدولة بعدم الإضرار بالملاك الجدد، لأنها سوف تتحمل جزءا من تبعات تلك السياسة، بوصفها تتمتع بملكية جزئية في رأسمال، ومعنى ذلك أن إبقاء الدولة على ملكية جزئية يعد مصدرا لفئة المستثمرين ويتميز هذا الأسلوب بالسمات التالية:

_ توسيع قاعدة ملكية لإفراد المجتمع.

_ تطوير السوق المالية وتنشيطها.

_ عدم الاحتكار من طرف مستثمر أو مجموعة من المستثمرين للمؤسسات العامة الخاضعة للخوصصة.

مما سبق يعتبر هذا الأسلوب من أفضل الأساليب للخوصصة نتيجة مزايا عديدة، وهي إتاحة تحويل المؤسسة إلى ملكية خاصة أو مشتركة، وفقا لرغبة الدولة.

ـــــ الطرح الخاص للأسهم (الاكتتاب الخاص):

يقصد بالطرح الخاص بيع أسهم المؤسسة أو جزء منها لمستثمر واحد أو مجموعة مختارة من المستثمرين، بل وقد يتم البيع لمؤسسة أخرى قائمة بالفعل أو مؤسسة مالية,

---

[1] إ يهاب الدسوقي، التخصيصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق،ص، 123-125.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يتسم بالمرونة في تنفيذ، كما انه يمكن المشتري من تطوير وتحسين أداء المؤسسة وفقا لرغبته، ولكن يعاب على هذا الأسلوب احتمال لجوء المشتري إلى تفكيك وبيع أصولها، وبالتالي توقف نشاطها.

ـــــ بيع الأصول:

فانه وفقا لهذا الأسلوب تقوم الحكومة بتصفية القطاع العام وبيع أصوله في مزاد علني، أو من خلال عطاءات. كما يمكن للحكومة أيضا أن تستخدم هذه الأصول للإسهام في إنشاء شركات جديدة، واحتفاظها بجزء من ملكيتها، من خلال حصولها على أسهم في المشروعات الجديدة، واحتفاظها بجزء من ملكيتها، كما نلجأ بعد ذلك لطرح هذه الأسهم لبيعها للقطاع الخاص.

وتلجا الحكومة عادة إلى مثل هذا الأسلوب في الحالات التي يصعب فيها إيجاد مشترين للمؤسسة التي تخضع للخوصصة، أوفي حالة وجود مديونية كبيرة قائمة على المؤسسة، وتكون هذه الأخيرة ناجحة بالقدر الذي يسهل عملية بيعيها.

وهناك ثلاثة أساليب لبيع الأصول هي: العطاء، والمزاد، والبيع المباشر، وعادة ما يتبع البيع المباشر بالفعل عندما يوجد مستثمرون معنيون تم تحديدهم بالبحث والدراسة العميقة، بما يضمن الحفاظ على المال العام، وحسن استخدام الأصول المباعة.

ـــــ البيع إلى العاملين في المؤسسة:

تهدف الخوصصة من وراء هذا الأسلوب تحويل الشركة العامة إلى شركة الخاصة، من خلال تمكينها إلى العاملين بالمشاركة في رأس المال، ويسمى الايسوب.

وهناك ثلاثة أساليب لتمليك العاملين وأعضاء الإدارة لحصة في رأسمال الشركة هي: اختيار الأسهم، وخطط مشاركة العاملين في رأسمال الشركة، وتمويل أعضاء الإدارة لشراء المؤسسة بالاقتراض.

ويقصد باختيار الأسهم إصدار المؤسسة لوثيقة باسم كل عضو من أعضاء الإدارة تعطيه الحق في العاملين شراء حصة من أسهم رأسمال المنشاة، في تاريخ لاحق، وبسعر يحدد في الوثيقة.

أما خطة مشاركة العاملين في ملكية المؤسسة، ففيها تقوم وحدة تنظيمية مختصة نيابة عن العاملين، قد تكون النقابة العمالية، بالحصول على قرض طويل الأجل بهدف استخدام حصيلة لتمويل شراء جزء من الأسهم العادية، أو حصة في رأسمال الشركة التي يعملون فيها.

أما الصيغة الثالثة والأخيرة لتملك العاملين وأعضاء الإدارة، أو ربما أعضاء الإدارة فقط، حصة في رأس المال، فهي ما يطلق عليها بشراء الإدارة أو العاملين أسهم الشركة بأموال مقترضة.

ـــــ عقود الإيجار والإدارة:

وبموجب هذا العقود تؤخر الدولة كل أو بعض أصولها في مشروع معين للقطاع الخاص الذي يتولى مسؤولية تشغيل وإدارة هذه الأصول لحسابه الخاص، وذلك وفقا لشروط العقد المبرم. ويمكن الإشارة إلى نوعين رئيسين لعقود تأجير الأصول هما: عقد الإيجار التشغيلي، عقد الإيجار التمويلي[1].

ـــــ نظام مقايضه الديون:

يقوم هذا الأسلوب على فكرة استبدال الدائنين لمديونيتهم بحصص ملكية في بعض المؤسسات التي تتم خوصصتها. وقد تتم المقايضة بصورة مباشرة بين الدائن والمدين، أو يمكن أن تتم من خلال طرف ثالث، عن طريق قيام الدولة أو البنك الدائن بيع القرض القائم على الدولة المدينة بخصم قد يصل مثلا إلى 35% إلى المستثمر، وغالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات، تحصل على قيمة الدين من البنك المركزي بقيمة الاسمية أو بخصم متواضع بالعملة المحلية، وبسعر الصرف السائد في السوق، ثم تحصل المؤسسة أو المستثمر باستخدام هذه العملية المحلية على أسهم في الدولة المدينة يتميز هذا الأسلوب بتحقيق أهداف وهي:

_ توقف مديونية الدول المدنية أو الحد من نموها.

_ جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

_ أن تتخلص البنوك من الديون المشكوك في تحصيلها.

ـــــ البيع لمستثمر وحيد (المستثمر الاستراتيجي):

تلجا الحكومة لإتباع هذه الأسلوب في حالة الشركات أو المشروعات الكبيرة التي تحقق خسارة، أو أن أرباحها قليلة وغير مشجعة للمستثمرين ذوي القدرات والخبرات المحدودة، وبالتالي نلجاء الحكومات إلى طرحها على مستثمر وحيد (مستثمر استراتيجي)، وتقوم الحكومة بالتفاوض المباشر معه في الشراء لمعرفتها عن قدرتها في النهوض بهذه الشركة، بإعادة هيكلتها وإدخال تكنولوجيا وإدارة حديثة عليها، وقدرة المستثمر على فتح منافذ خارجية لتصريف منتجاتها، مما يؤدي إلى نلقها إلى شركة ناجحة تحقق أرباحا[1].

---

[1] د. ضياء مجيد "الخوصصة والتصحيحات الهيكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 2001، ص20

[1] ضياء مجيد، مرجع سابق،ص،21.

الجدول رقم (1): أساليب الخوصصة

الأسلوب	الايجابيات	السلبيات	الأهداف	أسباب اختيار للأسلوب
عقد الإدارة	ــ الاحتفاظ بملكية الشركة ــ حل مشكلة القصور الإداري	ــ تستخدم لتنشيط الشركات الخاسرة ــ إدخال معاير وطرق الإدارة الحديثة ــ يستفيد العاملون من المهارات الفنية والإدارية للشركات المتعاقدة.	ــ ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة. ــ عدم وجود حوافز لرفع الكفاءة والحفاظ على الأصول.	ــ عجز الكفاءات الإدارية عن قيادة المؤسسة العامة.
عقود التأجير	ــ توفير نفقات التشغيل مع الاحتفاظ بملكية الشركة. ــ الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق.	ــ عدم وجود حوافز لرفع قيمة الأصول الذي يضمن عائدا مناسبا على استثماراتها خلال مدة التأجير.	ــ جذب مهارات تقنية وإدارية متطورة. ــ تنشيط الشركات الخاسرة.	صعوبة في جذب المستثمرين.
البيع المباشر المزاد العلني العطاءات	الشفافية في الإجراءات. ــ تمكن الدولة من تعظيم إيراداتها	ــ مكانية وجود تواطؤ بدون المسيرين والبائعين. ــ تتطلب فترة زمنية طويلة ونفقات إدارية مرتفعة ــ التقدير الخاطئ لقيمة الأسهم	ــ إدخال تكنولوجيا متطورة. ــ إدخال طرق إدارة حديثة. ــ توسيع قاعدة الملكية وتطوير الأسواق المالية من خلال إدراج الشركة في سوق الأوراق	ــ حاجة المؤسسة إلى إدخال تكنولوجيا متطورة لتحسين أدائها ورفع كفاءتها. ــ حاجة الدولة إلى إمكانات لتغطية النفقات الكبيرة.

			المالية	
ــ بيع الأسهم في للأسواق المالية. ــ الاكتتاب العام	مقبولا سياسيا أكثر من غيرها من الأساليب. تملك الجماهير للأسهم يقلل من السيطرة الأجنبية على الشركات التي تتم خصخصتها.	صعوبة تحديد أسعار الأسهم بشكل دقيق وتقييم الأسهم بآقل من الواقع. ــ تطوير الأسواق المالية من خلال إتاحة فرص الاستثمار للمواطنين والأجانب.	ــ توسيع قاعدة الملكية خلال تشجيع صغار المستثمرين على شراء الأسهم.	ــ حجم المشروع الحكومي كبير.
البيع للعاملين والإدارة	ــ شعور العمال بأنهم مالكون حقيقيون في الشركات التي يعملون فيها. ــ إظهار رغبة اقل في الإضراب عن العمل والطالبة بأجور أعلى	ــ قيام العمال بيع الأسهم الاستفادة من فروق الأسعار. ــ سوء تسيير الشركة مما يسبب خسائر للدولة.	ــ توسيع قاعدة الملكية. ــ تحسين الكفاءة من خلال وجود حوافز لرفع الإنتاجية ومساهمة العاملين في الإدارة.	ــ في حالة وجود مؤسسة خاسرة.
مقايضة الديون	ــ توفير في الجهد والنفقات. ــ التخفيف من المديونية الخارجية للدولة.	تملك الدائن الأجنبي للاستثمارات المحلية مقابل ديونه، وتصدير الأموال ألمتحصله من الاستثمارات إلى الخارج، مما يعود بالسلبية على مالية الدولة	ــ تطوير الأسواق المالية خلال استقطاب مستثمرين جدد للأسواق المحلية.	عدم القدرة المالية على سداد الدين الخارجي.

المصدر: موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر،2007،ص، 117ــ 118،(غير منشورة).

مما سبق يتضح أن للخوصصة اساليبا ومتنوعة، ويختلف الأسلوب الملائم لتطبيق الخوصصة من دولة إلى أخرى تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادي المراد خوصصته والأهداف التي تريد الحكومة تحقيقها. بل انه في كثير من الأحيان يتم الاعتماد على أكثر من أسلوب في تطبيق الخوصصة علة مشروع واحد.
ويتأثر اختيار الأسلوب الملائم للخوصصة بأحد العوامل التي منها مايلي:

_ الأهداف التي تبغي الحكومة تحقيقها من تطبيق الخوصصة.
_ الظروف المالية والاقتصادية للمشروعات العامة.
_ طبيعة نشاط المشروعات العامة والتشريعات التي تحكمها.
_ مستوى نمو وتطور أسواق المال المحلية
_الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في الدولة.
_ أنشطة المشروعات العامة.

اولأ: الطرق والأساليب التي تنهي ملكية الدولة:

فيما يخص هذا الجانب هناك عدة طرق تنهي ملكية الدولة أهمها:

ـــ البيع المباشر للمستثمرين.
ـــ بيع الأسهم عن طريق المزاد العلني.
ـــ بيع الأسهم عن طريق أسواق المال.
ـــ البيع للعاملين والإداريين أو الإدارة.
ـــ التصفية.

ثانيا: الطرق والأساليب التي لا تنهي ملكية الدولة:

هذا المحور يتم النشاط فيه عن طريق القطاع الخاص ونقل ملكية الدولة قائمة للمشروع أو النشاط واهم هذه الطرق هي:

ـــ تحويل الشركات إلى شركات مساهمة.
ـــ إعادة هيكلة وإصلاح المنشات.
ـــ عقود الإدارة.
ـــ التأجير.
ـــ الامتياز
ـــ التعاقد.
ـــ المشروعات المشتركة.

المطلب الثاني: مراحل ومجالات الخوصصة

إن نجاح برامج الخوصصة وانجازها يستوجب الأمر تحديد الخطوات التي تمر بها العملية على الشكل التالي:

اولأ: مراحل الخوصصة

تتم الخوصصة وفق أربع مراحل هي[1]:

1 _ الدراسة والتخطيط للمؤسسة المراد خوصصتها:

دعاية هذه المرحلة تحديد الإستراتيجية المناسبة والواضحة لمعالم البرنامج المراد تطبيقه، وهي تتطلب:

_ دعاية إعلامية كبيرة، وشرحا اكبر لمعالم هذه البرنامج بقدره وثقة، وإمكانية القطاع الخاص في تحمل المسؤوليات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، حتى تعم الثقة في المجتمع.

_ توضيح وتحديد تخلي الدولة عن هذه المؤسسات، من حيث القدرة والكفاءة في المجالات الخدمية والإنتاجية، وكذا الأسباب كذلك.

_ تحديد دور الدولة في المرحلة المقبلة، ومستقبل المؤسسات التابعة لها، مع شرح الآثار الايجابية والسلبية للخوصصة.

_ تحديد البرنامج العام والخاص فيما يخص البطالة والتضخم، أي دراسة مشكلة العمالة، وكيفية تحسين الوضعية لها، في ظل التحول هذا، وكذا التضخم.

_ تحديد دور الدولة وأجهزتها التي يكون اتخاذ القرار بيدها وجدها فيما يخص عملية التحول.

2 _ دراسة المؤسسة من قبل هيئات استشارية:

تبدأ هذه العملية باختيار المؤسسات الإنتاجية والخدمية، والتي تقرر تحويلها إلى القطاع الخاص لخوصصتها أيا كانت الأساليب المتبعة. وهي مرحلة تتطلب إيجاد فريق فني استشاري له قدرات ومستويات عالية في الاقتصاد، والمحاسبة، والقانون، والإعلام، والاجتماع، والسياسة، ويضع كل قواعد والقوانين التي تنظم وتضبط المراجعة للأساليب الخاصة بعملية التقييم. وكذلك يجب وضع إطار عام للتفاوض عن البيع أو التأجير، أو أية طريقة ريتم الإنفاق عليها.

3 _ تنفيذ إجراءات الخوصصة (التطبيق):

هذه المرحلة تستوجب المتابعة والمراقبة المستمرة والفعالة للمؤسسات المحولة إلى الخوصصة (القطاع الخاص)، ومدى قدرتها على احترام والالتزام لجميع القواعد والشروط المحددة لها بعملية نلقها، وكذلك الدولة توفر كل شروط اللازمة لإنجاحها ومراقبتها ومزاولة أنشطتها.

4 _ المتابعة والمراقبة لهذا البرنامج:

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل، وهي تقصي اثأر الخوصصة نجمع جوانبها، وخاصة المتعلقة بالتشغيل، حيث تمثل أهم المبادئ التي تحكم عملية الخوصصة، نظرا لأهمية عملية التحول هذه وما تخلفه من أثار تعود بالسلبية على العمال، وضرورة الاستغناء عن عدد من العمال الإضافيين للتخلص من التكليف المالية الناجمة عن ذلك. وإنما لتحقيق هذا الهدف يتطلب اللجوء إلى تحسين الكفاءة، والقدرة في استغلال اليد العاملة، الرفع من الإنتاج والإنتاجية، وكذا تحسين الجودة والنوعية هذا هو الهدف من التوسع والتحول.

---

[1] محمود صحبي، الخصخصة المشكلات والحلول،القاهرة،ط2، 1999،ص،54.

كما يرى احد الباحثين أن الخوصصة لكي تكون فعالة ومنتجة، يجب أن تكون مسبوقة بعملية دراسة، ومستندة إلى مجموعة من المبادئ هي:

_ إعداد المناخ السياسي التي ستطبق فيه الخوصصة.

_ تصنيف المؤسسات من حيث عدم قابليتها للخوصصة نهائيا، وتلك التي يمكن خوصصتها على المدى الطويل، وأخيرا تلك التي ينبغي خوصصتها مباشرة.

_ إعداد خطة واضحة، وإعداد فريق متخصص.

_ التقييم الصحيح لأصول المؤسسات المراد خوصصتها[1].

ثانيا _ مجالات الخوصصة:

اتسعت دائرة الخوصصة، وأصبحت تشمل على مجالات لم يكن يتوقع تحويل المشروعات العامة فيها الى القطاع الخاص. فبالإضافة إلى خوصصة المشروعات العامة التقليدية في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية، فقد اتجهت برامج الخوصصة نحو مشروعات البنية التحتية (المنافع العامة)، كالمياه والصرف الصحي، والطاقة الكهربائية، والغاز، والطرق، والإنفاق والجسور، والمطارات والموانئ، والنقل والمواصلات، والاتصالات، والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى خوصصة البنوك والتامين والمعاشات.

المطلب الثالث: تكاليف وأساليب تمويل الخوصصة

فيمايلي توضيح لتكاليف وأساليب تمويل الخوصصة[1]:

اولأ: أساليب تمويل الخوصصة:

تعتبر عملية التمويل من أهم عمليات أي مشروع مهما كان نوعه، لأن أسباب عجز أي مؤسسة او تختلف أي دولة أو عجز في الميزانية يعود بالدرجة الأولى إلى عملية التمويل. والخوصصة تعتبر من أهم بين أهم العناصر المهمة في تنشيط المؤسسة من حيث الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي الكفاءة الاقتصادية أي التنمية الشاملة لهان إذن مصادر عملية تمويل الخوصصة نحددها في مايلي:

1 _ الاقتراض المباشر:

إن عملية الافتراض من اجل عملية الشراء أو لجذب استثمارات جديدة يعود بالدرجة الأول إلى طالب القرض (المشتري)، لذا يجب أن تشجع الدولة البنوك على تقديم كل المساعدات المالية لهم، وعملية التقديم أو المساعدة تتطلب الشروط العامة والخاصة لهذه القروض طبعا.

2 _ المقايضة بالديون:

ونقصد بها مقايضة الديون بالملكية وأساليبها، وهذه العملية شهدت رواجا كبيرا وتوسعت رقعتها في الدول المدينة خاصة، وذلك إبان أزمة الديون العالمية. وفي الواقع، مثل هذه الأساليب قد نم تصميمها بغرض

---

[1] محمود صحبي، الخصخصة،مرجع سابق،ص،55.

[1] . صايفي عبد القادر، إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير،جامعة الجزائر، دفعة 1995،ص45

استخدمها للتخفيف من الديون. فهذه العملية أصبحت اليوم تستعمل كوسيلة تمويل عملية الخوصصة، بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة وتحويلها إلى العمل على تحقيق أهداف مالية حقيقة لمختلف المشروعات المقترحة للخوصصة.

3 _ المؤسسات المالية المستمرة:

ونقصد بها مختلف المؤسسات المالية، كشركات التامين، صناديق الاستثمار، ويتمثل دورها في :

_ **الحوافز الضريبية وطرق استخدمها:** ونعني بها كيفية جعل الحافز الضريبي عنصرا فعالا في تشجيع الاستثمار، والرفع من عملية الخوصصة، وذلك باعتماد سياسة تخدم المصالح الجبائية، وترفع من قيمة الاستثمار والنمو والتنمية، وخاصة من ناحية الخصم الضريبي.

_ **قبول المساعدات المالية والفنية من الهيئات المالية والدولية:** إن عملية التمويل هذه تعتبر الاهم بالنسبة للخوصصة، لأنها قادمة من مختلف الهيئات المالية العالمية وهي:

ـــ البنك العالمي.

ـــ صندوق النقد الدولي.

ـــ بنك التنمية الإفريقية.

ـــ الوكالات الدولية الأخرى.

تعتبر كل هذه الهيئات المالية في أتم الاستعداد لتقديم المساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة لعملية إعادة الهيكلة والإصلاحات الاقتصادية.

ثانيا: تكاليف الخوصصة

يمكن تميز بين نوعين من التكاليف وهي:

_ **تكاليف عملية الخوصصة:** وهي المصاريف اللازمة لتنفيذ هذه العملية.

_ تكاليف الأخرى الباقية: وهي المصاريف المتمثلة في استمرار عبء الالتزامات المالية على موازنة الدولة بعد عملية الخوصصة.

وفي هذا المجال نتعرض إلى تكاليف عملية الخوصصة:

تتضمن تكاليف عملية الخوصصة العناصر التالية:

_ التكاليف الإدارية.

_ تكاليف الإصلاح الهيكلة.

_ تكاليف تسوية الطبقة الشغيلة في المؤسسات.

أما التكاليف الباقية:

1 _ بيع الأسهم: المشتري يتحمل الالتزامات فيما يحصل على الأصول.

2 _ بيع الأصول: هنا لا يتحمل المشتري الالتزامات.

وخلاصة القول، تعتبر عملية التكاليف من أهم العناصر التي تتطلب التعرف عليها وتحديدها، وكيفية معالجتها في ظل عملية التمويل. والتكلفة هي أساس نجاح أي عملية مهما كان نوعها، أي كيفية التحكم فيها

وكيفية معالجتها وتسويتها. لهذا نرى بان هذه العنصر من أهم العناصر الأساسية في مجال الخوصصة، لان هدفها هو كيفية التقليص والتحكم في التكاليف، لان ارتفاع النفقات هو سبب التحول إلى الخوصصة[1].

المطلب الرابع: إستراتيجية الخوصصة ونماذج أنماطها

إن دراسة نماذج الخوصصة من حيث إستراتيجيتها تجرنا إلى التركيز على الدوافع الحقيقية للأطراف الرئيسية الفاعلة والمسؤولة عن الترويج والدفاع عن الخوصصة، من أجل الوصول ا إلى كل طبقات المجتمع. لذا يمكن صياغة نماذج الخوصصة من حيث الإستراتيجية إلى الأنماط التالية[1]:

-1 الخوصصة الواقعية (البراجماتية).

-2 الخوصصة التكتيكية.

-3 الخوصصة البنيوية.

1- الخوصصة الواقعية (البراجماتية):

يتميز هذا النوع من الأنماط بالنسبة للخوصصة بقلة ظهوره في البيئات غير المُسيسة؛ وإنما يكُثر في البيئات التي كانت لها توجهاتٍ سياسية ناجحة في التخلُّص منها (كدول الكتلة الشرقية)؛ حيث يهدف هذا النوع إلى ترك إدارة الصراع الاقتصادي لعوامل السوق الطبيعية، ونزعه من أيدي المسؤولين عن طريق تدخلهم المستمر في توسيع نطاق الصراع.

إذن، الخوصصة البراجماتية – وإن كانت تعكس معظم السمات المرتبطة بالمنظور الإداري – إلا أن هناك اختلافاً سياسيًا، وهو أن المنظور الإداري يرى أن هذه المجموعة من السمات القابلة للتطبيق عالميًا. هذا النوع من الخوصصة قد تمَّ إتباعه في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص عقود البلدية المحلية مع متعهدي القطاع الخاص؛ من أجل تقديم الخدمات العامة.

إذن، الخوصصة تعتبر لديهم أداةً من بين الأدوات البديلة المتعددة، والتي يمكن بواسطتها مساندة الأولويات المجتمعية المعترف بها. وقد يكون لهذا النوع من الخوصصة بعدًا أساسيًا، مثلما حدث عند تدخل الرئيس الفرنسي السابق لمنع الإطاحة بمزيدٍ من الشركات العامة بما يتطابق مع شعاره الانتخابي " لا هذا ولا ذاك"، الذي وعد فيه بعدم القيام بتأميماتٍ جديدة أو خوصصة جديدة.

والدافع الحقيقي للخوصصة البراجماتية هو الأزمات الداخلية المرتبطة بالمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات مثل:

- عجز الميزانية العامة.

---

[1] نفس مرجع السابق،ص، 46.

[1] طالب موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوره،جامعة الجزائر،سنة، 1997، ص ص ،123-127، غير منشوره.

- عجز ميزان المدفوعات الخارجية.
- حجم التقليص الخاص بالإنفاق.

وهي الحالات التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية.

وفي كل هذا التحول والغاية دائمًا تنظر أفراد الدول النامية إلى الجوانب الإيجابية لعملية الخوصصة وفي أسرع وقتٍ ممكن، في حين تنظر الدولة إلى الأهداف البعيدة المدى؛ من أجل التخفيف من حدة الآثار الناجمة عن عمليات الإصلاح والخوصصة.

إذن، فالخوصصة البراجماتية تهدف إلى التخلُّص من بيداغوجية السياسة، والرجوع إلى الغايات الاقتصادية، واهتمام الدولة بالمصالح المدنية والعامة للمجتمع.

ثانيًا- الخوصصة التكتيكية:

هذا النوع من الأنماط يهدف إلى تطبيق حالاتٍ خاضعة لأهدافٍ سياسية مباشرة، و إن لم تكن معلنةً بالضرورة. وتهدف كذلك عمليات الخوصصة هذه إلى منح مكاسب سياسية قصيرة المدى للذين يدعمون سياسة الدولة عن طريق إرضاء مجموعةٍ معينة من الناخبين، أو مكافأة نخبةٍ من السياسيين، رغم ما قد يتبع ذلك من تأثيراتٍ طويلة الأجل.

وتعتبر الخوصصة التكتيكية أهم الأمثلة وأحدثها في فرنسا؛ حيث قامت حكومة شيراك بخوصصة، وكذلك نفس الشيء يقال على بريطانيا، هذا بالنسبة - المؤسسات التي سبق تأميمها عام (1976- 1977) للدول المتقدمة؛ أما دول العالم الثالث، فهذا النوع من الخوصصة يتم وفق ما يطالب به صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع خططٍ للخوصصة في هذه الدول كشرطٍ مسبق للحصول على مختلف القروض، بشرط أن تقوم الدول المعنية بإدخال تعديلاتٍ على الاقتصاديات الوطنية (مبادئ اقتصاد السوق) إلى القطاع العام، وذلك يكون بداية تحرير الاقتصاد. وخلال الفترة (1970- 1976) أوصى البنك الدولي بتجريد الدولة من ممتلكاتها أو تصفيتها.

إذن، نقول بأن الخوصصة التكتيكية تستعمل في كثيرٍ من المجتمعات، خاصةً النامية منها، في برامج الأحزاب السياسية بجميع أنواعها؛ من أجل إنجاح برامجها الانتخابية؛ من أجل المناورة السياسية، سواءً في الدول المتقدمة أو النامية، خاصةً الدول التي انتهجت الاشتراكية كمنهج

ثالثًا -الخوصصة البنيوية:

هذا النوع من الخوصصة يأخذ الأبعاد الثلاثة التالية:[1]

البعد الأول :يهتم بمصالح الطبقة العامة من حيث تغيير مصالحها تعبيرًا دائمًا؛ من أجل تحقيق أهداف هذه الطبقة، وما يتلاءم ومرحلة الوضع السائد في البلد؛ وهو انتقال نمطٍ من القطاع العام المد عم بالنقابات إلى نمط القطاع الخاص الذي تغيب فيه مثل هذه النقابات، ولذا يطلق عليه" نقل مراكز القوة."

البعد الثاني :أما هذا الشكل فيهدف إلى تغييرٍ دائم في قيم المجتمع الفاعلة وثقافته وآماله. وينجم عن هذا توسيع مجالات النشاط الفردية والخاصة، ولا يمكن لأحدٍ التدخل فيها وتضييق مجالات القطاع العام، ويحق

[1] نفس المرجع السابق،ص،128.

للمجتمع التدخل فيها وإبداء الرأي فيها .أي الهدف من هذا البعد هو إنشاء مجتمعٍ تسوده الاستقلالية الفردية، وفق مقولات **توماس هوبز** عوض مجتمعٍ كانت تسوده التناحرات الطبقية.

إذن، هذا الشكل يستخدم من أجل رفع غطاء الشرعية عن الدولة وإعطائه آليًا للطبقة المستفيدة؛ من أجل تعزيز السيطرة الثقافية .وهذا النوع من الخوصصة يشكل ما يسمى ب" التحول الإدراكي."

أما البعد الثالث: فيرتبط أساسًا بإعادة هيكلةٍ دائمة للتنظيم المؤسساتي للمجتمع من الناحية القانونية، السياسية، الاقتصادية؛ بحيث تؤدي مجموعة الحوافز المقدمة للأفراد والجماعات إلى تشجيع المزيد من الاعتماد على القطاع الخاص، واختيار الحلول التي يقتضيها اقتصاد السوق .وعملية إعادة هيكلة البنى المؤسساتية هذه، تؤدي إلى تغيير العلاقات بين طبقات المجتمع، من خلال خلق مصالح جديدة؛ بل ربما تؤدي إلى خلق طبقاتٍ جديدة .ويبدو أن هذا هو ما يحدث بالضبط في دول أوروبا الشرقية، على الأقل فيما يتعلَّق بالشركات الخاضعة للخوصصة، والتي تباع لمواطني الدولة، وليس للمستثمرين الأجانب. فالشركات الخاصة لها مصالحها الخاصة، وحالما تخضع المؤسسات الحكومية للخوصصة يتوقَّع أن يصبح لها أولويات مختلفة عن أولويات الدولة .وإذا اعتبرنا التجربة الغربية مقياساً، فيمكن الافتراض بأن المؤسسات المخوصصة حديثًا ستحاول التأثير في السياسة العامة، وتدفعها في اتجاهاتٍ تخدم مصالحها الخاصة.

ويمكن إيجاز أبعاد هذه الأنماط في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2) : أبعاد الخوصصة البنيوية

الهدف الرئيسي	المنظور الإداري	المنظور الاقتصادي	المنظور السياسي
	تحقيق أهداف اجتماعية محددة	تعظيم المنافع الفردية	إعادة توزيع السلطة والرقابة
وحدة التحليل	مشكلة اجتماعية منفصلة	الفرد / المؤسسة	الجماعة / الطبقة
مفهوم الخوصصة	الأداء	الإلية المفصلة	السلاح

خلاصة الفصل:

إن التوجه لسياسة الخوصصة، أمر يتطلب، اولأ وقبل كل شيء اخذ مجموعة من الإجراءات وذلك كل مستويات الاقتصادي، القانوني، والسياسي والاجتماعي، كما يحب أن تكون هنالك نوع من التأني والحيطة في مباشرة فك وتحويل القوانين والقواعد القانونية والاقتصادية المعتادة، حتى كون هناك تجنب الوقوع فيما وقعت فيه مثل الدول.

إن الإجراءات الواجب اتخاذها يجب أن تنعكس في تحقيق الأهداف المسطرة، سواء كانت على المستوى الكلي أو الجزئي، فعلى أساس الأهداف المبرمجة تختار الطريقة أو الأسلوب الأمثل في القيام بعملية الخوصصة لهذه المؤسسة أو ضبط الأهداف الإستراتيجية يجب من الضرورة تحقيق الفعالية والكفاءة الاقتصادية للمؤسسات ــ سواء كانت تلك المعنية بالخوصصة أم غير المعنية ــ ومن جهة أخرى الحفاظ على أدنى حد ممكن من التوازنات الاجتماعية والسياسية بغية تجنب الظواهر الاجتماعية والسياسية البعيدة عن كل راشدة الاقتصادية والتي لا يحمل عقباها، وهذا يكون إلا بإجراء سياسة تحويل تدريجية ومتأنية على أساس نظرة عملية وموضوعية بعيدين عن كل تحيز أو امتياز لا ينطبق مع الضوابط والمقاييس الاقتصادية.

M

عرف الاقتصاد الوطني عجزا من خلال عجز المؤسسات الاقتصادية والهياكل والأجهزة التي كانت تسيره، ما أدى إلى التفكير في إعادة صياغة سياسات تسيير المؤسسات عبر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، مما يدخل المؤسسة الاقتصادية العمومية ي الجزائر في مرحلة جديدة من التسيير الفعال، ونظرا لهذه العجز وبظهور سياسة الخوصصة احتلت حيزا مهما، سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية من خلال تمكينها من رفع قدرتها وإمكانياتها، والسماح لها الاستمرار، أو بتأثيرها على الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في زيادة تدفقات الاستثمار، وتحرير حركة رؤوس الأموال وتشجيع الأسواق وتحقيق المزيد من الحرية الشخصية وإيجاد الحوافز الشخصية على الإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق انضباط في السلوك.

ونظرا لهذه الأهمية فان الدولة خصتها بجملة من القوانين والتشجيعات المنظمة لنشاطها، حيث تشجع هذه الأخيرة على تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، الذي يعتبر قطاعا منتجا ونشيطا، ويشهد نموه تزايدا مستمرا، كما حدد القانون الهيئات المخول لها رقابة وتنفيذ الخوصصة، وقد شملت هذه السياسة معظم القطاعات وانعكست آثارها على جل المؤسسات العمومية.

إلا أنها وكباقي سياسات الإصلاح التي مرت بها المؤسسة العمومية الجزائرية عرف م سارها جملة من المعوقات والعراقيل التي حالت دون الوصول إلى تحقيق أهدافها وانعكست أثارها على مختلف القطاعات.

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

قبل المرور إلى تحليل الإطار القانوني و التنظيمي المعتمد من أجل انطلاق عملية خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر، لذا تستهدف الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسة العمومية، بغية تغير قانونها الأساسي، وتنظيمها، وكيفية العمل، وعلاقتها مع الدولة ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل قيود لإرجاع مهمتها الأساسية. يفهم من ذلك، أن نية الإصلاحات هي جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة، وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد عام 1990 إلى غاية ظهور الخوصصة

إن تقييم مرحلة التسعينات يؤكد عدم السير الفعال و التنظيم السيئ للاقتصاد الجزائري، في هذا الصدد الإجراءات المتخذة أثناء نصف عشرية الثمانينات ارتبطت بضرورة إيجاد أنجع السياسات لمردودية النظام الاقتصادي وإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية، تهيئة احتكار الدولة على التجارة الخارجية، اللامركزية المتعلقة بطريقة تخصيص الموارد، إعادة توجيه الاستثمارات في فائدة البنية التحتية و الصناعات الخفيفة، تسهيل شروط تدخلات القطاع الخاص، وتنشيط الاستهلاك الخاص، كل هذا كان عبارة عن الأقسام الأساسية لإجراءات الإصلاحات المستخدمة خلال هذه المرحلة.

مرحلة استقلالية المؤسسات : بقيت الإصلاحات الهيكلية السابقة التي مست المؤسسات العمومية لم تحقق أهداف المرجوة، بل زادت فوضى التسيير من إطراف غير مؤهلة، بل أطراف اختيرت على أساس معايير السياسة فقط، الوضع الذي اجبر المسؤولين على إعادة التفكير واتخاذ القرارات ذات الصواب بعد التأثير السلبي على معيشة المواطن وتدني معدلات النمو ومستوى المؤسسات والاقتصاد ككل لعدة سنوات هذا الوضع المتأزم كان السبب وراء جملة من الانتفاضات الشعبية المتكررة أبرزها: أحداث العاصمة، قسنطينة، أحداث أكتوبر 1988 التي كانت الدفعة الحقيقة لتجسيد الإصلاحات على جميع المستويات وذلك بفتح المجال للمؤسسة لحرية اتخاذ القرارات بعيدا عن السياسيين والوصاية وذلك بعد شكوى عدم وجود الاستقلالية في التسيير[1].

حيث في سنة 1988 بدا الحديث عن استقلالية المؤسسات فعليا وتم وضع المعايير التي يعتمد عليها في عملية تقرير من تدخل المؤسسة إلى مرحلة الاستقلالية، كذلك تم وضع الهياكل التي تسهل عملية التسيير للمؤسسات في ظل الاستقلالية، على سبيل المثال وافق المجلس الشعبي الوطني على عدة إجراءات تدخل في هذا الصدد منها:

[1] بوطالب قوددر، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، الجزائر، 1999،ص،88.

- تقويم تسيير المؤسسة من طرف مجلس يتكون من7 إلى12 عضو.
- وضع ثمانية صناديق مساهمة تقوم بتسيير ومراقبة أموال الدولة لدى المؤسسات المستقلة.
- توزيع العملة الصعبة عن طريق الغرفة التجارية.
- وضع نظام العقود بين المؤسسات[2].

لكن يبقى نظام استقلالية المؤسسات هذا غير ناجح كونه يعاني من عدة مشاكل منها:

- غياب تصور دقيق وواضح المعالم عن كيفية التحول من الاقتصاد المتمركز لاقتصاد السوق.
- تخوف المتعاملين الاقتصاديين من الاندماج الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار القرارات الاقتصادية وكثرة الإصلاحات وذلك باعتماد على أنظمة عينية ثم التخلي عنها فجأة.
- عدم قدرة الجزائر اللحاق بأبجديات نظام اقتصاد السوق مما جعل المؤسسات المالية تصرح بتأخر وعدم دخول الجزائر في هذا النظام.

عرفت هذه المرحلة غياب لاستثمار الأجنبي في الجزائر على الرغم من محاولات الجزائر فتح المجال أمام هذه الشريحة من خلال رزنامة من المراسيم القانونية سنت في هذا الاختصاص منها:

المادة 22 من قانون 82 – 13 التي أعطت 51% من الاستثمارات لصالح القطاع العمومي لذا كان حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر منخفضا نوعا ما لأنه لم يجد لنفسه الض مانات الكافية على مجموعة من القضايا الهامة له، كتحويل الإرباح ورؤوس الأموال للخارج بحرية بالإضافة لمشكل القضاء الجزائري في حال وقوع نزعات وكيفية الفصل فيها، وهذا بالإضافة للقوانين الأخرى التي تعطي الجزائر صلاحيات اكبر مقارنة بجانب الاستثمار الأجنبي الذي بقي ضعيف.

حاولت الجزائر تدارك هذه المشاكل من خلال قانون الاستثمار الجديد الذي سعت من خلاله بالتلبية اكبر عدد ممكن من مطالب المستثمر الأجنبي التي كان يتحجج لها سابقا كقضية التحكيم لكن بقي هناك جانب أخر من الإجراءات مرتبط بـــــــــ:

- هيكل الاقتصاد الوطني ومدى مرونته للحاق بالإصلاحات الحديثة (النظام البنكي، الجمركي...).
- ذهنيات وسلوك العمال ورؤسائهم ومدى تأقلمهم للوضع الجديد.

فالجزائر لجأت إلى سياسة استقلالية المؤسسات لتحقيق جملة من الأهداف تمثلت في:

- البحث عن الفعالية لرفع المردودية التي تتماشى مع التسيير الحديث.
- إعطاء حرية المبادرة في إطار القانون.
- العمل على تحريك عجلة التنمية لتحقيق اقتصاد أفضل.
- إعطاء المؤسسات البعد الاقتصادي بالدرجة الأولى وإعادتها لمسارها الحقيقي.

فالمؤسسات ذات استقلالية لها جملة من المبادئ ترتكز عليها للقيام بمهامها وهي كالتالي:

- مبدءا الاستقلالية، أي حرية اتخاذ القرار الاقتصادي وتحمل المسؤولية الناجمة عن ذلك.

---

[2] بوطالب قوددر، نفس المرجع السابق،ص،89.

- مبدأ الشخصية المعنوية.
- مبدأ الذمة المالية، أي لها حقوق وواجبات.
- التمتع بالأهلية القانونية.

ويمكن أن نقول كخلاصة (عن استقلالية المؤسسات) أن دخول المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية عهد هذه الإصلاحات لا يعني تحولاً جذرياً وجديداً لنمط التسيير وهذا لعدة عوامل[1]:

- التركيز على الجانب القانوني أكثر من التركيز على جانب الاقتصادي والمالي.
- بقاء نفس العقلية للمسيرة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية، وهذا لن يسمح بالتجسيد الفعلي لهذا الإصلاح (المسيرون عينوا بقرار من السلطات وهم مستهلكون لقرارات السلطات ومطبقون لها فلا يستطيعون الخروج عن هذا الطريق)...إلى غير ذلك من العوامل.

إن الاستقلالية لم ترسوا على قواعد ثابتة وآليات تحكمها بشكل دقيق نتيجة الرؤى والأطروحات المتباينة بين مؤيد ومعارض للقطاع العام، ولم تسمح استقلالية التسيير من تصحيح وضعية المؤسسات المالية، بل وصل الحد إلى تراكم الاختلالات المالية والدليل على ذلك الديون الضخمة المسجلة سنة 1992، من خلال ذلك يمكن القول أن الإصلاحات السابقة لم تحقق الأهداف المحققة من طرف السلطات، لأن تداول هذه العمليات كان يتم دوماً في إطار اقتصاد مركزي مراقب من طرف الدولة.

لكل هذه الأسباب أخذت السلطة تفكر جدياً في البحث عن البديل لتفادي المشاكل التي وقعت فيها في السابق، ومن هنا بدأت التمهيدات لإدخال المؤسسات العمومية ضمن اقتصاد مفتوح على العالم فبدأ التحضير لاقتصاد السوق عن طريق:

- تغيير القوانين السابقة وترك الأسعار تتحدد عن طريق العرض والطلب تدريجياً.
- التخلي عن النظام الاشتراكي بالتخلي عن أملاك الدولة لصالح المواطنين.
- إصدار بعض القوانين المهمة التي تحدد مستقبل المؤسسة العمومية الاقتصادية والاجتماعية (السكن، الصحة، النقل...) وذلك بفتح المجال على القطاع الخاص.

الاقتصاد الجزائري من 1994 إلى 1995

هنا سنتطرق لأبرز الإحداث التي ظهرت في هذه الفترة:

كان الاعتقاد إن الاعتماد على القطاع العام هو أساس لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لكن ظهر ضعف هذا الأخير مع تراجع الاقتصاد الوطني في السنوات السابقة نظر لعدم قدرة القطاع العام على التأقلم مع تغيير الأسعار الدولية التي أثرت على فعالية الاقتصاد الكلي.

كما أن تدخل الدولة في تحقيق الأهداف المسطرة خلق بعض المشاكل للقطاع العمومي، وهذا بالإضافة إلى تدخلات مجموعة معينة من السياسيين في شؤون المؤسسات العمومية، مما وقف عائقا أمام مسيري القطاع العام، بالإضافة قلة المحفزات والأجور في هذا القطاع، كل هذه الظروف لهبت دورا في تراجع أداء هذا

[1] صايفي عبد القادر، إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير، سنة، 1995، ص 152.

القطاع، وصار يغطي عجز بإعانات كبيرة مقدمة من طرف الدولة مما أثقل كاهل ميزانية الدولة لكثر النفقات الموجهة لهذا القطاع، هذا ما فتح الباب للانتقادات العديدة لهذا القطاع وصارت المطالبة كثيفة لفتح المجال أمام القطاع الخاص أو بالأحرى فتح الباب للخوصصة هذه المؤسسات المتعثرة التي تعاني تراجع كبير، ومن هذه المرحلة صار تفكير الجدي للخوصصة، لكن بقى حاجز عن كيفية تنفيذها في إطار سليم وقانوني بعيد عن الهفوات في القطاع العام وزيادة المردودية والكفاءات في المؤسسات الخوصصة[1].

الاقتصاد الجزائري من 1995 إلى 1998

بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي:

- تحقيق نمو متوسط سنوي بقيمة 5 % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.
- تخفيض التضخم إلى 10.3%.
- التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8 % سنة 95/94.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية سنة 1996.
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.
- خدمة الدين تبقى بين 45% إلى 50% حتى سنة 1995.
- بالنسبة لاحتياطات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997.
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.
- التحكم في نمو النفقات العامة تشجيع القطاع الإنتاجي.
- دعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها.

ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يجب عليها أن تقوم بالإجراءات التالية:

1 - الإجراءات ذات طابع الاستقرار هي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة و إعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض.
- تحرير أسعار الصرف الأجل والعاجل.
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي.
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى معقول.

---

[1] صايفي عبد القادر، نفس المرجع، السابق،ص، 153.

- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية.

2- الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:

- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب الأمر (95-22) حدد حوالي 300 مؤسسة أو وحدة إنتاج.

- العمل على توسيع الصادرات من عبر المحروقات (بناء هيئة تأمين القرض عن التصدير وصندوق دعم وترقية الصادرات).

- إنشاء سوق مالية لتسهيل عمليات الخوصصة.

- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة ولتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية.

- إصلاح النظام المالي و المصرفي وإدخال منتجات مالية جديدة.

- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997.

الوضعية الاقتصادية بعد 1998[1]:

النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وامني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 الإقرار بان الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات ايجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل 4.5% في السنتين 1998 _ 1999 إلى 6.2 % في سنة 2000. فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية 10.8 % في منتصف سنة 2000، وانخفضت إلى 9.4% في نفس الفترة لسنة 2001. إن هذا الارتفاع ناتج عن تحسين الوضعية في معظم القطاعات الاقتصادية، وكذلك ارتفاع أسعار البترول، وصادرات الغاز الطبيعي بـــ 60 مليار مكعب، وقيمة صادرات المحروقات (الغز و النفط) في سنة 2000 إلى 10.6 مليار دولار، أي ما يمثل 95% من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة. تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات و المنتجات التحويلية 2.7% في النصف الأول من سنة 2001. ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16% عن نفس الفترة لسنة 2000، حيث تتصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات بـــ 33%، ويليه المواد الغذائية بـــ 25.8% من المجموع الكلي للواردات. إن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في منتصف الأول من سنة 2001، أدى

[1] سعيدة مادي، الخوصصة عن طريق سوق المالية، حالة الجزائر والمغرب رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003،ص،17.

إلى انخفاض في الميزان التجاري بـــ 24 % عن منتصف الأول لسنة 2000. وتشير نفس الدراسة، أن ارتفاع الاحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 12 مليار دولار في نهاية 2001، حيث لم تحققه منذ الثمانيات، ويسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة. انخفضت مديونية الجزائر بـــ 10% في سنة 2001 عن سنة 2000، أي من 25 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار، كما أن انخفض التضخم إلى 1% سنة 2001.

و للتذكير، ساهمت المؤسسات الصناعية المملوكة من قبل القطاع العام بنحو ثلاثة أرباع إنتاج الصناعة التحويلية سنة 2001، وهذا الأمر يعطي أهمية خاصة لخطة الحكومة لتوسيع برنامج التخصيص ليشمل العدد الأكبر من الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في المرحلة المقبلة. تشير النتائج المحققة في أهم الأنشطة الصناعية بين سنتي 1999 و 2000، إن معدلات النمو غير مستقرة، حيث ارتفع في المواد البناء بنسبة 7%، وانخفض في كل من النسيج والجلود، والزراعة الغذائية، والصلب بالنسب التالية: 4.8%، 6.4%، 1% على التوالي، كما صرح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

وقد قامت الحكومة الجزائرية في سنة 2001 بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية تقدر بـــ 344 مليار دينار جزائري، وكما قامت بإعادة تمويل البنك الخارجي والقرض الشعبي. وتماشيا مع التطورات الحاصلة في المحيط الدولي، وجلب المستثمرين الخواص والأجانب، اتخذت عدة إجراءات بغية إعطاء ديناميكية وفعالية للجهاز المصرفي العمومي الجزائري، حيث خصصت الدولة 10 مليار دينار جزائري في سنة 2002 تضاف إلى 19 مليار دج قد رصدت لسنتي 2000 و 2001. ومن نتائج ذلك، إمكانية مشاركة القطاع الخاص فيها، حيث بادرت الحكومة الجزائرية بالسماح للخواص الوطنيين أو الأجنبيين بإنشاء مصارف خاصة ابتداء من سنة 1998، حيث وصلت إلى 26 مصرفا في سنة 2001[1].

قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني، انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لأخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية. ومن أهم هذه التعديلات، قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 01 -03 ، و 01 -04 على التوالي. يتمحور قانون الاستثمار حول توفير مناخ ملائم مع ووجود آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار، ورفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية، واهم ما يميز هذا القانون مايلي: عدم التميز بين القطاع العام والخاص، وإنشاء شباك موحد يقدم خدمات في الوقت المحدد لكل الإطراف وطنيين أو أجانب. إلى جانب تميزه عن قانون الاستثمار السابق بتلك الخصائص المذكورة أعلاه وأخرى، فانه يقدم حوافز جمة للمستثمرين بهدف تحفيزهم وجلبهم للقيام بالاستثمار في الجزائر.

قدرت قيمة الاستثمارات بـــ 525 مليار دينار جزائري تنفق خلال الفترة مابين 2001 و 2004، على القطاعات الأساسية التالية: القطاع الزراعي، والخدمات العامة الخاصة بالطاقة والمحروقات وقطاع النقل وباقي البنى التحتية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

---

[1] سعيدة مادي، نفس المرجع السابق، ص، 18.

المطلب الثاني: الإطار القانوني العام للخوصصة في الجزائر

تعتبر الخوصصة في الجزائر حقيقة اقتصادية توضح كيفية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وبروز فكرة برامج الخوصصة في القانون الجزائري ومناقشتها كان نتيجة تتابع الأفكار المتعلقة بالتحول ذاك، فهي ليست نتيجة صدفة كما يتوهم البعض، لهذا وجب الاهتمام هذا الموضوع ودراسته وتكييفه وفق المعطيات والبنية الاقتصادية لاقتصادنا ومجتمعنا، حتى تحقق ما عجز عنه النظام الاقتصادي السابق، أي تحسين كيفية استخدام وسائل الإنتاج للمؤسسة الجزائرية، والتحكم فيها من جميع النواحي، كالمنافسة والاحتكار.

من هذا المنطلق، نجد أن سياسة الخوصصة في الجزائر أخذت أشكالا وأبعادا مختلفة، فقد كانت جزئية تارة،وكلية تارة أخرى من حيث الملكية، ولم يتبعها أي قرار رسمي لصالح المتعاملين الاقتصاديين (وطنيين وأجانب). وعملية الخوصصة أو التحول هذه، بدأت تتجسد خاصة بعد الانفجار الاجتماعي في 6 أكتوبر 1988، حيث صدرت مجموعة من القوانين التي جسدت هذا الموضوع.

تعريف الخوصصة في الجزائر

يمكن تعريف الخوصصة على عدة مستويات وذلك حسب مايلي:

عل المستوى القانوني:

يمكن تعريف الخوصصة كما هو وارد في وثيقة وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمشاركة تحت عنوان تصحيح الاقتصاد الوطني وسياسة إعادة الهيكلة الصناعية 1994 و 1995، ويعرف الأمر 95_22 المؤرخ في 26 أوت 1995 الخوصصة على طريقتين[1]:

_ تتجلى الخوصصة في نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويتم ذلك من خلال تحويل مجموعة أو جزء من الأصول المادية والمعنوية، أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.

_ تعني الخوصصة أي معاملة تتمثل في نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص، عن طريق التعاقد، ويتم عندئذ تحويل السلطة القانونية أو الاقتصادية إلى أشخاص خواص أو هيئات أو اجهزة تابعة للدولة أو مؤسسة على شكل مدني تجاري.

على المستوى السياسي:

تتمثل عملية الخوصصة في وضع حد للتمييز السياسي بين القطاع العام والخاص، ويميز الفكرة الإيديولوجية.

---

[1] سعيدة مادي، نفس المرجع السابق، ص، 19.

إذ يعتبر القطاع الخاص مكملا للقطاع العام، وبالتالي تمثل الخوصصة وسيلة للحد من الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية في المجال الاقتصادي. فالهدف المنتظر يكون تنازل الدولة عن تسيير الاقتصاد، وتخليها عن صلاحياتها القديمة كدولة مالكة ومسيرة.

على المستوى الاقتصادي:

تتمثل الخوصصة في عملية تحويل مؤسسات الدولة إلى مؤسسات خاصة، ونظرا للتطورات الإستراتيجية التنموية في الجزائر خلال السبعينيات يعبر قرار خوصصة المؤسسات العمومية عن فشل تلك الاستراتيجيات على مستويين:

_ على المستوى الداخلي: تعني الخوصصة إخفاق محاولة الدولة لتوفير شروط إعادة امتلاك المجتمع لوسائل الإنتاج.

_ على المستوى الخارجي: تعكس عملية الخوصصة فشل محاولة الدولة الى عدم الخضوع لتداول وسائل الإنتاج[1].

المطلب الثالث: الهيئات المكلفة والمشرفة على عملية الخوصصة في الجزائر.

تعتبر الخوصصة الحل الوحيد لإنقاذ المؤسسات العمومية الاقتصادية ورفع الاختناق عنها. ولضمان الدولة تحقيق الأهداف المسطرة لهذا البرنامج، والسير الحسن لهذه العملية، قامت بتعيين عدة هيئات لتنفيذ ومتابعة عمليات الخوصصة، وفقا للمادة 2 من قانون الخوصصة المنحل في 31 ديسمبر 2001، وكانت له مهمة تنفيذ برامج الخوصصة وتقييم المؤسسات العمومية المراد التنازل عنها. أما الهيئات الباقية والتي لم تحل، فتتمثل في مجلس مساهمات الدولة، شركات تسيير المساهمات، ولجنة مراقبة ومتابعة عمليات الخوصصة، إلى جانب وزارة المساهمة وتنسيق لإصلاحات، وهذا ما سنتعرض إليه في هذا المطلب من خلال العناصر التالية:

اولأ _ الهيئات المكلفة بالخوصصة:

وتتمثل في:

1 _ وزارة المساهمات وتنسيق الإصلاحات:

تعتبر الهيئة الوحيدة المخول لها تطبيق برنامج الخوصصة، وهي مكلفة بتنفيذ المهام التالية:

_ وضع مختلف الإجراءات والمعايير لتنفيذ برنامج الخوصصة.

_ الإشراف على عمليات الخوصصة.

_ تقييم أصول المؤسسات المتنازل عنها.

_ دراسة مختلف العروض المقدمة، واختيار أحسن عرض.

_ تشكيل لجنة متابعة عمليات الخوصصة، وتقديمها ملفات التنازل.

---

[1] سعيدة مادي، نفس المرجع السابق، ص، 19.

_ عرض ملف التنازل، وتقديم الأسعار، معايير انتقال الملكية، العروض المقدمة على مجلس مساهمات الدولة.

_ إعداد تقرير سنوي عن عمليات الخوصصة وعرضه على الحكومة.

2 _ المجلس الوطني لمساهمات الدولة:

يكلف هذا المجلس بتنسيق نشاط القابضة العمومية وتوجيهها، ويوضع تحت السلطة المباشرة لرئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته الداخلية، والجماعات المحلية، وبإعادة الهيكلية الصناعية، والمساهمات المالية، وبالعمال، وبالتجارة، وبالصناعة، وبالطاقة، وبالتجهيز، وبالنقل، وبالسياحة، وبالسكن وبالفلاحة، وبالتخطيط. يجتمع هذا المجلس مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، وتنحصر مهامه في:

_ يرسم الإستراتيجية في المجال الاقتصادي والمالي، ويحدد البرامج العامة أو الفرعية للأهداف الواجب أن تبلغها الشركات القابضة العمومية.

_ تعيين سياسات الخوصصة والموافقة على برامجها التي تتعلق بتداول السندات والقيم المنقولة، عملا بإستراتيجية إعادة استثناء المؤسسات العمومية.

_ دراسة ملفات الخوصصة.

_ توزيع الحقوق على الشركات القابضة.

_ تسيير مساهمات الدولة.

_ ضبط تنظيم العمومي الاقتصادي[1].

وفي 12 سبتمبر 2001، أعلن مجلس مساهمات الدولة عن تشكيل 30 إلى 35 مؤسسة عمومية خلفا للمؤسسات القابضة، تسير بالأسهم، وبعضها خاص بمنتجات الحليب، الحديد، الأدوية، الحبوب، والاسمنت، كبديل للشركات القابضة التي تم حلها.

3 _ مجلس الخوصصة:

يوضع هذا المجلس تحت سلطة الهيئة المكلفة بالخوصصة، ويتكون من 7 إلى 9 أعضاء، من بينهم الرئيس، ويتم اختيار الأعضاء بحكم كفاءتهم الخاصة في ميادين التسيير الاقتصادي والقانوني والتكنولوجي، وفي أي مجال أخر يرتبط بصلاحيات المجلس. ولهذا المجلس عدة مهام نذكر منها:

_ تنفيذ برنامج الخوصصة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

_ يوحي بتوجيهات في سياسة الخوصصة، وكذلك طرق الخوصصة الملائمة أكثر لكل مؤسسة عمومية أو أصولها.

_ يقدر أو يكلف من يقدر قيم المؤسسة العمومية أو أصولها المطلوب التنازل عنها.

_ يدرس وينتقي العروض، ويعد تقريرا عن العرض المقبول الذي يرسل إلى الهيئة.

_ يتخذ كل التدابير الضرورية لضمان خوصصة المؤسسات العمومية القابلة للخوصصة أو أصولها.

---

[1] احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1999، ص، 32.

_ يمسك السجلات، ويحافظ على المعلومات، ويسن إجراءات إدارية لضمان سرية المعلومات.

_ يمكن للمجلس أن يستعين عند الحاجة بخبراء.

_ يعد المجلس تقريرا سنويا عن أنشطة، ويعرضه على الهيئة المكلفة بالخوصصة في اجل أقصاه 31 مارس الموالي للسنة المالية المعنية.

4 _ الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة:

نجد الباب الثاني الأمر 95 _ 22 في المادة الثامنة منه أن الحكومة تعين هيئة مكلفة بتنفيذ الخوصصة، وتكلف هذه الهيئة بالتشاور مع وزراء القطاعات المعنية، واهم الأدوار التي تقوم بها هذه الهيئة:

_ تنفيذ برنامج الخوصصة التي صادقت عليه الحكومة.

_ تطلب من المؤسسات والهيئات تبليغها بالوثائق والدراسات والمعلومات اللازمة لانجاز مهمتها.

_ تعرض إجراءات تحويل الملكية أو خوصصة التسيير وكيفياتها على الحكومة لاتخاذ القرار بشأنها بعد الاطلاع على تقرير المجلس واللجنة.

_ تحافظ على الصلة الوثيقة بجميع الهيئات المعنية بعملية الخوصصة.

_ تطلع الجمهور على الأنشطة المرتبطة ببرنامج الخوصصة.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 98 _ 194 المؤرخ في 1998/07/07 في المادة الأولى أسندت مهام الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة إلى المجلس الوطني لمساهمات الدولة[1].

5_ لجنة المراقبة عمليات الخوصصة:

جاء في المواد 38 _ 39 _ 40 _ 41 انه يجب إنشاء لجنة خاصة لمراقبة عمليات الخوصصة، حيث تتمتع هذه اللجنة بالاستقلال الإداري والمالي وتتكون من:

_ ممثل عن المتفشية العامة للمالية.

_ ممثل عن الخزينة.

_ ممثل عن الوزارة المعنية بالقطاع.

_ ممثل عن نقابة الإجراء الأكثر تمثيلا في المؤسسة العمومية المعنية.

ومن مهام هذه اللجنة نذكر مايلي:

_ تجتمع اللجنة بمجرد إسلامها الملفات التي يرسلها إليها مجلس الخوصصة.

_ السهر على احترام قواعد الشفافية والصدق والإنصاف في تسيير عمليات الخوصصة.

_ المصادقة على التقارير المعدة من طرف مجلس الخوصصة، وفارق السعر المقرر، وإجراء التنازل وكيفياته المتوخاة.

[1] احمد هني، نفس المرجع السابق،ص،33.

_ الاستعانة بأي خبير في حالة الضرورة.

ثانيا _ الهيئة المشرفة الجديدة على عملية الخوصصة (وكالة الخوصصة):

حتى يمكن تنفيذ الخوصصة على أحسن صورة كان من الضروري تكليف هيئة واحدة يوكل لها إجراء جميع الأعمال المرتبطة بتنفيذ برامج الخوصصة الذي يعتمد على مجلس الوزراء.

وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تجعل من قوانينها الأساسية هيئة ذات طابع خاص، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالخوصصة. وإما فيما يخص بتنظيمها وسيرهان فان إدارتها ورقابتها يتولاها على التوالي: مجلس إداري (يتكون من ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية)، محافظ الحسابات. وتشتمل موارد الوكالة على:

_ مساعدات التسيير والتجهيز تقدمها الدولة.

_ مساعدات الهيئات الوطنية أو الدولة.

_ أجور عن خدمات مقدمة.

_ نسبة مئوية من مدخول المقابل المالي المترتب عن عمليات الخوصصة الكلية، ويحدد طبقا للإحكام التشريعية المعمول بها.

_ المداخيل المتحصل عليها من الخدمات المقدمة المرتبطة بموضوعها.

_ الهبات والتبرعات.

وتتولى الوكالة بكافة العمليات التي لها علاقة بمسار الخوصصة، ومنها على وجه الخصوص:

_ تنفيذ برنامج الخوصصة المصادق عليه من قبل مجلس الوزارة.

_ تنفيذ إجراءات وطرق ومناهج الخوصصة أو التنازل بعد تكييفها.

_ البحث عن المتعاملين والقيام بالاستثمارات والمفاوضات في ظل الشفافية والمنافسة.

_ تقييم المؤسسات والهيئات العمومية المسجلة في برنامج الخوصصة.

_ إجراء عملية الإشهار عن طريق الصحافة بالنسبة لكل خوصصة مسجلة في البرنامج.

_ انتقاء عروض الشراء[1].

_ تقديم تقرير مفضل عن مرحلة من مراحل مسار الخوصصة، وعن العروض المعتمدة إلى الوزير المكلف بالخوصصة قصد إرساله إلى الحكومة.

_ تدخل الوكالة بتقديمها المساعدة والدعم للمتعاملين فيما يخص الخوصصة الجزئية بطلب من منهم، وعند الاقتضاء بطلب من الوزير المكلف بالخوصصة.

ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص انه لتنفيذ عملية الخوصصة بصورة عامة تتحد عدة هيئات مختلفة المهام لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية.

---

[1] طالب موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق الذكر،ص، 159.

المطلب الرابع: مبادئ الخوصصة وأسبابها ودوافعها في الجزائر

لقد خصصنا هذا المطلب لمعالجة أهم المبادئ العامة التي يمكن أن ترتكز عليها عملية الخوصصة بالنسبة للجزائر أو غيرها، ثم اتبعناها بالمبررات والدوافع والأسباب الداخلية والخارجية الهامة التي استدعت اللجوء لها، ولذلك سنتناولها.

اولاً _ مبادئ الخوصصة في الجزائر

تتم عملية الخوصصة عموما حسب مبادئ أساسية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 _ مبدأ الحفاظ على ملكية الدولة ومصالحها:

وهذا يتطلب طبعا لجنة أو هيئة خوصصة، مثل المجلس، تتكفل بتحديد قيمة المؤسسات ولذلك مكاتب التدقيق والبنوك لتساهم في عملية التقييم، حتى تكون العملية في إطارها القانوني والرسمي.

2 _ مبدأ حماية المصالح الوطنية:

نجد هذا مجسدا في بلدنا، باتخاذ إجراءات للحكومة بتحديد الشراكة الأجنبية، سواء من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، وذلك بتحديد عتبة المساهمة لهؤلاء الأشخاص، وحصرها في نسبة معينة، لحماية المصالح الوطنية.

3 _ مبدأ شفافية العمليات:

تعتبر الشفافية ضرورية في سير عملية الخوصصة حتى نطبق المساواة بين المستفيدين من العملية وغياب عنصر التفصيل، لكن هذا المبدأ لا يزال ينتابه الغموض، وعدم التطبيق الفعلي، خاصة أن العملية لازالت حديثة. لكن هذا يمنع وجود مبدأ اللجوء للسوق المالية واضعا في عمليات إجراءات التنازل عن الأوراق المالية، تبادلها وبيعها، أو التنازل عن حق الاكتتاب، وتتم كلها بشفافية، وهذا حسب القواعد العامة وتحت رقابة لجنة مراقبة عمليات البورصة.

4 _ تطوير المساهمة لعدد كبير من الأشخاص:

وذلك بتحفيز أو حث الإجراء وذوي الأموال القليلة على شراء أهم الشركات المقبلة على الخوصصة (مثلا: أن يكون سعر التنازل أو العرض مناسبا لكل الفئات)، حيث يتم تخصيص 10% مجانا، من رأسمال المؤسسة العمومية الاقتصادية القابلة للخوصصة إلى مجموع الإجراء بعنوان اشتراكهم في نتائج المؤسسة العمومية المهنية، وتمثل هذه الحصة عن طريق الأسهم دون حق التصويت، ولا حق التمييل في مجلس الإدارة، ويسير عائدات هذه الأسهم صندوق مشترك للتوظيف، ويحدد تنظيمه وتسييره عن طريق التنظيم[1].

5 _ إعداد القواعد اللازمة لتحويل القطاع العام:

_ تحديد القواعد والقوانين الخاصة بتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص.

_ الفصل في إطار هذا التحول بين ما يتم عن طريق التشريعات، وما يتم عن طريق القرار الإداري.

_ تحديد نماذج تنفيذ هذا الإجراء العام.

---

[1] طالب موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، نفس مرجع سابق ،ص، 160.

ثانيا _ أسباب ودوافع الخوصصة في الجزائر

يمكن تقسيم الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى خوض عملية الخوصصة إلى فرعين:

1 _ الأسباب والدوافع الداخلية:

تتمل أساسا في الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تفاقمت منذ عام 1986، عندما انهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته، حيث انخفض من سعر 30 دولار إلى اقل من 15 دولار للبرميل، وانهارت هكذا إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات من 12.72 مليار دولار إلى اقل 7.26 مليار دولار، أي بنسبة 43% وهو ما يقارب النصف، مع العلم إن وزن المحروقات في الصادرات من السلع والخدمات (الميزان التجاري) مرتفع، يصل إلى 97%، فانعكست أثار ذلك سلبيا على التوازن العام لميزان الموارد الخارجية الذي تضاعف عجز عن تغطية المستحقات للخارج، عن الواردات وخدمات الدين من 1.57 مليار دولار أمريكي عام 1985 إلى 6.6 مليار عام 1993، وهو ما يستوجب اللجوء السنوي المتكرر إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، مما أدى إلى تزايد المديونية الاقتصادية الخارجية للبلاد التي بلغت في هذا التاريخ الأخير حجم 26 مليار دولار، منها 13.5 مليار مديونية عامة أو خاصة مؤمنة من قبل الحكومات.

2 _ الأسباب والدوافع الخارجية:

يقصد بالسياسة الخارجية تلك الضغوطات التي تمارسها الهيئات المالية الدولية كصندوق الدولي والبنك العالمي على اقتصاديات الدول النامية، وبالتالي الجزائر بما أنها دولة منها، حيث انه بسبب الضغوطات التي مورست على الجزائر أدى بها إلى انتهاج سياسة الخوصصة.

وتوجد أسباب أخرى خارجية أدت بظهور الخوصصة في العالم الثالث نذكر منها:

_ المديونية الخارجية:

تدهور الوضعية الاقتصادية في دول العالم الثالث، خصوصا على مستوى الاقتصاد الكلي، أدى إلى تقليص مواردها من العملة الصعبة، وعدم قدرة السلطات على دعم مؤسساتها، مما انجر عنه مديونية خارجية خانقة مما جعل هذه الدول ليست عاجزة فقط عن تمويل التنمية، وإنما عاجزة أيضا عن تمويل حاجاتها إلى الموارد الاستهلاكية، فهي تعيش أزمة اقتصادية حقيقية.

- وجود مجموعة من الدول التي قطعت أشواط لا بأس بها في برنامج الخوصصة مما حفز الجزائر على انتهاج نفس المسار بالرغم من أن الاقتصاد الجزائري يبقى له خصوصيته حيث عان منذ الاستقلال من عدم الاستقرار[1].

- ارتفاع معدلات التضخيم الاستهلاكي بسبب تدهور القطاع العمومي و عجزه عن الإنتاج.

[1] نفس مرجع السابق،ص،161.

– شبه غياب القطاع الخاص لان الجزائر وبحكم النظام الاشتراكي الذي انتهجته، اعتمدت وبصفة شبه تامة على القطاع العام، مع إهمال للقطاع الخاص والدور الهام من الممكن أن يلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني، ولكن تم تقييده مما اثر سلبا على نموه وتطوره ومن بين القيود نذكر:

– تحديد سقف الاستثمار بـــــــــــ 30 مليون دينار جزائري.
– تشجيع القطاع العام.
– مراقبة نشاط القطاع الخاص وموارد المالية.
– عدم اكتساب المتعامل المحلي الخاص للذهنية الإنتاجية والصناعية.
– وجود المشاكل العقدة كالأراضي لوضع الاستثمارات التي من ملك للدولة.
– ارتفاع معدل الفائدة بشكل يشجع على الاستثمار.

هذه الأسباب و غيرها هي التي أدت إلى فشل المؤسسات العمومية، ثم إن المقارنات التي تجري بين القطاعين عل أساس الإنتاجية و الربحية ليست دليلا على فشل القطاع العام، فالظروف السابقة كانت تؤدي إلى فشل أي مؤسسة سواء كانت تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص، و بالتالي فإن فشل المؤسسات لم يكن بسب ضعف الكفاءة. ثم أن المقارنات التي تجري بين القطاعين على أساس الإنتاجية و الربحية ليست دليلا على إفلاس مؤسسات القطاع العام، إذ ينبغي إضافة المنافع الاجتماعية التي استفادت منها اجتماعية واسعة، و طرح من رصيد القطاع الخاص الأضرار الاجتماعية، ثم عن الخسائر التي يتعرض لها القطاع العام لا يعني بالضرورة نجاح الإدارة في القطاع الخاص.

المطلب الخامس: أهداف الخوصصة وطرقها وأساليبها في الجزائر

يمكن دراسة هذه العناصر حسب الترتيب المقدم كمايلي[1]:

اولأ: أهداف الخوصصة

تعتبر عملية تحديد أهداف الخوصصة من العمليات المهمة التي يجب المباشرة فيها في أسرع الآجال، كما أن تحديد هذه الأهداف يبقى عملية صعبة التطبيق في الواقع، بالنظر إلى تعدد الأهداف المسطرة وصعوبة بلوغها، فالخوصصة نحاول من خلالها تحقيق عدد معين من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي، وهي تستمد شرعيتها من البرنامج الحكومي لهيكلة الاقتصاد، وكذلك من قانون الخوصصة للقطاع العام.

ومن الأهداف المهمة التي نأمل الحكومة في تحقيقها من جراء عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويمكن إيجاز هذه الأهداف فيمايلي:

1 _ الفعالية وتطوير الاقتصاد:

_ بناء اقتصاد السوق، وهو الهدف الأساسي للاقتصاديات المتحولة.

[1] مراد محفوظ، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001،ص 16.

_ تشجيع الاستثمار الخاص، وتوسيع دائرة القطاع الخاص بصفة عامة.
_ إعطاء الأولوية للفعالية والمنافسة على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاع لزيادة وتحسين الإنتاج، ولن يتم هذا إلا بالتحسين المعتبر في النوعية الاجتماعية للسلع والخدمات المقدمة.
_ تنشيط مرونة الاقتصاد، والقضاء على الجهود وعدم المرونة.
_ تشجيع المنافسة عن طريق القضاء على الاحتكار.
_ تحسين طريقة دخول الموارد الوطنية إلى السوق الخارجية.
_ تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

2 _ أهداف مالية وميزانية:

_ تعظم الناتج الصافي من الخوصصة، من اجل إعطاء قيمة مالية لتحويل المصاريف العمومية، كذلك تخفيض الضغط الضريبي.
_ تقليص الخسارة في القطاع العام، ودفع الديون العمومية.
_ إنشاء موارد جديدة للدخل الجنائي.
_ تحديد خطر التسرب الميزاني القادم، والموضوع من طرف الدولة.

وان الهدف من الخوصصة في حالة الجزائر ليس في تخفيض عجز الميزانية، كما يمكن فهمه البعض، ولكن بالأخرى هو محاولة دمج القطاع الصناعي الجزائري للتقبل عالميا، وهذا تجنبا وخوفا من اختفاء هياكل هذا القطاع شيئا فشيئا.

3 _ الفعالية وتطوير المؤسسة:

_ إعطاء الأولوية للفعالية والمنافسة الوطنية والأجنبية.
_ إدخال تكنولوجيا جديدة وعالية، وتشجيع الابتكار.
_ رفع طاقة الإنتاج، مع زيادة معدل استعمال الوسائل الصناعية.
_ تحسين نوعية البضائع والخدمات المنتجة.

4 _ أهداف تقسيم وإعادة توزيع الدخل:

_ خلق طبقة متوسطة من البلد.
_ تدعيم التطور الاقتصادي الخاص بمجموعة معينة.
_ جعل الإجراء مبدأ لمؤسساتهم من اجل رفع الفعالية.

5 _ أهداف سياسية[1]:

_ تقليص حجم ومجال النشاط في القطاع وحصته في الاقتصاد.

[1] مراد محفوظ، نفس المرجع السابق،ص،17.

_ تقليص إمكانية الرشوة أو استغلال امتلاك الدولة لصالح المسؤولين فيها.

_ تقليص هيمنة حزب أو مجموعة معنية على الاقتصاد.

_ رفع شعبية الحكومة العاملة وعلى برنامج الخوصصة.

وحسب المجلس الوطني لمساهمة الدولة في الاجتماع الذي نظمه في 4 جانفي 2001، أن الهدف الأساسي لإستراتيجية الشراكة والخوصصة هو الالتزام بمبدأ الحفاظ على النشاط وعلى مناصب الشغل، وإضفاء طابع الديمومة على مؤسسة، نافيا في نفس الوقت أن يكون مغزى العملية هي مجرد نقل ملكية جزئيا أو كليا، وهذا بعدما كان الهدف من الخوصصة عام 1996 هو تحسين مردودية رأس مال الدولة ورأس المال العمومي الضروري لتسيير اقتصادي على التنافس (وخاضع للدولة)، مع تشجيع انفتاح هذا رأس المال العمومي على أشكال جديدة للشركة. وقد كان قبلها أيضا عام 1988، الهدف من الخوصصة هو التوصل إلى تمكين المؤسسة العمومية من انجاز وتحقيق ما عجزت عنه الدولة.

ثانيا_ طرق وأساليب الخوصصة وكيفية تنفيذها في الجزائر:

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1_ طرق وأساليب الخوصصة في الجزائر[1]:

من خلال الأمر رقم 95 _ 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، تتبين لنا الطرق والأساليب لعملية الخوصصة في الجزائر، والتي نوردها فيمايلي:

_ **اختيار التنازل عن طريق السوق المالية:** يتم في هذه الطريقة اللجوء إلى السوق المالية حسب الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها إما:

_ بعرض الأسهم والقيم المنقولة في بورصة القيم المنقولة.

_ أو بعرض علني بسعر ثابت.

_ أو بجمع هذين الأسلوبين.

ويوضح المرسوم انه عند الدخول إلى بورصة القيم المنقولة يجب أن يكون السعر الأول مساويا على الأقل لسعر العرض الذي حدده من طرف مجلس الخوصصة، ويمكن كذلك تجزئة الأسهم والقيم المنقولة الأخرى، وهذا بتحديد سعر منخفض، مما يسمح بمشاركة كبيرة لإفراد ومستخدمين، ويتم التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد حالة أصولها، وكذا درجة امتلاكها، وينبغي على المؤسسة المزمع خوصصتها أن تعمل على ضبط الوثائق المالية والمحاسبية، لاسيما دفاتر الجرد.

وتبدو العملية صعبة ومكلفة، حيث يتم تطبيقها في دول تتميز أسواقها المالية بالضعف، لكن يمكن مواجهة هذا العائق عن طريق حملة إعلامية واسعة. هذا ما قامت به الجزائر عند ما تمت خوصصة رياض سطيف، صيدال، الاوراسي، حيث تم فتح 20% من رأسمالها للادخار العام، وتكفلت بهذه العملية عدة هيئات تمثل الشركات القابضة كوسيط فيها.

---

[1] ليلى سنوسي، واقع الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001،ص،134.

_ اختيار التنازل عن طريق المزايدة (البيع الخاص للأسهم):

يتم التنازل على السهم والقيم المنقولة الأخرى عن طريق مناقصات تنافسية (دفتر أعباء)، لتجنب المخاطر الخاصة بالتعطيل والتفصيل، ويتم فيها التنازل الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسة العمومية القابلة للخوصصة عن طريق مزايدة محدودة أو مفتوحة وطنية أو دولية لمستفيد أو عدة مستفيدين. وهنا أيضا يجب أن يكون سعر البيع مساويا على الأقل لسعر العرض، وتقوم الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة بنشر إعلان في الفترة الرسمية لإعلانات قانونية.

_ اختيار خوصصة التسيير:

في هذه الطريقة تبقى الدولة هي المالكة لرأسمال المؤسسة، وأما الإدارة أو التسيير فتتم خوصصتها لشخص وطني أو أجنبي، وتتحقق عن طريق المناقصة المحدودة أو المفتوحة، الوطنية أو الدولية، ويتم وضع تحت تصرف المعنيين دفتر شروط خوصصة التسيير.

ويمكن أن تتم عن طريق عقد الإيجار أو التسيير. هاتان الطريقتان تمثلان تشكيلتين قريبتين من التسيير الخاص للمؤسسة العمومية، حيث الوجود لنقل الملكية، وانسحاب الدولة من ذمة المؤسسة. وبالرغم من أنها تعتبر كمرحلة وسيطة نحو الخوصصة، إلا أنها تستعمل عموما كتدابير ظرفية، لرفع مستوى فعالية ونتيجة المؤسسة العمومية الاقتصادية.

_ الخوصصة عن طريق التراضي:

تبقى هذه الطريقة إجراء استثنائيا، ويمكن أن يتم في حالات محددة وهي: حالة التمويل التكنولوجي النوعي، وحالة ضرورة اكتساب تسيير منخفض. ويشرع المجلس في التفاوض في التنازل أو في خوصصة التسيير بالتراضي، تحت سلطة الهيئة المكلفة تنفيذ الخوصصة، ويمكنه أن يستعين بأي خبير يرى أن المساهمة مفيدة. ويعد مجلس الخوصصة تقريرا ظرفيا عن نتائج المفاوضات، ويرسله إلى الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة التي تبلغه بدورها إلى الحكومة من اجل اتخاذ القرار بشأنه.

مما لاحظناه سابقا، تعددت الطرق والتقنيات المستعملة في عملية الخوصصة. هذا الاختلاف والتعدد جاء نتيجة شمولية العملية، وتعدد تجاربها وتباين أهدافها المرجوة منها ي الكثير من الدول، وذلك بسبب خصوصيات كل بلد. وإما في الجزائر فالطرق المستعملة للخوصصة يمكن اختصارها في الجدول التالي حسب ما سبق:

الجدول رقم (3): أهم الطرق المستعملة للخوصصة في الجزائر

التقنيات	طبيعتها	طريقة التطبيق
العرض للبيع	خوصصة ملكية رأس المال	بيع كل جزء من الأسهم على الجمهور
البيع التفاوتي للأسهم والأصول	خوصصة ملكية رأس المال	بيع الأسهم والأموال على طريق المزاد في فئة خاصة

(العروض الخاص)		من المستثمرين
البيع لفائدة المسيرين والمستخدمين	خوصصة ملكية رأس المال	بيع أسهم المسيرين والعمال
الاستثمار الخاص الجديد	الزيادة في رأس مال المؤسسة (القطاع العام + القطاع الخاص)	إضافة حصص أخرى (أسهم) وبيعها للقطاع الخاص
المساهمة أو التوزيع المجاني لأسهم المؤسسة العمومية	خوصصة الملكية	بيع ... الاستثمار بسعر رمزي أو مجاني وتحويلها إلى أسهم في المؤسسة العمومية
عقد الإيجار	خوصصة التسيير	تأجير إدارة المؤسسة مقابل مبلغ لفترة
عقد الإدارة	خوصصة التسيير	تسيير إدارة المؤسسة للقطاع الخاص ويتقاسم الربح مع المؤسسة

المصدر: ليلى سنوسي، واقع الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001،ص،135.

2 _ تنفيذ عملية الخوصصة ومصادرها تمويلها:

* **مراحل تنفيذ عملية الخوصصة :** إن تطبيق مراحل الخوصصة يستلزم المرور بالمراحل التالية:

_ التخطيط والتسيير لبرنامج الخوصصة:

إن الفعل الأول الذي يجب المباشر فيه هو تحضير برنامج الخوصصة، وإسناده للتكفل به والإشراف عليه من قبل لجنة خاصة، كما يجب إيجاد الأشخاص المعنويين الطبيعيين القادرين على قيادة وتوجيه هذا المسار إلى نهايته. يجب على الحكومة أن تبين بكل شفافية طرق الخوصصة المبرمجة وتوجيهها ووجهة نظرها في ذلك. وبصفة عامة، المؤسسة الأولى المبرمجة لعملية الخوصصة يجب تقدم شروطا سليمة في التسيير، لكسب ثقة الجمهور المشتري. كما تلجا الحكومة إلى المساندة المالية اللازمة، واتخاذ القرارات والإجراءات وتقسم أسهم المؤسسات، ومراقبة التسيير الحسن، لتفادي كل الانحرافات السلبية التي قد تقع. ان تسيير برنامج الخوصصة يستلزم عدة ترتيبات، منها ما يمكن أن يكون في الدوائر الوزارية المالية، ومنها ما يكون على المستوى الخارجي. كما يجب إقامة لجنة المحاسبة مركزية تعمل بشفافية ومرونة. فعلى سبيل المثال هناك عدة دول في العالم أقامت وزارة خاصة بعملية الخوصصة، وهناك من وضع لجنة خاصة الخوصصة.

_ تحضير المؤسسة العمومية للخوصصة:

في الدول ذات اقتصاد السوق، والتي تتوفر على سوق مالية (بورصة)، لا تقوم بتحضيرات كبيرة في مجال تحضير أسهم المؤسسة للعرض، إلا انه في معظم الدول الشرقية والنامية حيث لا تتوفر على مالكين للأسهم. وشروط الخوصصة تستلزم برنامج تحضير المؤسسة، ويمكن تلخيصها فيمايلي:

1 ــ تقييم وضعية المؤسسة: هذه العملية تتمثل في فحص الجانب المالي للمؤسسة، وتحديد التي تقوم بها المؤسسة لتغطية ديونها وأعبائها. هذا الفحص والتشخيص يسمح لها بتقييم وتيرة عمل المؤسسة في الماضي وحصتها المالية المتوقعة من السوق.

2 _ تلبية الشروط القانونية: من أهم توضيح تسلسل الديون في المؤسسة (مساهمين، عمال)، اتفاقيات القرض والضمان، وكذا الإشكال الأخرى للالتزامات التي تنتج عنها عقوبات في حالة الالتزام. كل هذا يجب أن يكون واضحا لكي يرفع كل الالتباسات القانونية فيما يخص شراء الأسهم والأصول.

3 _ التطهير المالي: إن الهدف من التطهير المالي هو إعادة التوازن المالي للمؤسسة في فترة معينة، ومنحها قدرة الاستجابة لمتطلبات الاستغلال في السنوات القادمة.

4 _ حركة المستخدمين: إن حركة المستخدمين تعتبر مهمة في مسار الخوصصة، فتسريح العمال هو شرط مسبق من طرف الخواص لشراء أسهم المؤسسة العمومية. حتى إذا لم تتم عملية تسريح العمال، من الأفضل مراجعة الاتفاقيات العامة وعقود الإطارات المسيرة، لمعرفة ما إذا كانت الخوصصة لا تؤثر على الاتفاقيات المذكورة[1].

_ تقييم أسعار الدورة:

إن عملية التقييم هي العنصر الأكثر حساسية الذي يشمل دورة الأسهم والأصول، ويجب أن يخص بدراسة دقيقة، حيث انه يحدد النجاح أو الفشل لعملية الخوصصة.

إن تقييم المؤسسة المعروضة للخوصصة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الاقتصادية، وذلك بطرح _ كشروط مسبقة _ حرية اختيار المعايير والمعدلات والقيم الحقيقة لتحقيق الشفافية الحقيقية. ويجب على الهيئة المركزية المكلفة بالخوصصة أن تحدد قواعد اللعبة، وتراقب عملية تقييم المؤسسات أو الأنشطة المخوصصة. من اجل هذا، قامت بعض الدول اللجوء إلى طريقة المزاد العلني، إلا أن هذه الأخيرة تتناسب دائما خاصة عندما تريد أن تجلب عددا اكبر من المساهمين.

*** تمويل عملية الخوصصة:** إن برنامج عملية الخوصصة مشروع ككل المشروعات، فهو يتطلب تمويلا ودعما ماديا خلال مراحل تجسيده، وفيمايلي بيان لمراحل ومصادر التمويل:

1 _ مراحل التمويل: تتم عملية تمويل الخوصصة عبر مرحلتين:

_ مرحلة التمويل الأولي: يكون هذا الإمداد المادي في أول مرحلة التحول أو بدايته كمساعدة للشركات المختارة، والحفاظ على الاستمرارية للشركات الجديدة. وبالرغم من أن عملية الخوصصة تتيح للدولة التخلص من بعض الصعوبات (الديون)، والتحصل على إيرادات مالية، نجد بالمقابل لهذه المداخيل نفقات مالية قبل وأثناء عملية التحول. فعمليات الإصلاح الهيكلي والتنظيمي تتطلب نفقات مالية ضخمة للحالة التي كانت عليها تلك الشركات من جميع النواحي، وكذا لضمان ديمومة الشركة الجديدة، وعدم وقوعها في مشكلات مادية من بداية الانطلاق.

وتعد العوامل البيئية للبلد من العوامل الرئيسية لعملية التمويل، وبالتالي زيادة عملية المشاركة أو الشراء بزيادة المنافسة بينهم، خاصة إذا كان المشروع جذابا.

---

[1] ليلى سنوسي، نفس المرجع السابق،ص،136.

_ مرحلة التمويل المستمر:

هذه المرحلة تكون بعد عملية التحول وظهور الشركة الجديدة، فاستمرارية الإمداد المادي تكون ضرورية، وعلى الشركات المخوصصة أن تحقق فائضا في رأسمالها، سواء كان التمويل داخليا (نشاط المؤسسة)، أي تحقيق الإرباح، وبالتالي تضمن التمويل المستمر، أو كان التمويل خارجيا (خارج نشاط المؤسسة)، بزيادة المشتركين و المستثمرين، وهذا كنتيجة لجلب اهتمام المستثمرين جراء الإرباح المحققة، والمكانة في المجتمع، خاصة إذا لبت رغبات المستهلكين من جودة ونوعية، وبالتالي تصبح المؤسسات قادرة على تمويل نفسها بنفسها.

2 _ مصادر التمويل: وهي تتمثل في:

*** مصادر داخلية:** يمكن حصرها في:

_ ميزانية الدولة المخصصة لعملية التمويل.

_ القروض البنكية المتأنية من هيئات التمويل الداخلية.

_ عمال المؤسسة المنتقاة لعملية الخوصصة.

_ السندات التي بحوزة الحكومة.

_ التعاونيات الوطنية.

_ الادخار.

*** مصادر خارجية:**

إن الامتيازات التي قدمت للمستثمرين الأجانب أدت دورا هاما في تمويل برنامج الخوصصة. فالمشاركة الأجنبية ضرورية، خاصة بعد عولمة الاقتصاد. فقد أدى هذا الأخير إلى سعي المستثمرين الأجانب بالمشاركة في شراء الأسهم في الدول المستقرة خاصة، وبالتالي دعم عملية الخوصصة بالجانب المادي، وكذا تحسين وسائل الإنتاج الفكرية والآلية التي تعود على المستثمرين بالإيرادات المالية. ولكن على الدولة أن تحد من رأس المال الأجنبي هذا، لأنه سوف يضعف الكتلة النقدية الأجنبية إلى الخارج، من جراء استفادة المستثمرين الأجانب من الفوائد والإرباح، وكذا عملية الإنتاج على الأسواق الخارجية التي تؤدي حتما إلى التمويل المباشر لبرنامج عملية الخوصصة. ونشير إلى أن قروض هيئة التمويل الدولية، وقروض البنك الدولي، تعتبر من بين الوسائل الهامة لعملية الخوصصة[1].

[1] ليلى سنوسي، نفس المرجع السابق،ص،138.

المبحث الثاني: الخوصصة في الجزائر بين النظرية والتطبيق

أصبح تطبيق المشروع الخوصصة على المؤسسات العمومية الاقتصادية من أولى الأولويات في نظر الحكومة الجزائرية، إلا أن هذا لن يكون سهلا، نظرا لهيمنة وسيطرة القطاع العام في الجزائر لفترة طويلة، بالإضافة إلى قناعة الشعب الجزائري بان الدولة هي المالكة والمسيرة للنشاط الاقتصادي. ولهذا عندما تتجلى هذه الأخيرة عن دعم المؤسسات المفلسة تواجه مشكلات وعراقيل وعقبات اقتصادية ومالية واجتماعية، وأخرى سنوضحها فيمايلي، م نتبعها بعملية تقييم لمسار الخوصصة في الجزائر.

المطلب الأول: معايير اختيار المؤسسات القابلة للخوصصة والمؤسسات المعنية بها

سنبين فيمايلي المعايير المعتمدة في اختيار المؤسسات القابلة للخوصصة، وكذا المؤسسات المعنية بالخوصصة في الجزائر:

اولاً _ اختيار المؤسسات القابلة للخوصصة:

هناك عدة معايير لاختيار المؤسسة القابلة للخوصصة تتمثل في:

1 _ المعايير الإدارية:

حيث يتم تصنيف المؤسسات القابلة للخوصصة حسب صعوبة العملية، أي يبدأ بالمؤسسات السهلة:

_ يمكن خوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأقل صعوبة ممكنه، مثل مؤسسات التوزيع، السياحة، النقل الحضري....

_ المؤسسة العمومية التي تنشط في قطاع المنافسة: حيث ستجذب وتشد انتباه المستثمرين الخواص، مثل المساحات الكبرى، مؤسسات الاستيراد والتصدير.

_ المؤسسة العمومية التي تنشط في القطاع: يتعلق الأمر بالمؤسسات التي تشكو من بعض الصعوبات الأكثر تعقيدا، وإذا أكملت العمليات الأولى بنجاح فيسهل الانتقال إلى الحالات الأكثر تعقيدا، مثل المؤسسات الكبرى، المركبات الصناعية....

2 _ المعايير الاقتصادية[1]:

يتطلب هذا النوع من المعايير اللجوء إلى الأدوار التي يمكن أن يلعبها القطاعان العام والخاص على حد سواء في تنمية الاقتصاد الوطني، فنختار المؤسسات ذات الطابع التجاري والتي تنشط في إطار المنافسة، وتكلف الخوصصة مشكلات قليلة (قاعات السينما، محطات البنزين، الفنادق...).

أما فيما يخص المؤسسات التابعة لغير قطاع المنافسة، فلا تمسها الخوصصة إلا في آخر المطاف، لان الأمر يؤدي إلى استبدال احتكار عام باحتكار خاص، وكمثال على ذلك مؤسسات توزيع الكهرباء والغاز والهاتف وتوزيع المياه.

3 _ معايير أخرى:

نذكر منها مايلي:

_ أدنى حد من إعادة الهيكلة والتعديل.

_ إمكانية تحقيق أرباح ايجابية.

_ حجم المؤسسة.

_ توفير وصحة المعطيات الإحصائية ومحاسبة المؤسسة.

_ ظروف السوق الملائمة.

_ الحد الأدنى من عملية فصل وتسريح العمال المطلوبة.

_ المؤسسة التي يكون عملية التقييم فيها سريعة.

ثانيا _ المؤسسات المعنية بالخوصصة:

حدد الأمر 22/95 المادة الثانية منه جميع المؤسسات التي يمكن خوصصتها، وخاصة تلك التي تمارس أنشطة في القطاعات التنافسية.

_ المؤسسات التي تقوم بالدراسة والانجاز في مجالات البناء والإشغال العمومية، وأشغال الري.

_ التجارة والتوزيع.

_ الصناعات النسيجية والصناعات الزراعية الغذائية[1].

_ النقل البري للمسافرين والبضائع.

_ أعمال الخدمات المتباينة والمتضاربة.

_ التأمينات.

---

[1] محمدي نورة، دراسة تحليلة لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2006،ص،109.

[1] محمدي نورة، دراسة تحليلة لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، نفس المرجع السابق،ص، 110.

_ الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المحلية الصغيرة.
_ الصناعات التحويلية في المجالات التالية (الميكانيكية، الخشب ومشتقاته، الإلكترونيك، الكيماوية، البلاستيك، الجلود).

من خلال ما سبق، نستنتج أن الخوصصة في الجزائر جاءت لضرورة اقتصادية واجتماعية هدفها تخفيض العبء على الدولة في بعض القطاعات التي كانت سيطرتها فيها كاملة، وانتقل دورها في إطار خوصصة المؤسسات العمومية من دورها المالك إلى دور المراقب.

ومنذ أن أخذت الخوصصة إطارها القانوني والتنظيمي، تزايد عدد المؤسسات المخوصصة، وتزايد تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، هذا ما شجع الدولة على انجاز قرار الخوصصة بجملة من المؤسسات. ونلاحظ في الآونة الأخيرة اهتمام الدولة ببرامج الخوصصة، وبغرض تطبيقها الناجح، وضعت السلطات المركزية الترتيبات القانونية والسياسية اللازمة لإنجاحها، حيث وكلت تنفيذها لمجموعة من الهيئات تقوم بدراسة وتقييم المؤسسات المراد خوصصتها، وذلك باستعمال طرق وأساليب وتقنيات مختلفة. وأثناء سير مختلف مراحل الخوصصة واجهت هذه الأخيرة عدة صعوبات وعراقيل جعلت تنفيذ هذه السياسة أمرا صعبا، ولكن بالرغم من هذه المشكلات طبقت الخوصصة في الجزائر بصورة حسنة، من حيث التوسع الواضح من خلال خوصصة العديد من المؤسسات في مختلف القطاعات.

المطلب الثاني: العراقيل والصعوبات التي تواجه الخوصصة في الجزائر

هناك عدة عراقيل وصعوبات تجعل سير الخوصصة صعبا حاولنا تلخيصها فيمايلي:

اولأ_ العراقيل المالية والاقتصادية:

تعتبر المؤسسات العمومية الاقتصادية مؤسسات كبرى يمكن أن نصنفها إلى ثلاثة مجموعات: منها مؤسسات ذات عجز كلي، ومؤسسات ذات عجز هيكلي، ومؤسسات ذات كفاءة نسبية والتي تجلب المستثمرين، وأغلبية المؤسسات المعروضة للخوصصة هي مؤسسات عاجزة[1].

1 _ أول خطوة يجب أن توليها الحكومات أهمية بالغة هي اقتناع الإفراد بأهمية الخوصصة. ولعلى الوسيلة التي تسمح بذلك هي الاستعانة بوسائل الإعلام المكتوبة منها والمسموعة من اجل التعريف بسياسة الخوصصة وبأهدافها، والإلمام بتجارب سابقة إن وجدت، إجراء مناقشات حول الخوصصة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، لأنه قد توجد معارضات شديدة، تواجه الحكومات من قبل بعض المستفيدين من بقاء القطاع العام على حاله، كالبيروقراطيين الذين لا يريدون أن تتقلص مصالحهم الخاصة كالامتيازات الممنوحة لهم من قبل الدولة، وكذلك من هؤلاء الإفراد الذين يجهلون جدوى الخوصصة. فهذا يؤدي إلى تعقيد عملية الخوصصة، لان هذه الأخيرة تعمل ي مناخ تسوده الحرية الاقتصادية، وبالتالي من إقناع أفراد المجتمع بالسياسة المتبعة.

[1] ليلى سنوسي، مرجع سابق،ص،190.

2 _ غالبا ما تتخذ الإدارة الخاصة بالمؤسسات والموظفين بها موقفا معرضا لعمليات الخوصصة، حيث يسعى المسؤولون فيها اقتراح برامج هيكلية لمعالجة الوضع الذي تتردى فيه المؤسسة، فإذا اتخذت الدولة قرار الخوصصة يحاول هؤلاء تعطيل تنفيذه بعلة وجود عراقيل متنوعة، ولا سيما عدم موافقة الموظفين على تحويل إدارة المؤسسة إلى القطاع الخاص، الأمر يزيد تكاليف العملية ماليا واجتماعيا، حيث كلما طال اتخاذ قرار تنازل الدولة عن المؤسسة للقطاع الخاص تحدث اضطرابات تؤدي إلى تأخر دفع أجور العمال، ويتم دفعها على شكل دفعات تجعل العمال يأخذون مواقف سلبية.

3 _ بالرغم من أهمية القطاع الخاص ومكانته، فانه لم يحط بالمتابعة، ويواجه عراقيل كبيرة، مما أدى إلى تقلص القدرة على استغلال مشروعات جديدة، وهذا ما يتطلب تسهيلات على مستوى الجباية والجمارك والتسهيلات الاجتماعية. وحسب السيد حميد تمار _ الوزير السابق للمساهمة وتنسيق الإصلاحات _ فان القطاع الخاص يمثل 28 ألف مؤسسة و 800 ألف عامل، وهو يمثل 2.9 مليون شخص، و70% من الإنتاج المحلي الخام.

4 _ سوء اختيار المؤسسات المرشحة لعملية الخوصصة، فلقد قدرت تكلفة تطهير 249 مؤسسة بين 1994 و1999 أكثر من 800 مليار دينار جزائري حسب الأوساط المالية الولية، و 1000 مليار دينار جزائري حسب السيد عبدالكريم حرشاوي _ وزير المالية السابق _ ، وهذا في ظرف يفوق 11 عام.

إلا أنها لم تكن لها جدوى، ويرجع ذلك إلى سوء اختيار المؤسسات المؤهلة للخوصصة، وهي المؤسسات القادرة على العمل في ظل المنافسة، وليس عرض المؤسسات عاجزة تؤدي بالمشتري إلى النفور في وسط اقتصادي يسود ويسير فيه القطاع العام مختلف الأنشطة الاقتصادية يصعب مهمة تحديد المؤسسات التي ستواجه للخوصصة.

إن اختيار المؤسسات الموجهة للخوصصة تعتبر خطوة شديدة الصعوبة، تحتاج إلى تجنيد قدرات الدولية وتعيين مختصين، مؤهلين للقيام بهذه العملية[1].

5 _ يعتبر الافتقار إلى سوق مالية واسعة من أهم المعوقات أمام عملية الخوصصة، ذلك سوق رؤوس الأموال توفر إطارا من الترتيبات المرنة، تسهل عملية الخوصصة، كما توفر أيضا إمكانية الموارد المالية اللازمة لحصول القطاع الخاص على جزء من ممتلكات القطاع العام المعروضة عليه. إن الوضع المالي المتردي الناتج عن الخسائر المتراكمة في معظم المؤسسات العمومية تنتج عنه صعوبات تكمن أساسا في جهود مساهمات الدولة في الشركات العامة التي يصعب عرضها في السوق المالية. وان أي علاج مالي

[1] ليلى سنوسي، نفس المرجع السابق.

مسبق من شانه إعادة التوازن إلى المؤسسات قد تسمح بإدخال إلى السوق المالية إذ ما توفرت شروط القبول الأخرى في جدول البورصة.

6 _ إن عملية الخوصصة تتطلب من الدولة توفير التمويل اللازم، من اجل تهيئة المناخ المناسب لنجاحها. إذ انه يمكن اعتبار أن نقص التمويل من وكالات القرض الدولي والبنوك الدولية من الحواجز الرسمية لنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، خاصة وأنها المصادر الوحيدة للتمويل بالنسبة للدولة التي تفتقر لوجود أسواق مالية متطورة. كما تطرح أيضا مشكلة أخرى تواجه عملية الخوصصة، ألا وهي حجم التكلفة لسير هذه العملية. فتطبيق الخوصصة يحتاج إلى أموال كبيرة، على الدولة أن تتصرف كي تؤمن هذه التكاليف. إما عن التكاليف المصاحبة للتنفيذ، فتنحصر في تكلفة الإدارة والإشراف، وتكلفة إعادة الهيكلة المالية، وتكلفة إصلاح وصيانة الأصول.

ثانيا _ العراقيل الاجتماعية:

ويمكن حصرها فيمايلي:

1 _ المشكلة الأمنية التي كانت السبب لتوقف 125 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن النشاط، وتسريح آلاف العمال، كما أنها كانت السبب في تخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر.

2 _ إن العمالة الزائدة تثير مشكلة لا يستهان بها، خاصة في الدول النامية، لان هذه الأخيرة تتسم بظاهرة خطيرة وهي البطالة المقنعة. إذ توجد نسبة لا باس بها من العمال لا أهمية لهم بالمؤسسات العمومية، وبالتالي على القطاع الخاص استبعاد هذه الفئة[1].

3 _ إن احد العوائق الرئيسية أمام تنفيذ النهج الاختياري في التقليل من حجم القطاع العام هو تكلفة العالية جدا، فتقليل حجم القطاع العام يجب على الدولة أن تعرض مجموعة من الخيارات المقدمة. فعلى سبيل المثال، إعادة تعيين مئات الآلاف من العاملين في القطاع الخاص، وتوفير وسائل التمويل لإنشاء مشروعات فردية أو جماعية، والتسريح النهائي.

4 _ يمثل كل من نقابة العمال ومديري المؤسسات العمومية والحكومات السياسية ذات الطابع الوطني والاجتماعي أهم معارض للخوصصة.

ثالثا_ عراقيل أخرى:

بالإضافة إلى العراقيل المذكورة سابقا هناك عراقيل أخرى يمكن سردها فيمايلي:

[1] ليلى سنوسي، نفس المرجع السابق،ص، 191.

1 _ تعد ملكية أرضية المشروع المخوصص من المشكلات التي تتعرض لها هذه العملية، فما يقارب 90% من الأراضي الزراعية ونصف الأراضي الأخرى غير مؤمنة من طرف السندات القانونية، أي تصبح غير شرعية.

2 _ شرعت الدولة للتخفيف من عجز الميزانية بالبحث عن مطابقة أفضل بين الموارد ونفقات الدولة، فتحسين الدخل يؤدي إلى زيادة الصادرات لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات، كما يجب عليها خوصصة المؤسسات غير الإستراتيجية في اقرب وقت، لتجنب إعادة جدولة ديونها مرة ثانية.

3 _ لا يمكن توقع جلب استثمار أجنبي في الجزائر قبل الاستقرار الكامل للدينار، وتحرير حركة رؤوس الأموال.

4 _ يؤكد اغلب المحللين الاقتصاديين أن السبب الرئيسي لبطء تنفيذ الخوصصة في الجزائر هو انعدام الإدارة السياسية اللازمة، وسيطرة السياسة على الاقتصاد.

5 _ تناقضات فيما يخص قانون الخوصصة المادة الثانية من القانون رقم 95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات التي تنتمي إلى القطاعات التنافسية، واستبعدت هذه المادة قطاعات كاملة من الاقتصاد، ولا سيما المالية، الطاقة.

فيما سبق حاولنا الإلمام بجميع العراقيل والعقبات التي واجهت الخوصصة في مختلف مراحل سيرها.

المطلب الثالث: تقييم مسار الخوصصة في الجزائر

تجد الدعوة إلى الخوصصة في الجزائر صدى قويا وحماسا متزايدا لتبنيها، لعلها تقدم حلولا لبعض المشكلات الإدارية المستعصية في القطاع العام، وتزيد من كفاءة خدماته، ولتعالج بعض المشكلات الاقتصادية التي أصبح القطاع الخاص يحس بتزايد وطأتها، مع تناقص الإيرادات، وتراجع الإنفاق الحكومي. وفي ظل هذه الحماس لم تلق هذه الدعوة حظها من الدراسة والتمعن الكافيين، لذا فان من الصعب الحكم عليها، غير أن الحكومة مؤخرا أكدت على ضرورة الإسراع في تطبيق وتيرتها، والتي يبقى مستقبل الخوصصة مرهونا في ظلها، لذا ارتأينا أن نقوم بعملية تقييم لمسار الخوصصة في الجزائر من مختلف جوانبها، وذلك بالتطرق إلى:

1 _ الخوصصة في خطواتها الأولى[1]:

بالرغم من أن القانون في 26 أوت 1995 نص على الخوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر، إلا انه على امتداد أربع سنوات، لم يكن هناك تطبيق فعلي لهذه السياسة. أول قطاع مسته هذه السياسة هو قطاع السياحة، حيث عرضت الجزائر قائمة تضم خمسة فنادق للخوصصة، وذلك بغرض تشجيع المستثمرين الخواص، وتسريع وتيرة الاستثمار في هذا المجال. ولكن نظرا لعدم وجود تسهيلات لم يتقدم أي مستثمر لاقتناء هذه الفنادق، ولذا قامت الدولة بإعادة النظر في القانون الخاص بالخوصصة لعام 1996، حيث تضمن

[1] طالب موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق،ص، 290.

إمكانية الدفع بالتقسيط الذي حدد بنسبة 30% من سعر التنازل يدفع عند إبرام عقد التنازل، هذا ما أدى إلى إعلان خوصصة 26 مؤسسة.

ولتسريع وتيرة الخوصصة في الجزائر، اقترح البنك العالمي الخوصصة الجماهيرية، إلا انه ورغم هذه التسهيلات المقدمة لم يكن هناك تطبيق فعلي للخوصصة في الجزائر، يرجع غياب بورصة القيم المنقولة، باعتبارها المكان الوحيد الذي يتم فه بيع الأسهم الاقتصادية، وكذا غياب الهيئات المشرفة على تنفيذ عمليات الخوصصة، وفي فيفري من عام 1997 تم عرض 310 مؤسسة للبيع.

2 _ جديد الخوصصة:

منذ عام 1999 كان هدف الدولة الجزائرية من وراء فتح المجال للقطاع الخاص هو تحقيق النمو الاقتصادي، عن طريق تخفيض عجز الميزانية العامة. ويعرف القطاع الخاص نموا متزايدا، حيث يمثل 30% من القيمة المضافة للناتج المحلي الخام، إلى جانب مساهمته في تحسين الجودة، ورفع الفعالية الاقتصادية بوجود المنافسة. كما يضمن هذا القطاع جلب عدة مستثمرين، وبالتالي زيادة المشروعات الاقتصادية، هذا ما يؤدي إلى توظيف حولي 350 ألف عامل.

أما عن جديد الخوصصة، فقد شرعت وزارة المساهمات في فيفري 2003 بعمليات تقييم تخص 200 مؤسسة معروضة للخوصصة، كما أعلن عن برنامج التنسيق مع البنك العالمي في الخوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الإطار شملت عملية تقييم المؤسسات إعداد قائمة 100 إلى 200 مؤسسة اقتصادية، كما أكد وزير المساهمات عن خوصصة 40 مؤسسة عن طريق فتح رأسمالها أو التنازل عنها للأجانب. هذا إلى جانب إعطاء السيد رئيس الحكومة إشارة انطلاق عملية الخوصصة لعدد من المؤسسات العمومية في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم اقتراح كل الصيغ الممكنة للخوصصة، بما فيها اشتراك العمال في فتح رأس المال والشراكة.

وفي عام 1995 وعام 1996 كانت الخوصصة محددة، حيث اقتصرت على الشركات العامة. وحسب التقارير التي أعدتها وزارة إعادة الهيكلة في 2 مارس 1995 أنه من ضمن 2715 تم حلها بين ديسمبر 1994 و1995، حيث تم بيع 50 وحدة، وتم التنازل عن 66 وحدة. وفيما يخص المؤسسات المحلية غير المستقلة فقد تم حلها إلى 363 مؤسسة عن طريق المناقصة. أما فيما يخص المؤسسات المحلية غير المستحقة المفتوحة للعمال تم بيعها، أما التي حافظت على استقلالها تم حل 243 وحدة، وتبقى منها 384 وحدة.

أما في عام 1997 فقد شملت الخوصصة 250 مؤسسة عامة كبيرة. وفي عام 1998 عرضت الحكومة 26 شركة صغيرة للدولة للبيع إلى مستثمرين محليين أو أجانب، كما قدم المجلس الوطني للخوصصة إعلانا بأسماء 10 فنادق، و 12 مصنعا للطوب، و 4 شركات لمشروبات الغازية المطروحة للبيع. ثم عام 1999، سمحت الدولة لخمسة شركات خاصة بتقديم خدمات شبكة الانترانت واضعة حدا لاحتكارها لهذه الخدمة. كما

قامت الدولة بمنح تراخيص لشركات طيران خاصة. عندما حررت قطاع الطيران، وسمحت للشركات الخاصة بمنافسة الخطوط الجوية الجزائرية المملوكة للدولة[1].

وفي عام 2000، وافق البرلمان على مشروع قانون خوصصة قطاع الاتصالات والخدمات البريدية والتي تسيطر عليه الدولة، فيما يخص الكثافة الاتصالية حوالي 50%. حالة التقدم هذه كانت نتيجة انفتاح السوق على المبادرات الخاصة ورؤوس الأموال الخاصة، وهذا ما خلق فرص عمل قدرت بـــ 200 ألف منصب. وقد حققت شركة الاتصالات عائدا قدر بـــ 228 مليون دينار، وكانت تفوق 500 مليار دينار لو أخذنا الأنشطة المتعلقة بالاتصالات، حيث كانت لا تتعدى 20 مليار دينار قبل إعلان خطط خوصصة القطاع.

أما في الفترة الممتدة مابين 2001و 2003 فقد عرفت عملية الخوصصة قفزة نوعية تمثلت في بيع الأسهم المضاربة، المزاد العلني، تحويل ديون المؤسسات إلى أسهم، مما نتج عن هذه العملية عرض حوالي 674 مؤسسة عمومية اقتصادية منها 28 مؤسسة تسيير المساهمات، 8 مجموعات صناعية (الخطوط الجوية الجزائرية، صيدال...)، 11 بنكا وشركة تامين كل هذا برقم أعمال 7.5مليار دولار و430000 عامل.

كما يعمل هذا البرنامج على خوصصة الصناعة العمومية وقطاع الخدمات في مدة 18 شهرا لإكمال جميع الإجراءات، وقد أعد قائمة 1148 مؤسسة اقتصادية وعمومية وطنية أو جهورية للخوصصة منها 28 مؤسسة عرضت في المزاد العلني و 320 مؤسسة دخلت مباشرة في عملية الخوصصة بعد تسوية وضعيتها القانونية.

والجدول التالي يبين بعض المؤسسات التي تمت خوصصتها في عام 2003

جدول رقم (4): بعض المؤسسات المعلن عن خوصصتها عام 2003

الفروع	العدد	عدد الموظفين
الكيمياء والصيدلة	10	3858
المناجم وصناعة الحديد	04	852
القطاع الزراعي والغذائي	21	6151
الأقمشة والجلود	03	1192
مواد البناء	02	1007
المجموع	40	13055

المصدر: طالب موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق،ص،292.

كما يمكن معرفة جديد الخوصصة من خلال: التجار الخارجية ومساهمة القطاع الخاص في عملية الاستيراد. لقد قدرت قيمة الواردات الجزائرية في نهاية عام 2005 بـــ 20.4مليار دولار، وذلك بزيادة تقدر بـــ 9.48% بعام 2004.

[1] طالب موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق،

جدول رقم (5): الواردات الجزائرية خلال عامي 2004 و 2005

المجموعات الإنتاجية	عام 2004		عام 2005		معدل التطور%
	القيمة	%	القيمة	%	
الوسائل الغذائية	3597	19.65	3570	17.81	-0.75
الوسائل الخاصة الإنتاجية	4602	25.14	4906	24.48	6.61
وسائل التجهيزات	7312	39.94	8519	42.50	16.51
وسائل الاستهلاك غير الغذائية	2797	15.28	3049	15.21	09.01
المجموع	**18308**	**100**	**20044**	**100**	**9.48**

المصدر :طالب موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق.

من خلال الجدول السابق نرى هناك تطورا ملحوظا في عملية الواردات الجزائرية، لذا سنقوم بدراسة وتحليل هذه المؤشرات، من خلال الجدول الموالي، والذي نرى فيه تطور حالة الاستيراد والتصدير للسداسي الأول من عامي 2005 و 2006، حيث قدرت قيمة نقص الواردات الجزائرية في نهاية السداسي الأول من عام بـــ 541 مليون دولار، أي بنقص نسبة بـــ 4.16% مقارنة بالسداسي الأول من عام 2005.

جدول رقم (6): مؤشرات التجارة الخارجية

البيان	السداسي الأول لعام 2005	السداسي الأول لعام 2006	نسبة التطور %
الاستيراد	10843	10392	- 4.16
التصدير	21684	25671	18.39
الميزان التجاري	10841	15279	40.94

ومن هنا أردنا أن نعرف مدى مساهمة القطاع الخاص في عملية الاستيراد، من خلال أنشطته، والدور الذي يلعبه في عملية تحقيق التوازن العام.

جدول رقم (7): مساهمة القطاع الخاص في عملية الاستيراد

المجموعات	السداسي الأول 2005	السداسي الأول 2006	معدل التطور

الإنتاجية					%
	القيمة	%	القيمة	%	
الوسائل الغذائية	1775	16.37	1796	17.28	1.18
الوسائل الخاصة الإنتاجية	2706	24.96	2816	27.10	4.07
وسائل التجهيزات	4790	44.18	4295	41.33	-10.33
وسائل الاستهلاك غير الغذائية	1572	14.50	1485	14.29	-5.53
المجموع	**10843**	**100**	**10392**	**100**	**-4.16**

المصدر: ليلى سنوسي، واقع الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق،ص،291.

هذا فيما يخص الاستيراد ومدى مساهمة القطاع الخاص فيه.

_ واقع ومشكلات الخوصصة في الجزائر[1]

لقد أكدت النتائج المتحصل عليها أن حصيلة الدولة في تطبيق عملية الخوصصة للمؤسسات المنصوص عليها في المرسوم 15 _ 98، غير مرضية، سواء من حيث النشاط، أو من حيث الصورة المقدمة للمستثمرين عن هذه المؤسسات، وعجزه عن تحقيق النتائج الكفيلة بإعادة بعث النشاط في العديد من القطاعات. ويعتقد ملاحظون اقتصاديون أن التأخر في تعطيل مسار الخوصصة المؤسسات العمومية منذ عامين، يعود بالدرجة الأولى إلى أسباب سياسية محضة، والى عدم الاستقرار الحكومي، حيث أن موضوع عملية الخوصصة برمته في الجزائر مطروح بشكل خاطئ على كل الأصعدة، لأن الصورة التي يجري بها الحديث عن هذه العملية توحي للكل داخل وخارج الوطن أن المسالة هي مسالة خيارات بين عدة بدائل، وعلى السلطات أن تختار بين هذه البدائل. ولكن هذه الصورة خاطئة تماما، لان خوصصة القطاع العمومي في الجزائر مسالة حياة أو فناء مؤسسة عمومية ذات مواصفات مؤسسة مختلفة (تخلف تكنولوجي، ضعف المؤهلات البشرية...).

أما السيد عبد المجيد مناصرة _ الوزير السابق للصناعة وإعادة الهيكلة _ فقد اعترف بتأخير وتيرة الخوصصة، ودعا وألح على ضرورة الإسراع بها، وجعل منها شرطا ضروريا لإحداث معدلات نمو ايجابية في القطاع الصناعي. وبدون خوصصة أو شراكة أجنبية في اقرب وقت ممكن، ويبقى إحداث نمو صناعي

[1] طالب موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق، 294.

أمر صعب المنال، ويقول: _ ... وعندما ألح على الإسراع بالخوصصة أعني به الإسراع بتوفير هذه الأدوات لضمان عملية الخوصصة ناجحة .

ومما صعب وعرقل عملية في الجزائر، هو القرار غير الواضح من جانب الحكومة، إضافة إلى الوعود المقدمة من طرف الشركات القابضة والمجلس الوطني لمساهمات الدولة لم تحقق على مستوى الميدان. فما عدا تسوية عملية البيع النى تمت على مستوى الندوات الرسمية، هذه المؤسسات المباعة ليس لديها من الواقع وجود حقيقي. وتجدر الإشارة إلى أن من بين المشكلات التي أثرت على سير عملية الخوصصة في الجزائر عي غياب رؤوس الأموال بالرغم من توافد العديد من الوفود الأجنبية إلى الجزائر، من اجل البحث على فرص الاستثمار جديدة، هذا من جهة، وبطء الإجراءات البيروقراطية من جهة أخرى. فعند وضع المستثمر لدراسة سوق حسب معطيات ووقائع معنية، تعطى له موافقة بعد عام أو أكثر، حينها تكون المعطيات قد تغيرت من حيث الأسعار، قوة هذا ما أدى بالمستثمرين الأجانب النفور من الاستثمار في الجزائر.

_ مستقبل وآفاق الخوصصة[1]:

مختلف الإصلاحات التي قامت بها الدولة على مستوى المؤسسات العمومية، وضعت بغية تحقيق الفعالية وتحسين المردودية. ولكن هذه الإصلاحات لا تكفي وحدها لإخراج هذه المؤسسات من جميع المشكلات التي تواجهها، مما أدى بالحكومة إلى وضع برنامج إصلاحات مكمل للإصلاحات السابقة، لتدارك النقائص الموجودة في البرنامج السابق، فقامت بإصدار قوانين وتشريعات مشجعة لتطبيق هذه السياسة كمفهوم جديد صالح لإنقاذ المؤسسات العمومية، ورغم أهميتها الاقتصادية إلا أن تنفيذها الفعلي على الساحة لا يزال يعرف تباطؤا، وهذا راجع لعدة أسباب.

والى يومنا هذا، مازلت الحكومة تنادي وتدعم تنفيذ برنامج الخوصصة، حيث مع غياب قطاع خاص نشيط وفعال وقادر على المنافسة، لا تستطيع هذه الأخيرة أن تدفع بمعدلات النمو الاقتصادي، أو أن تحافظ على مستوياتها في الوقت الذي تحتاج فعلا للمساهمة الفعالة للقطاع الخاص في التنمية، راجية في ذلك تحقيق ما تبقى من أهدافها الاقتصادية منها والاجتماعية، كون أن هذا القطاع يتمتع بمزايا فائقة من خلال الأفاق التي يتطلع إلى تحقيقها، ومن خلال تزايد الاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفر رؤوس الأموال اللازمة لذلك.

فالخوصصة في الجزائر تعتبر من أهم العوامل والعناصر التي يجب امتلاكها لمواكبة التطورات الحاصلة في المستوى العالمي، خاصة مع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإبرام اتفاقيات شراكة أورو متوسطية، والتي تستوجب تحقيق نجاعة اقتصادية، وخلق إنتاج قادر على المنافسة، هذا ما يجعل إعادة النظر في تطبيق برنامج الخوصصة بصورة أسرع أمرا ضروريا وواجبا.

---

[1] طالب موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق،

إن مستقبل القطاع العام في الجزائر لا يمكن تصوره إلا في المؤسسات الإستراتيجية، خاصة الدفاع والطاقة، وحتى هذه المؤسسة يمكن أن تكون مشتركة بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، مع إبرام عقود الإيجار والامتياز. والجزائر اليوم في مجال الطاقة تقوم بإبرام اتفاقيات مع اكبر الشركات العالمية للتنقيب عن البترول، وكلها تدخل في إطار الشراكة، وهي نوع من أساليب الخوصصة. لكن قيام قطاع خاص ناجح في الجزائر يتطلب رفع القوانين الصارمة، وفتح المجال الاقتصادي بترك الأنشطة الاقتصادية المختلفة بين أيدي القطاع الخاص، مع توفير المعلومات الضرورية لكي يتم إنشاء قاعدة صناعية متمثلة في الخواص، سواء كانوا أجانب أو محليين، مع مساعدة الدولة لهم، من خلال التوجيهات الضرورية في المجال المالي والنقدي.

وحتى يتم الحصول على النجاح المطلوب للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، لابد من توفر بعض الشروط، نذكرها فيمايلي[1]:

_ وضع سياسات تحريضية ترمي بالإفراد إلى سياسة ادخار الأموال، ومن ثم توظيفها في استثمارات مختلفة.

_ التخلي عن السياسات السابقة المبنية على نظرة اشتراكية، والتي تحد من نشاط القطاع الخاص.

_ إعطاء فرصة لرجال الإعمال الذين يمتازون بالإبداع، والمنافسة، والتنظيم، وخلق استثمار لزيادة الإنتاج والتسويق معا.

_ إنشاء أسواق مالية حتى تسهل عملية جمع الأموال، فهي المكان الوحيد الذي يتم فيه بيع الأسهم أو التنازل عنها.

_ توفير مناخ سياسي ملائم من قبل السلطات الحاكمة يجعل القطاع الخاص يعمل بكامل حرياته، من اجل الحصول على قطاع خاص قوي وناجح.

_ إنشاء سياسة محكمة في مجال توزيع الدخول الناجمة عن الاستثمارات، حتى لا تترك مسألة توزيع الدخل بين أيدي فئة قليلة دون الاستفادة منها من طرف كامل الإفراد، مما يتطلب الأمر مراجعة النظر في القطاع الخاص، والعودة إلى الملكية العامة.

_ ربط الاقتصاد دائما بالمعرفة العلمية، وذلك من خلال الاستفادة من البحوث العلمية السابقة في المجال الاقتصادي، مع محاولة تطوير البحث على مستوى المؤسسات، حتى يتم إعداد خطة مسبقة، وكذا محاولة معالجة المشكلات قبل حدوثها لكي يتسنى للمؤسسة إيجاد الحلول الممكنة حتى لا يكون هناك تعطل في الإنتاج.

_ إخبار مسيرين ذوي كفاءة ومؤهلين للعمل، في نظام تسييري جديد مبنى على الفعالية، ورسم الأهداف، مع توفر قواعد مرنه للعمل.

---

[1] طالب موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق،ص، 295.

والدول مقبلة على التغير، بحيث تبتعد عن التدخل المباشر في الإنتاج، عن طريق الشركات المملوكة لها، ويصبح دورها هو الإشراف والمتابعة، والتوجيه عن طريق السياسات الاقتصادية المالية، النقدية والتجارية، وكذلك التشريعات والقوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية. فالدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي عندما يوجد خلل في السوق يعرقل مسار المنافسة، أو في حالة عدم إقبال القطاع الخاص على الاستثمارات في نشاط ما. فآفاق الخوصصة في الجزائر يمكن أن تصل نتائجها إذا تم تنفيذ هذه العملية بوتيرة سريعة، وفي آجالها المحددة، وحسب البرامج الموضوعة لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا، حتى لا تخسر الجزائر المستثمرين الأجانب منهم أو المحليين. فتحقيق الخوصصة يلزم التحلي بالسرعة والشفافية، ومعالجة المشكلات المتعلقة بها بإحكام، وبعد دراسة دقيقة.

المطلب الرابع: آثار وانعكاسات الخوصصة في الجزائر[1]

يعد تغيير الجزائر لمنحها في التخطيط إلى الاعتماد على آليات السوق، باعتمادها على إتباع سياسة الخوصصة، باعتبارها إجراء يسهل عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وترتبت على الحكومة الجزائرية آثار ايجابية وأخرى سلبية، وهذا ما سنوضحه فيمايلي:

1 _ الآثار الايجابية للخوصصة:

ويمكن إجمالها فيمايلي:

_ تسمح بإدخال التكنولوجيا، وهذا يعتبر ضرورة حتمية بالنظر إلى أي تغيير في الإدارة سيجلب معه غالبا تكنولوجيا مقدمة، وهو معيار مهم، لان جل المؤسسات العمومية والاقتصادية الجزائر تعمل في ظل تكنولوجيا لا تواكب معايير الإنتاج المفروضة في المنافسة الدولية.

_ تسمح بتحديد طرق التسيير والإدارة، وخاصة أن اغلب القرارات المتعلقة بالنوعية والحجم والأسعار تتم مباشرة عن طريق التخطيط المركزي، بعيدا عن الاحتمالات التنافسية الدولية.

_ للخوصصة اثر ايجابي بالنسبة لسعر المنتجات بفضل وجود المنافسة، وتعرض الأسعار لقانون العرض والطلب، وهذا يعود بالإيجاب على المستهلك، وهكذا يتمكن هذا الأخيرة من الحصول على السلعة بجودة جيدة وكمية كبيرة.

_ يسمح بتنمية رؤوس الأموال.

_ تحقيق أفضل خدمة بأقل تكلفة، ولكن حتى يتم هذا يجب منع الاحتكار الخاص، وهذا من خلال وضع قوانين تحد من احتكار بعض الخواص لأنشطة معينيه، حتى لا تفقد عملية التحول مصداقيتها وايجابيها.

_ القضاء على البطالة المقنعة من خلال العمل بمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

_ تحسين الوضعية المالية العمومية من خلال تخفيض النفقات العمومية من جهة، والحصول على موارد مالية إضافية من خلال بيع المؤسسات العمومية من جهة أخرى.

---

[1] ليلى سنوسي،واقع الإصلاحات الاقتصادية، نفس المرجع السابق،ص، 298.

_ تحسين فعالية وأداء المؤسسات، وتخفيض نفقات الإنتاج بفضل القرارات اللامركزية، بالموازاة مع القضاء على البيروقراطية والاحتكارات في كل المجالات.

_ تعتبر الخوصصة وسيلة فعالة للقضاء على تضخم الدولة، من جراء البيروقراطية الاقتصادية، وتبديد الكثير من الموارد المالية، وهذا ما يتم تحقيقها نوعا ما خلال القوانين الجديدة التي تسهل من عملية الاستثمار الأجنبي والمحلي.

2 _ الآثار السلبية للخوصصة:

ويمكن تلخيصها فيمايلي:

_ انتشار البطالة بفقدان العديد من العمال لمناصبهم.

_ تدهور القوة الشرائية.

ومن النتائج التي تنجر أيضا من خلال إتباع سياسة الخوصصة هي تخلي الحكومة عن مسؤولياتها اتجاه قطاعي الصحة والتربية والتعليم إلى القطاع الخاص، حيث من الممكن جدا في حالة ما ادا قررت الدولة خوصصة قطاع التربية و التعليم سيؤدي إلى تفكك الترابط الاجتماعي الذي شهدته الجزائر نتيجة أداء قطاعاتها التربية. وقد يؤدي هذا إلى حدوث توترات تهدد تماسك النسيج الاجتماعي، لا سيما حين تعود سياسة الخوصصة إلى ازدواجية النظام التربوي من حيث نظامين متناقضين، احدهما في القطاع العام والأخر في القطاع الخاص، وهذا ما يحدث في الجزائر، ولكن بصورة بطيئة مع انتشار المدارس والمعاهد الخاصة المعتمدة من طرف الدولة.

إن عمليات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر في العشرية الأخيرة كان لها تأثير كبير على مختلف المؤسسات العمومية، مما أدى إلى حل عدد كبير منها. فحسب تصريح لممثل لمساهمات الدولة فقد تم حل 363 مؤسسة عمومية، وقد يصل إلى 474 مؤسسة، وقد توجد 600 مؤسسة، وقد توجد 600 مؤسسة أخرى تحت الدراسة، مع الإشارة إلى أن عدد المؤسسات العمومية يبلغ عددها 1267 مؤسسة خلال خمس السنوات الأخيرة. وتتضارب الإحصائيات حول عدد المناصب المتوقع فقدانها نتيجة تطبيق إجراءات التصحيح الهيكلي، فقد قدرها رئيس الحكومة السابق مقداد سيفي بـــ 32000 منصب عمل، بينما قدرها وزير إعادة الهيكلة الصناعية بـــ 25 ألف منصب شغل، منهم 17 ألف استفادوا من الشبكة الحمائية لمدة 18 شهرا، مع الاستفادة من تعويضات الضمان الاجتماعي، في حين تم إحالة 80 ألف على التقاعد المسبق.

وفي التقرير للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في دورته السادسة عشر أكد أن الوضع الاجتماعي يبعث إلى القلق، مضيفا أن التدهور الاجتماعي في حالة استمرار، ويرجعه ذلك إلى تراجع نسبة عروض العمل، حيث بلغ عدد البطالين بـــ 2.5 مليون شخص، وهذا في غياب مصلحة عمومية حقيقية للتشغيل، ومع انخفاض نسبة الاستثمارات، وتسريح العمال في إطار الإصلاحات الاقتصادية. ومما يزيد الوضع بؤسا أن الأسر المتواضعة والفقيرة هي الأكثر عرضة للبطالة، إذ تقييد الاستقصاءات أن 73% من الشباب العاطل، والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 26 عاما، هم أبناء العمال والبسطاء، مما يزيد من

التفاقم الاجتماعي، ويزيد معه معدلات الانتحار، والجريمة والسرقة والإرهاب بسبب شعور هذه الفئة بالبؤس والتهميش.

لقد تطرقنا فيما سبق الأثر الخوصصة على العمالة، بحيث نتيجة للتحول إلى القطاع الخاص جرت عملية تسريح العمال الفائضين، وهو ما يعرف بالبطالة المقنعة، إلا انه مع مر السنين على تواجد هذه السياسة في الجزائر، لوحظ تحسن معتبر لهذا الشكل، نظرا لتوسيع الاستثمار في الجزائر، من خلال الانفتاح على السوق الخارجية بعقد شراكة مع مستثمرين أجانب، مما سمح بخلق مناصب عمل ساهمت في التقليل من نسبة البطالة.

فقد تبين من خلال توزيع عدد السكان العاملين حسب الحالة في المهنة، بأنه أثناء المدة المتراوحة بين سبتمبر2003 وسبتمبر 2004 من بين 1.114 مليون عامل جديد،0.616 مليون من مناصب العمل التي تم إنشاؤها، خاصة بالمستخدمين العمال للمستقلين، منها 0.229 مليون منصب يتقلده أجراء غير دائمين ومهنيين وأصناف آخرين، ولم يبلغ عدد مناصب العمل الدائمة التي سجلت ارتفاعا بنسبة 2.59%، تترك مكانها لمناصب العمل المؤقتة التي ارتفعت نسبتها بـــ 17.76%. كما انه يبدو ظهور حركية تطور العمل الذاتي بناء على تحقيق ارتفاع بنسبة 33.23% في المدة 2003 _ 2004 في عدد المستخدمين المستقبلين، ويشهد تطور العمل ير الدائم على التغيير الذي تعيشه سوق العمل بفضل النصوص القانونية المنظمة لعلاقات العمل[1].

خلاصة الفصل:

[1] ليلى سنوسي،واقع الإصلاحات الاقتصادية، نفس المرجع السابق.

الخوصصة في الجزائر جاءت لضرورة اقتصادية واجتماعية، بهدف تخفيف العبء على الدولة التي انتقلت من دور المالك والمحرك الأساسي للتنمية، إلى التخلي عن القطاع العام. ومنذ أن أخذت الخوصصة إطارها القانوني والتنظيمي تزايد عدد المؤسسات المخوصصة، وتزايد معه ونمو القطاع الخاص، ومساهمته في الاقتصاد. ولضمان السير الحسن لبرنامج التصحيح اضطلعت هيئات بتنفيذ و رقابة الخوصصة، مدعمة بالإدارة السياسية القوية المحفزة على ضرورة تطبيق ونجاح الخوصصة، مع الشبكة الاجتماعية للحد من انعكاساتها على الخوصصة.

وقد لاقت هذه السياسة صدى كبيرا تمخض عنه تعزيز مساهمات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وعرفت أكبر المؤسسات الوطنية خوصصة لرأسمالها، باعتبارها السبيل الأنجع لتحرير المؤسسات الاقتصادية من كافة الضغوطات والقيود على مستويات متعددة، إذ أن فك عقدة ملكية رأس المال، وتسويته قد يعطي دفعا قويا لاستقلاليتها، وإبراز هويتها كمؤسسة قائمة بذاتها لضمان فعاليتها وتحقيق أهدافها، وبالتالي تحقيق نمو الاقتصاد الوطني، ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبالرغم من هذه الايجابية إلا أن الخوصصة واجهت جملة من المعوقات حالت دون تحقيق أهدافها والنهوض بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وبالتالي تمخض عنها جملة من الآثار على مستويات مختلفة، ونجاح الخوصصة الجزائرية مستقبلا مرهون بمدى تجنب صعوبات المؤسسات المخوصصة واستدراك أخطائها.

M

لقد مرت الجزائر كغيرها من البلدان النامية بعدة مراحل بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي إيمانا منها بأنها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النظام الاقتصادي الجديد الذي يفرض اتحاد والتجمع في تكتلات تمكن البلدان النامية من ردع التخلف والمضي في الإصلاحات التي سارت فيها جل هذه الدول، وقد دخلت مثل بقية الدول النامية الأخرى في مرحلة الانفتاح الذي يفرض ميكانيزماته على المعاملات الدولية، ويحتم على الدول الاندماج والانضمام إلى المنظمات العالمية والتكتلات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تسعى للاندماج إلى هذه المنظمة كان لزاما عليها تنفيذ الشروط المفروضة عليها من قبل أعضاء هذه المنظمة والشروع في إجراء مفاوضات متعددة الإطراف، وكذا ثنائية الإطراف، وهو ما قامت الجزائر بفعله على ارض الواقع.

كما قد يعود عليها هذا الانضمام بآثار ايجابية، وذلك من خلال إصلاح الاقتصاد الوطني وكذا الاستفادة من الفرص التي تحصل عليها الجزائر بصفتها دولة نامية وعضو بالمنمطة العالمية للتجارة.

ومن جهة أخرى فان الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة قد يتيح للجزائر فرصة لحماية مؤسساته الوطنية ونسيجها الصناعي، وذلك من خلال إجراءات خاصة بالمنظمة العالمية للتجارة وإجراءات أخرى تقوم بها الجزائر.

المبحث الأول: مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد مر الاقتصاد الوطني بعدة مراحل بهدف مسايرة التطور الحاصل في العالم وكذا مواكبة سير البناء الاقتصادي والتي أثرت سلبا عليه، مما اضطرت الجزائر إلى قيام علاقات مع التكتلات الاقتصادية أجبرت عليها الانضمام إلى المنظمات العالمية وبالأخص المنظمة العالمية للتجارة وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الصناعية والتجارية من اجل التأقلم مع الاقتصاد لعالمي ومواجهة المنافسة الأجنبية.

المطلب الأول: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

إن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها، جعل بقاء الدول خارج هذا الإطار مستحيلا، فتوجهت كل دول العالم نحو الاقتصاد الليبرالي المبني على السوق وبالتالي وجدت نفسها في كيان النظام الاقتصادي الدولي الجديد، والذي تسعى بعض الدول الكبرى لإرساء قواعده بتوجيه الاقتصاديات نحو العولمة، والتي تعتبر المنظمة العالمية للتجارة طرفا فيه ووسيلة من وسائله، فالهد لأساسي لهذه المنظمة هو تحرير التجارة الدولية، حيث أصبح الانضمام لهذه المنظمة ضرورة، أكثر منه خيارا استراتيجيا، والجزائر من الدول الموقعة على إعلان مراكش في 1994/04/15 المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة، والتي أبدت رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فتوجب عليها إعادة النظر في نظامها الاقتصادي بصفة عامة ونظامها التجاري بصفة خاصة، وذلك حتى يتماشى مع مبادئ هذه المنظمة.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي ترغب في تحسين وتطوير كل قطاعاتها الحساسة، للرفع من المستوى المعيشي لأبنائها، وهو ما جعلها ترغب بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاستفادة من الامتيازات والفرص التي يقدمها النظام التجاري العالمي للبلدان النامية، علما إن هذا الاتفاق الأخير دخل حيز التنفيذ ابتداء من 2005/09/01 بينما عملية الانضمام للمنظمة لم تحصل حتى الآن[1].

المطلب الثاني: إشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أمرا واجبا تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني، لأنها إن تأخرت وأغلقت أبواب الانخراط ستكون مجبرة إلى الخضوع للمنظمة العالمية للتجارة، دون أن تقدر على فرض أي شرط من شروطها، في ميدان التعامل الثنائي مع البلدان.

التي تربطها علاقات تبادل اقتصادي وتجاري وغيرها. ولهذا سوف نتطرق إلى كل العوائق التي سببت في تأخر الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية التجارة.

_ العوائق المسببة في تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

[1] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية،الجزائر، 2008،ص،41.

_ غياب إستراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة.

_ عدم إعطاء المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه، وتبنى النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير، والاعتبارات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي، ويعطي الأولوية للاعتبارات السياسية وهو ذات المعطى الذي كان حاضرا في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

_ من أهم العوائق التي حالت دون الانضمام الترسانة القانونية في الميدان التجاري والتي بقيت متأخرة ولا تساير مع العصرنة في هذا المجال، حيث اقتصر العمل في السنوات الماضية على تكثيف التكوين والتحسين بأهمية الانضمام والشروع في التحرير الاقتصادي، في حين أهمل الإصلاح التشريعي.

_ إن عدم تحديد أي برنامج واضح وعدم دقة المعطيات لا سيما الإحصائية، إضافة إلى عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي، وكذا البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية.

_ احتكار قطاع التجارة الخارجية وهذا الأمر يتنافى مع فلسفة ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة القائمة على تحرير التجارة الخارجية من كل قيود.

_ لم تتناول اتفاقية الجات في مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات الطاقوية، في حين الصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتوج، ولذا رأت أن انضمامها للاتفاقية في وقت سابق لا يخدم مصالحها.

_ عدم وجود إستراتيجية جديدة لإعادة النظر في القطاعين الصناعي والزراعي، أي عدم تجديد بنية صناعية وزراعية جديدة.

_ عدم توفر عامل الكفاءة لدى الفريق المكلف بالتفاوض مع مسؤولي المنظمة العالمية للتجارة.

_ عدم قيام شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا ما يعني فقدان الجزائر للاستفادة من جملة من المزايا في بعض القطاعات الاقتصادية.

_ شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، يلزم على الدول القيام بتطبيق جملة من الشروط، والجزائر واحدة من الدول الملزمة بتنفيذ هذه الشروط، ومن بين الشروط والتنازلات التي يفرضها الأعضاء الرسميين في المنظمة العالمية للتجارة على البلدان الساعية للانضمام نجد مايلي[1]:

_ تخفيض التعريفات الجمركية وتثبيتها.

_ تقديم المزيد من التنازلات لدخول السلع والخدمات التي أسواقها مع الأخذ بعين الاعتبار حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة وتطوير قدرتها التنافسية فترة محددة.

[1] آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر _ مصر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنه، 2010، ص، 227 _ 228.

_ تجانس الميكانيزمات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

_ التزام الدول التي تمر اقتصاديتها بمرحلة انتقالية بإجراءات ضريبية اتجاه السلع المستوردة، من بينها المعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية والسلع المستوردة في مدة قصيرة لا تتعدى السنة.

واعتبار أن الجزائر واحدة من بين الدول الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها قد شرعت في تنفيذ تلك الشروط المفروضة أعلاه، وبالإضافة إلى ذلك فإنها ملزمة بتنفيذ ومراعاة نوعين من الشروط لانضمامها إلى هذه المنظمة، وهذين الشرطين هما:

اولأ: شروط العامة

إن الدخول والانضمام إلى المنظمة للتجارة مفتوحا لكل دولة تلزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وتقبل بالتوقيع على اتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية والدخول إلى الأسواق الخارجية، وباعتبار الجزائر من الدول التي تملك إغراءا في إفريقيا، فهي في موضع جيد للتفاوض حول الانضمام إلى هذه المنظمة

ثانيا: الشروط الخاصة

لقد تقدمت السلطات الجزائرية بإرسال طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة تبين فيه نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة وذلك في ظل ما تمليه أحكام المادة 12 من اتفاقية المنظمة، وقد تضمن هذا الطلب تقريرا مفصلا حول السياسة التجارية والوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات الأخيرة وبصدور نتائج هذا التقرير تكون الجزائر مجبرة على تقبل الأهداف الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يترتب عنه التزامات من الصعب تحملها كون الجزائر ما زالت في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق، وحسب المؤشرات فالتغيرات المطلوبة لدخول بلادنا إلى المنظمة العالمية للتجارة تتعلق بمايلي:

1 _ الحقوق الجمركية:

إن بلادنا ملزمة بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر، وكذا مراعاة قوانين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المتبناة من قبل لقاء جولة طوكيو، حيث أنه بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستعتمد إدارة الجمارك على المادة 07 من اتفاقية الجات لتقييم السلع والبضائع المستوردة والتي تعتمد بالدرجة الأول على القيمة التعاملية بعد ما كان هذا التقييم جزافيا في نظام التقييم حسب اتفاقية بروكسل.

2 _ المرور إلى اقتصاد السوق:

إن المرور إلى اقتصاد السوق ليس بالأمر السهل يجب على الجزائر القيام بعدة أشغال، بحيث يجب عليها أولا الاستمرار في إعادة الهيكلة اقتصادها بصورة شاملة في جميع الميادين، وتهيئة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وحسب احد الاختصاصيين فان الاقتصاد السوق لا يتلاءم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قانون السوق، ولا مع الرأسمالي التقليدي، فاقتصاد السوق هو نظام اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين

السوق ويحرص على تطبيقها، كما أن القوى العمومية لن يكون لها الدور الرئيسي في التسيير الداخلي للمؤسسات.

إضافة إلى هذه الجملة من الشروط، هناك شروط أخرى تلتزم الجزائر بها وتتمثل في:

_ إجراء مفاوضات ثنائية مع الشركاء الأساسيين والقيام بالتنازلات اللازمة في الميادين الثلاثة (السلع الخدمات، حقوق الملكية الفكرية)، إلى جانب ضرورة تطوير سياسة تعريفيه متلائمة والتعريفات الجمركية المطبقة من طرف الدول الأعضاء في المنظمة.

_ تقديم شبه مذكرة للإطراف المتعاقدة تحتوي على معلومات حول عدة مسائل خصوصا قواعد التسيير القطاع الاقتصادي التجاري، الفلاحي، الصناعي، سياسة الخوصصة، معدل الفائدة، سعر الصرف وسياسة الاستثمار، وكذا المعلومات المتعلقة بالرسوم الجمركية والرقابة والإطار النظامي للمؤسسات التي يحكم الصادرات والواردات[1].

المطلب الثالث: دوافع وأهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بما أن المنظمة العالمية للتجارة هي امتداد لاتفاقية الغات، فان التقاعد في هذه الاتفاقية هو بمثابة الانضمام إلى هذه المنظمة بعد ظهورها إلى حيز الوجود، حيث أن الأعضاء الأصليين لهذه المنظمة هم أطراف متعاقدون في اتفاقية الغات، وبما أن الجزائر لم تكن طرفا متعاقدا في الاتفاقية، فإنها ليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة، وسوف نسلط الضوء على الدوافع والأهداف التي كانت وراء طلبها للانضمام إلى هذه المنظمة.

اولأ: دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

ويمكن إبراز أهم الدوافع التي كانت وراء مسارعة الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كالأتي:

_ إن انطواء الجزائر على نفسها وعدم تعاملها مع الدول الأخرى من العالم يعرض تعاملاتها التجارية الخارجية إلى الكثير من الصعوبات والعراقيل، الأمر الذي يجعل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة ملحة.

_ محاولة خلق جو من المنافسة بين جميع المستثمرين الجزائريين واستئصال المعاملات التميزية، من خلال الاستغلال الأمثل للإعفاءات الضريبية الجبائية.

_ تطوير وتحسين وتوسيع المنتجات المحلية ويكون هذا باحتكاك هذه الأخيرة بالمنتجات العالمية في الأسواق الوطنية.

_ الانضمام يمكن الجزائر من مكافحة الإغراق والقضاء على جميع ظواهر الرشوة والمحسوبية والتمييز، كما يمكن الإدارة الجزائرية من التحرر من الإشكال المتعددة للضغوطات والمساومات.

---

[1] آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، نفس مرجع السابق،ص، 229.

_ في حالة المنازعات المتعلقة بالعلاقات التجارية، الانضمام يمكن الجزائر من الاستفادة من قواعد التسوية التي حددتها المنظمة العالمية للتجارة، كما يمكنها أيضا من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية.

_ انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة يساعدها على الرفع من صادرتها وتنويعها، ويكون هذا باستثمار المساعدات التقنية الضرورية التي توافرها المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن خبراء الاقتصاد الجزائريين من التحكم أكثر في آليات التجارة الدولية.

_ إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من التنازلات والامتيازات التي تضعها المنظمة في أيدي أعضائها، مما يعود على اقتصاديتهم بالفائدة، ويساعد المنتجين المحليين ويشجعهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية[1].

_ الانضمام إلى المنظمة يرسم ويوضح الرؤيا المستقبلية للجزائر من خلال وضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى وصياغة سياسة اقتصادية وتجارية محكمة بالاعتماد على الخيرات المتعددة للبلاد سواء كانت بشرية من خبراء ويد عاملة وثروات طبيعية لا متناهية.

_ إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يساعدها على الرفع من صادرتها وتنوعيها، ويكون هذا باستثمار كل المساعدات التقنية الضرورية التي توافرها المنظمة، ويمكن خبراءها الاقتصاديين من التحكم أكثر في آليات التجارة الدولية.

ثانيا: أهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لم تبد الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء ذلك وأهمها مايلي:

_ اعتبار الجزائر عضو ملاحظ سابق في الاتفاقية للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) وبعد ذلك عضو ملاحظ أيضا في المنظمة العالمية للتجارة، كان عاملا مشجعا ومساعدا لها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

_ التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري أي انتقال الجزائر إلى النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية، يؤهلها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

_ الاستفادة من التكنولوجيات العالية التي تتمتع بها الدولة الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب الخيرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

_ تزامن مسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع عملية الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من صندوق النقد الدولي، فالاتفاقيات المبرمة مع هذا الأخير، وخاصة المتعلقة منها بالنظام الجمركي دفعت

[1] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه، مرجع سابق،ص، 47.

بالجزائر إلى طلب الانضمام للمنظمة والاستفادة من قوانينها، وخاصة وإذا علمنا أن طلب الانضمام هذا كان ي سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي نظرا لوجود تناسق بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة.

_ إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يترتب عليه إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند أقضى حد أدنى حد، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من اجل البقاء في السوق. ومن جهة ثانية زيادة المبادلات التجارية تسمح باحتكاك المنتجات المحلية الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

_ إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من التنازلات والامتيازات التي تضعها المنظمة في أيدي أعضاءها، مما يعود على اقتصاديتهم بالفائدة، ويساعد المنتجين المحليين ويشجعهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية.

_ الانضمام للمنظمة يرسم ويوضح الرؤيا المستقبلية للجزائر من خلال وضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى وصياغة سياسة اقتصادية وتجارية محكمة بالاعتماد على خيرات المتعددة للبلاد سواء كانت بشرية من خبراء ويد عاملة وثروات طبيعية متوفرة.

_ إن المشاركة الجزائر ي أشغال المنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بتحديد مكانتها بين الدول السائرة في طريق النمو، كما يعد انضمام الجزائر وسائر الدول الساعية للانضمام فرصة لمحاولة تغيير قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي لا تزال تخدم مصالح الدول المتقدمة.

_ الاستفادة من انفتاح السوق الوطنية على الصادرات الأجنبية، ومن الدخول إلى السوق الدولية بمنتجات وطنية تنافسية.

_ إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يساعد الجزائريين ويشجعهم على تطوير مشروعاتهم الإنتاجية بحيث تنعكس ذلك على المستوى الاقتصادي العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي[1].

[1] نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: سياسة الخوصصة في الجزائر وأثارها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبناء على قناعتها الراسخة في ضرورة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فقدت سعت جاهدة من اجل ضمان انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال تقديم طلب انضمامها ودخولها في مفاوضات شاقة عبر عدة مراحل.

وبالموازاة مع هذا، واستكمالا لمسار الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات والتي مست جميع القطاعات، إذ لدعم قواعد التحول إلى اقتصاد السوق من جهة، ومن جهة ثانية التماشي مع المتغيرات الدولية التي فرضتها المعطيات الدولية الجديدة لاسيما المنظمة العالمية للتجارة، هذه الأخيرة التي تفرض على القطاعات تحديات كبيرة، وآثار تتأرجح بين اثأر سلبية وأخرى ايجابية.

المطلب الأول: أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على إدارة الجمارك

في ظل التوجيهات الجزائرية نحو اقتصاد السوق، وسعيها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يمكن لإدارة الجمارك الجزائرية أن تعزل نفسها عن هذه التغيرات وان تحافظ على اختصاصاتها التقليدية إذ عليها تطبيق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في إطار تحرير المبادلات التجارية التي تنص على[1]:

_ تخفيض الإجراءات الجمركية.

_ التخفيض التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية.

_ التقييم لدى الجمارك.

_ تخفيض الإجراءات الجمركية:

في حالة ما إذا انضمت الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فيجب أن تخفف إدارة الجمارك من إجراءات الجمركة باستعمال الجمركة عن بعد، وان تسعى إلى إنشاء مهارة إعلامية خاصة بها وهذا لن يتحقق إلا عن طريق انجاز أنظمة إعلامية تسمح بخلق مرونة اكبر في مجال المعلوماتية عن طريق سرعة الحصول عى المعلومات وتقليل الأخطاء والتكاليف والوقت ومن اجل نفس الأهداف ينجم على إدارة الجمارك بان تركز على المراقبة اللاحقة والتي تسمح بتوسيع وتسريح جمركة السلع، كما تسمح بتخفيض مشاكل تسيير المستودعات والمخازن على مستوى الموانئ والمطارات، ونشير إلى أن هناك طرق أخرى تسهل إجراءات الجمركة نذكر منها:

_ التصريح المسبق.

_ التصريح الظرفي.

_ التصريح البسيط.

---

[1] مقني فتيحة، اتجاهات تطوير وتحدي وإدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق،ص، 19_20.

كما أن هناك مجموعة من الامتيازات تمنح بمقتضى الأنظمة الجمركية الاقتصادية، هذه الامتيازات التي تعطي تسهيلات هامة للمتعاملين الاقتصاديين بالعمل مع وفق دفع الحقوق والرسوم الجمركية وهذا من اجل تشجيع كل النشاطات الاقتصادية والتجارية.

_ التخفيض التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية:

لقد خضعت معدلات الحقوق الجمركية في الجزائر إلى التعديلات التالية:

بموجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات الهيكلية وتحرير التجارة الخارجية حيث انخفضت بأعلى نسبة من 120% قبل سنة 1994 و 60% سنة 1995 أما سنة 1996 وصلت إلى 50% و 45% سنة 1997 (حسب قانون المالية لسنة 1997)، وبقيت 45% سنة 2000 وهي مرشحة لتخفيضات جديدة في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أما فيما يخص الرسوم التعويضية فان معدلاتها تتراوح ما بين 4% و 300% لتصبح بين 25% و 100% بعد التعديلات بعدها عرفت تخفيضات أخرى سنة 1993 لتصبح محصورة مابين 10 % و 50 % ليتم إلغاءها تماما سنة 1994 .

إن هذا الانخفاض المستمر في معدل الحقوق والرسوم الجمركية سيكون له أثار سلبية فمن جهة سيقل من الحصيلة الجبائية للدولة، ومن جهة أخرى تخفيض معدل الحماية الفعلي للإنتاج الوطني. والجدول التالي يوضح تطور إيرادات الجمركية[1].

جدول رقم (8): تطور إيرادات الجمركية

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات العامة	حصة إيرادات جمركية من العامة
1992	59	311.9	%19
1993	54	313.9	%17.2
1994	84.6	477.2	%18
1995	132.6	611.7	%21.7
1996	135.7	810.1	% 16.7
1997	132	933	%14
1998	140	785	%18
2001	183	1285	%14.24
2002	230	1409	%16.32
2003	261	1468	%17.78
2004	281	1528	%18

[1] نفس المرجع السابق.

المصدر: مقني فتيحة، اتجاهات تطوير وتحدي وإدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2009،ص،21.

_ التقييم لدى الجمارك:

يشكل التقييم لدى الجمارك عنصر أساسيا في النظم التعريفية الحالية، إنه يشكل أهمية بالغة فقط فيما يتعلق بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية التي تهدف منها إلى جلب الموارد للخزينة أو حماية الاقتصاد الوطني، ولكنه أي التقييم يلعب دورا مميزا في العلاقة مع مختلف الأوجه الأخرى لتجارة الدولية.

بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستعتمد إدارة الجمارك على المادة السابعة من اتفاقية الجات للتقييم السلع والبضائع المستوردة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القيمة التعاملية بعدما كان هذا التقييم جزافيا في الكثير من الأحيان في نظام التقييم حسب مفهوم بروكسل ونستنتج عند تطبيق اتفاقية الجات تراجع ونقص في الإيرادات بأقل من 4% حسب دراسات اجري من طرف بعض الدول، إضافة إلى ذلك فان الدول السائرة في طريق النمو تستفيد من فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ابتداء من تاريخ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك قصد تكييف طرق تقييمها ومن الآثار الأخرى التي قد تأثر على إدارة الجمارك في حالة انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة.

_ ايجابيات مشروع انضمام على النظام الجمركي الجزائري:

_ يسمح لها الحصول على نفس الحقوق والالتزامات التي تحكم الدول المنظمة الأخرى وبالتالي تحقيق المساواة في ظل احترام المبادئ التي جاءت بها المنظمة.

_ الاستفادة من أحكام الاتفاقيات الممنوحة إلى بلدان المنظمة بالمحافظة على التقيد الكمي للواردات والصادرات خلال المرحلة الانتقالية وهذا بتحرير المنتوج ـــــ في إطار الاتفاق حول الإعانات المالية تستطيع الاستفادة من مرحلة انتقالية تقدر بـــــ 8 سنوات وهذا بالنتيجة المدرجة للإعانات المالية المقدمة عند التصدير.

_ الاستفادة من التعاون التقني الذي يمنح إلى الدول النامية.

_ الاستفادة من نظام الإعلام الآلي العالمي.

_ تحرير مبادلاتها التجارية منها الاستيراد والتصدير والتخلي عن التقيد الكمي للصادرات و الواردات التي تعمل بها سابقا.

_ الاستفادة من الإعفاءات الخاصة للدول النامية والتي تمس القطاعات التالية:

ـــــ قطاع الفلاحة: تصل مدة الإعفاء إلى 10 سنوات.

ـــــ تدابير الصحة البشرية والنباتية التي تمس السلع المستوردة.

ـــــ إجراءات الاستثمارات المتصلة بالتجارة وأحكام ميزان المدفوعات التي تصل إلى 5 سنوات.

_ منح إدارة الجمارك بوضع إجراءا مراقبة فعالة وسريعة للتجارة الدولية.

_ يقوم على إدارة الجمارك لتقييم السليم والمنطقي للقيمة بدلا من الرجوع إلى قيم وهمية أي التطور في المبادلات التجارية وزيادة الكفاءة الإنتاجية وانتعاش قطاع الإنتاج.

_ التحديد الأكثر دقة لوعاء الرسوم الجمركية والحقوق الجمركية.

_ تلاؤم النظام الجمركي بتطبيق أحداث التشريعات القانونية في إطار اقتصاد حر.

_ تشجيع عملية البحث المعمق والشامل لتدقيق على مختلف الأسواق الممكنة.

_ الاستفادة من إجراءات الاتفاقية، تستفيد من فترة الإعفاء[1].

_ سلبيات مشروع الانضمام على النظام الجمركي الجزائري:

ومن أهم سلبيات التي نجمت عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام الجمركي مايلي:

_ الانضمام يعني الخضوع إلى القوانين العالمية للتجارة الدولية.

_ تصبح الجزائر سوق الدولية للدول المصدرة لان كل شروط التجارية تتوفر فيها، والمتعلقة بالموقع الجغرافي كونها تعد قلب إفريقيا وبوابة للقارة الأوروبية وكذا بسبب انخفاض حقوق ورسوم التصدير، وخاصة لان المواطن الجزائري يتميز بصفة المستهلك واسع الأذواق ومتعدد النفقات.

_ الامتيازات التعريفية تأثر سلبا على المخطط الجنائي وذلك لانعدام النسب عن حقوق الخزينة العمومية، وهذه الخسارة تخفض عن طريق تطوير التبادلات الخارجية كمثال لذلك المستثمرين الأجانب والمستثمرين.

_ المنافسة الكبيرة التي سوف تشكلها السلع الواردة إلى الإقليم الجزائري سوف تؤدي بالمنتوج الجزائري إلى التلاشي تدريجيا إن لم نقل زوال عملية تصنيع نهائيا وتبقى المحروقات الصادرات الوحيدة التي تتميز بها الجزائر الشيء الذي سوف يزيد من هوة الأزمة خاصة لأنها تعتمد على كل عائدات المحروقات لتلبية الحاجيات الداخلية، فلا مكان لبلد ضعيف اقتصاديا أمام التطورات.

التكنولوجية الحادثة وإذا واصلت الجزائر في هذا الانحطاط سوف نصل حتما إلى مالا تحمد عقباه، لا يمكننا الحكم النهائي على نتائج انضمام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة لأنها لحد اليوم لم تنضم نهائيا إلى المائدة المنظمة.

_ زيادة العجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض في الرسوم الجمركية وإنشاء المناطق الحرة.

_ الانخفاض في الإيرادات المالية لتغطية النفقات الحكومية من جراء تخفيض وإلغاء الحواجز الجمركية.

_ احتكار السوق الداخلي من طرف المؤسسات الأجنبية.

المطلب الثاني: أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي الجزائري

[1] نفس المرجع السابق، 21.

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر خلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي يلاحظ أن الصناعة الجزائرية مازالت تعاني من أزمة حقيقة متعددة الجوانب، وباعتبار أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة العالمية تستهدف بدرجة كبيرة المنتوجات الصناعية، فانه يتعين على الجزائر باعتبارها دولة تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية أن تلتزم بدعم صناعتها الداخلية عن طريق وضع سياسة وإستراتيجية واضحة للتنمية الصناعية، في هذا الإطار سيتم عرض واقع الصناعة الجزائرية، ثم تحليل أهم الآثار المتوقعة لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي.

_ واقع الصناعة الجزائرية:

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية الجزائرية يلاحظ أن القطاع الصناعي تحسن كبير خلال الأعوام الأخيرة، ويرجع هذا التحسن إلى تخصيص لدولة جزء كبير من العائد الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية لتطور القطاع الصناعي ونمو الصناعة التحويلية، وعليه فقد بلغت قيمة الناتج الصناعي الجزائري خلال عام 2008 نحو 83.944 مليار دولار بمعدل نمو قدره 21.67% عن عام 2007، ويتكون القطاع بالمفهوم الوظيفي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، ويعتمد هذا القطاع في الجزائر على المنتجات الاستخراجية أكثر من التحويلية باعتبارها تمثل مصدرا رئيسيا لموارد التمويل والاستثمارات في مشاريع التنمية، والجدول التالي يبين مدى مساهمة كل من الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي[1].

[1] آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر _ مصر)، مرجع سابق،ص، 298.

جدول رقم (09): القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري ونسبة مساهمته في الناتج الإجمالي من 1995 إلى 2008

الوحدة 10^6 دولار

السنوات	القيمة المضافة	المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من الصناعة الاستخراجية (دولار)	القيمة المضافة	المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من الصناعة التحويلية (دولار)	القيمة المضافة	المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من القطاع الصناع (دولار)
1995	10557	25.6	380	4364	10.57	157	14921	36.17	537
1996	13390	28.6	476	4060	8.6	144	17450	37.2	620
1997	14148	29.6	497	4088	8.54	143	18272	38.1	640
1998	10894	23	369	4602	9.7	156	15496	32.7	525
1999	13369	27.8	446	4045	8.4	135	17414	36.2	581
2000	21935	40.77	713	3896	7.24	126	25831	48	839
2001	19261	35.2	585	3323.1	6.07	101	22584.1	41.27	686
2002	19091.2	33.6	569	3456	6.08	103	22547.2	39.68	672
2003	24790.5	36.5	722	3658.2	5.4	107	28448.7	41.9	829
2004	32935.3	38.6	1017	4185.5	4.9	129	37120.8	43.5	1146
2005	16578.7	45.2	1414	4347.8	4.2	132	50926.5	49.4	1546
2006	54521.2	46.48	1628.5	4537.1	3.87	135.5	59058.3	50.35	1760
2007	63651.2	47.45	1871	5378.6	4	158	69029.8	51.45	2029

2008	77454.3	45.5	2234	6540.4	3.8	188.5	83994.7	49.3	2422

المصدر: آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر _ مصر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنه، 2010، ص، 299.

من خلال قراءة الجدول (رقم 09) يتضح أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي قد عرفت نتائج متذبذبة خلال الفترة الممتدة من 1995 والى غاية 2002 ويرجع هذا التذبذب إلى إعادة أسباب منها ضعف البنى التحتية الصناعية وهو ما يشكل عائقا أمام تطور الصناعة الجزائرية، حيث تعد المناطق الصناعية قليلة وغير مجهزة بمايلي جميع متطلبات الأنشطة الصناعية المتنوعة، إضافة إلى غياب العوامل الفنية التي تتعلق بالمواصفات والمقاييس الدولية، وضعف الجودة جعلت من المنتجات الصناعية الجزائرية حبيسة السوق المحلي الذي فقد جزء كبير من الثقة بهذه المنتجات انعكست سلبا على الأداء الصناعي للمنتج الجزائري، إلا انه وانطلاقا من عام 2003 عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي زيادات متتالية وصلت أوجها عام2008.

هذا ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للنشاط ألاستخراجي عام 2008 ارتفعت بنحو 21.68% عن العام السابق محققة مبلغ يقدر بـــــ 77.454 مليار دولار ويعود ذلك إلى تحسن أسعار النفط، إلا أنها انخفضت من حيث مساهمتها في الناتج الإجمالي إلى 45.5% مقارنة بحوالي 47.45% في عام 2007، هذا وتساهم الصناعة الاستخراجية في القيمة المضافة لإجمالي القطاع الصناعي خلال سنة 2007 بنسبة تقدر بـــــ 92.21%، أما فيما يتعلق بالقيمة المضافة للصناعة التحويلية فقد ارتفعت هي الأخرى في عام 2008 بنسبة 21.6% عن عام 2007، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى 2.3 % عام 2008 بعدما كانت عام 2000 حوالي 7.24%، كما قدرت مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة لإجمالي القطاع الصناعي ما نسبته 7.78%، وتبقى هذه المساهمة ضئيلة إذا ما قورنت ببعض البلدان العربية الأخرى، ويرجع ذلك إلى محدودية القاعدة الإنتاجية للجزائر التي لازالت ترتكز على صناعات تعتبر خفيفة وتحقيق قيمة مضافة متدنية، إلا انه من الممكن أن تتحسن مستقبلا، إذا ما تم توظيف عوائد الصناعة الاستخراجية في الصناعة التحويلية، خصوصا في الصناعة ذات القيمة المضافة العالية والمرتبطة بإنتاج النفط والغاز، مثل البتر وكيماويات والصناعة المعدنية الكثيفة الاستخدام للطاقة وغيرها، مما يؤكد أن الصناعة الاستخراجية اثر كبير في تنمية الصناعة التحويلية.

ينبغي أن نشير أن المنتجات البترولية والغازية (الصناعة الاستخراجية) غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات منظمة العالمية للتجارة، وهذا يعني أن 97% من صادرات الجزائر لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام، أما فيما يخص صادرات سلع الصناعة التحويلية على الرغم من ارتفاعها خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب، ومن المعروف أن الجزء الأكبر من هذه الصادرات يتمثل في منتجات الحديد والمنتجات البتر وكيماوية، أما فيما يخص تشكيلة الواردات من الصناعات التحويلية

فهي تتمثل في الآلات ومعدات النقل ومنتجات الغذاء المصنعة والمنتجات الصيدلانية، وعلى العموم انه رغم تنامي الطاقة الإنتاجية للجزائر إلا أنها لا تزال ضيقة إذا ما قورنت بدول أخرى، حيث مازلت مصدرة للسلع الأولية بشكل رئيسي ومستوردة للسلع المصنعة، وهي تستورد أكثر مما تصدر.

_ الآثار السلبية المحتملة على القطاع الصناعي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تتمثل أهم الآثار السلبية المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي فيمايلي:

_ إن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخوصصة وما نتج عنهما من غلق للمصانع وتسريح للعمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشا إضافة إلى قطاع الخاص حديث العهد وقليل الخبرة أحيانا أو قديم وغير متطور أحيانا أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية غير متكافئة. أضف إلى ذلك فان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح السوق الجزائرية أمام الأعضاء في المنظمة وهذا يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة، وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المستهلك للمنتج الأجنبي على المحلي.

_ تمثل صادرات المحروقات حوالي 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وعلى اعتبار ان المنتجات البترولية والغازية غير مدرجة ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، فهذا يعني بان الجزائر لن تستفيد من خلال انضمامها للمنظمة من مزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية وضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 2% من إجمالي صادرات السلع الصناعية. كما أن ضعف حجم الصادرات الصناعية يجعلها غير قادرة للوقوف في وجه المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف المؤسسات الصناعية الجزائرية في مجال التسويق وقلة الاستعمال التكنولوجي في هذا المجال باعتبار الصناعة الجزائرية صناعة ناشئة غير قادرة على المنافسة[1].

_ إن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية في الدول المتقدمة سوف تؤدي إلى شدة منافسة الواردات للإنتاج المحلي المماثل بالأسواق العالمية، مما قد يدفع العديد من المشروعات الصناعية إلى التقليل من خسائرها واضطرارها للتصفية لعدم القدرة على المنافسة، الأمر الذي يجعل الجزائر تتجه للاستيراد من الدول المتقدمة ذات المنتوج الأعلى جودة والأقل تكلفة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية، وبالتالي انخفاض حجم العمالة بالداخل وحجم الدخل القومي وانخفاض مستوى المعيشة وبالتالي انخفاض مستوى الرفاهية.

_ من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الصناعية وخاصة في فروع الأنشطة الأساسية، ويعود ذلك إلى هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في الأسعار تحكما احتكاريا وهو ما ينعكس بشكل سلبي على معظم الاقتصاديات ذات الميزة التنافسية المحدودة، وبذلك سيستمر الارتفاع في فاتورة السلع الصناعية والنصف مصنعة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني على تطوير بدائل لواردات.

---

[1] آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر _ مصر)، مرجع سابق،ص، 301.

_ من الممكن أن تؤدي الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية إلى ارتفاع تكاليف التصنيع نظرا لارتفاع أسعار براءات الاختراع، وكذا المصاريف المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، الأمر الذي سيؤثر سلبا على بعض الصناعات نتيجة لوجود تطورات واسعة في هذا المجال على مستوى تصنيع الغذاء والدواء والصناعات الالكترونية والبتر و كيماويات.

_ الآثار الايجابية المحتملة على القطاع الصناعي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية المحتمل الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الصناعة الجزائرية:

_ إن المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جدا، في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في الدول أعلى بكثير من الرسوم الجمركية، تفرض على الواردات من الدول النامية بما فيها الدول العربية، ولم تستطع هذه البلدان بسبب ضعفها وتشتتها التفاوض مع الدول الصناعية بشان تقليصها، وعلى هذا الأساس من المحتمل أن يترتب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص، مما قد يؤدي إلى تقليص التكاليف والأسعار وزيادة الطلب على السلع الصناعية الجزائرية، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة من جراء خفض الرسوم الجمركية وشدة المنافسة الدولية[1].

_ من المتوقع أن يكون هناك تأثير على الصادرات الجزائر من المنتجات البتر و كيماوية، فتحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية، سيؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية لمختلف الأسواق، بسبب قدرتها التنافسية، كما ستستفيد الجزائر من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على المنتجات الكيماوية الناجمة عن تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل إلى 30%.

_ إن إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية سيؤدي إلى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الأجنبية، وكمثال عن ذلك الشراكة التي ابرامتها مؤسسة ENAD مع المؤسسة الألمانية HENKEL لمواد التنظيف، ومن جهة أخرى فان الجزائر تمتلك صناعة معتبرة في مجال صناعة الحديد والصلب، حيث تتوفر على اكبر مركب صناعي على المستوى الإفريقي وهو مركب الحجار بولاية عنابة، وبإبرام اتفاقيات شراكة بين مركب الحجار ومؤسسات أخرى، سوف يؤدي ذلك إلى تطوير الجهاز الإنتاجي من جهة إلى شفافية التسيير وحماية القطاع العام من النهب وسوء التسيير من جهة أخرى.

_ من المتوقع أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية وما يصاحبه من تحرير في الكثير من القطاعات، سوف يمثل حافزا للصناعات المحلية على رفع المستوى الإنتاج والجودة، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثم ارتفاع في مستوى المعيشة. كما أن تحرير التجارة الخارجية على النطاق العالمي سوف يعود بالخير على البلدان النامية ومن بينها الجزائر، فمستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية عامة.

---

[1] نفس المرجع السابق،ص،302.

المطلب الثالث: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الزراعية الجزائرية

بالنسبة للجزائر يصعب في الوقت الحاضر تحديد الآثار السلبية والايجابية لاتفاقيات جولة أورجواي على التجارة الزراعية للجزائر بدقة، على الرغم انه من المتوقع أن تكون للاتفاقية أثار مهمة يعتمد مداها على هيكل الصادرات والواردات لهذه المنتجات الزراعية، خاصة وان الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية.

ولمعرفة الآثار المحتملة لتنفيذ بنود نتائج جولة أورجواي ـــــــ سواء كانت سلبية أو ايجابية ـــــــ على التجارة الزراعية للجزائر، واقتضت الدراسة التطرق أولا إلى استعراض مكانة الزراعة في التجارة الخارجية للجزائر، ليتم التطرق بعد ذلك إلى تحليل الآثار السلبية والايجابية المتوقعة على التجارة الزراعية للجزائر عند تنفيذ اتفاقية منظمة العالمية[1].

مكانة الزراعة في التجارة الخارجية للجزائر:

إن المرتقب لوضعية الميزان التجاري الزراعي الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2007 يلاحظ عجزا مزمنا والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (10): تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة (1995 ـــــــ 2007)

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز	معدل التغطية	إجمالي الصادرات الجزائرية	إجمالي الواردات الجزائرية	نسبة الصادرات	نسبة الواردات
1995	118	3602	3484	3.27	10240	10761	1.15	33.47
1996	159	2939	2780	5.41	13375	9098	1.19	32.3
1997	58.24	3110.08	3051.84	1.87	13889	8687	0.42	35.8
1998	71.96	3110.76	3038.8	2.31	10213	9403	0.7	33.08
1999	105.33	2687.3	2581.97	3.92	12522	9164	0.84	29.32
2000	111.23	2778.21	2666.98	4	22031	9173	0.5	30.29
2001	151.85	3024.08	2872.23	5.02	19132	9940	0.8	30.42
2002	126	3441	3315	3.66	18825	12009	0.67	28.65
2003	135	3561	3426	3.78	24612	13534	0.55	26.31
2004	154	4773	4619	3.23	31713	18199	0.48	26.23
2005	164	4539	4375	3.61	46001	20357	0.36	22.30
2006	165	4677	4512	3.53	54613	21456	0.30	21.80

[1] بن مسعود عطاالله، اثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2009، 154.

19.10	0.30	27631	60163	3.43	5096	5277	181	**2007**

المصدر: بن مسعود عطاالله، اثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2009، 155.

إن المتبع لمعطيات الجدول أعلاه يلاحظ منذ الوهلة الأولى أن الميزان الزراعي الجزائري يعاني من عجز مزمن والاسوا من ذلك انه متزايد خلال السنوات الأخيرة، بحيث ارتفع هذا العجز من 3315 مليون دولار عام 2002 إلى 5096 مليون دولار عام 2007 أي بنسبة زيادة تقدر بـــــــ 53.72% في نفس الوقت فان العجز المسجل في سنة 2007 يمثل حوالي 8.47% من حجم إجمالي الصادرات كما يمثل في ذات الوقت حوالي 18.44% من حجم إجمالي الواردات، ولعل من ابرز الاختلالات التي يعاني منها القطاع الزارعي الجزائري يتمثل في إن المؤشرات الخاصة بالثروة الزراعية والمتمثلة في الأرض والمياه وقوة العمل نشير إلى أن الهوية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري هوية زراعية، ولكن المؤشرات الخاصة بالإنتاج الزراعي وتلبية الحاجات منه والتصدير الى الخارج تناقض المؤشرات الأولى، فهذا القطاع ليس فقط عاجز عن تلبية حاجات السكان المحليين من السلع الزراعية المختلفة، ولكن وبصورة اشد غير قادرة على توفير فائض مناسب للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية.

الجدول رقم (11): مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي (1995 ـــــــ 2007)

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج الزراعي
1995	3986	41258	9.66	143.4
1996	4966	46847	10.6	176.7
1997	4519	47869	9.44	158.6
1998	5267	47869	11.12	178.5
1999	5076	48073	10.56	169.4
2000	4451	53801	8.27	144.8
2001	5334	54710	9.74	162
2002	5236	56755	9.22	156
2003	6589	67864	9.7	192
2004	8032	85352	9.41	248
2005	7902	103103	7.66	240
2006	8805	117288	7.5	263
2007	10105	134143	7.5	297

المصدر: بن مسعود عطاالله، اثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2009، 156.

إن المتتبع لمعطيات الجدول أعلاه يلاحظ أن الناتج الزراعي قد سجل عام 1995 مبلغ يقدر بـــــــ 3.986 مليار دولار، ويرجع هذا الانخفاض المسجل في الناتج الزراعي إلى لأحوال المناخية أين عم الجفاف ربوع الوطن بالإضافة إلى ضعف تنظيم الاستغلال الزراعي، ليعاود الناتج الزراعي مع بداية سنة 1996، ليصل في عام 2007 إلى حوالي 10.105 مليار دولار وهي أعلى مسجلة خلال فترة الدراسة، ويعود هذا التحسن المسجل في الناتج الزراعي انطلاقا من عام 1996 والى نهاية 2005 إلى برنامج التمويل الموسع وسياسات الإصلاح التي طبقتها الجزائر في مجال تحرير أسعار السلع الزراعية وأسعار الصرف وإزالة الرقابة والتدخل الحكومي، مما شجع القطاع الخاص على الاستثمار من خلال إقامة المشاريع الزراعية الحديثة بأساليب متقدمة، زمن جانب إلى سخاء الطبيعة (تحسن الظروف المناخية). هذا وتشير البيانات الواردة في الجدول انه في الوقت نفسه سجل الناتج الزراعي مساهمة متذبذبة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، أين سجل أدنى قيمة له خلال سنة 2007 بنسبة قدرت بحوالي 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع انخفاض نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي إلى جملة من المعوقات من أهمها ضالة رقعة الأراضي المزروعة التي تشكل ثلث الأراضي القابلة للزراعة، إلى جانب السبب المهم والمتمثل في النمو الكبير في قطاع الصناعة الاستخراجية وزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي.

بعد التطرق إلى واقع الزراعة الجزائرية ومكانتها في التجارة الخارجية، نأتي إلى رصد الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة _ سواء كانت سلبية أو ايجابية _ على ال تجارة الزراعية للجزائر في جانبيها الصادرات والواردات[1].

_ الآثار السلبية المتوقعة على القطاع الزراعي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر رهين الظروف المناخية، كما إن قيمة الدعم الحكومي له لا يتجاوز 4.5% وبالتالي فان اتفاق إلغاء الدعم سيزيد الطين بله، وستترتب عنه أثار سلبية وخيمة خاصة على المدى القصير، وفي هذا السياق سيتم تبيان أهم الآثار السلبية المتوقعة على التجارة الزراعية للجزائر عند تنفيذ بنود المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن حصر هذه الآثار فيمايلي:

_ من المتوقع أن يكون لتخفيض الدعم الزراعي بموجب الاتفاقية الزراعية أثرا مباشرا على الدول النامية والجزائر واحدة منها، إذا سيؤدي انخفاض الدعم الزراعي إلى ترك الأراضي الزراعية في الدول المصدرة للحبوب مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج العالمي الأمر الذي يؤدي بدورة إلى التقليل في حجم الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية وهو ما يعمل على ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول المستوردة للغذاء فسيكون وقع الارتفاع _ المقدر في بعض المنتجات بـــ 40% _ شديد على الجزائر باعتبارها تعاني من عجز كبير في هذا المجال،

[1] بن مسعود عطاالله، اثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، نفس مرجع السابق،ص، 157.

وهو ما يعمق من العجز الذي يشهده الميزان الزراعي مما يؤثر على الميزان التجاري بالسلب، فعلى سبيل المثال إذا كانت الجزائر تحصل على طن من القمح بـــ 110 دولار فمع تنفيذ الترتيبات الجديدة (التي تقتضي بإلغاء الدعم) ستحصل عليه بسعر 145 دولار أو أكثر، وهذا يعني زيادة في قيمة فاتورة الواردات من هذا المنتوج بمقدار 30% وهو ما يكبد الجزائر خسارة معتبرة، ويضاف إلى هذه الخسائر تلك المتعلقة بالتغير في أسعار الحليب ومشتقاته وغيرها من السلع الفلاحية.

_ يترتب على انضمام الجزائر المرتقب، أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال، وهو ما يؤدي إلى دخول منتوجات فلاحيه عديدة إلى السوق الجزائرية، وينجم عنه منافسة غير عادلة ويصبح المنتوج المحلي غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي الذي يتميز غالبا بتكلفة اقل وجودة لا باس بها.

_ بما أن نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية في الجزائر (القمح، الحليب، الزيوت) ضئيلة جدا بحيث لا تتعدى حسب إحصائيات 2007 النسب التالية 33.39%، 41%، 5.10% على الترتيب، فانه من الصعب الحد من الحجم استيراد هذه السلع بنسب كبيرة رغم ارتفاع أسعارها هذه من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب الحد من حجم استيراد هذه السلع بنسب كبيرة رغم ارتفاع أسعارها هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب التوسع في الإنتاج المحلي في الأجل القصير (التوسع في سياسة إحلال الواردات) لان ذلك يحتاج إلى جهود كبيرة كالإصلاح الزراعي، وإصلاح نظام الري واستخدام وسائل تقنية حديثة، أمام صعوبة التقليص في حجم الاستيراد الزراعي من جهة وصعوبة التوسع في الإنتاج المحلي من جهة أخرى ستجد الجزائر نفسها في موقف لا تستطيع فيه تفادي الأعباء المالية الإضافية المتوقعة وبالذات أعباء الميزان التجاري[1].

_ من المحتمل أن تحقق صادرات المواد الغذائية وبالذات للاتحاد الأوربي انخفاض في الميزان التجاري الزراعي، بحيث أن هذه الصادرات تدخل إلى أسواق الاتحاد الأوربي الشريك الأول للجزائر في التجارة الدولية بدون رسوم جمركية، ومن ثم فان إلغاء أو خفض تلك الامتيازات التي كانت تحصل عيها الجزائر في تعاملها مع الاتحاد الأوربي استنادا إلى قاعدة معاملة لدولة الأولى بالرعاية يمكن أن يحدث تحولا في التبادل التجاري لغير صالح الجزائر.

من كل ما سبق يتضح بان التجارة الخارجية للسلع الزراعية في ظل تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ممكن إن تؤدي بالجزائر إلى تكبد خسائر مالية في جانب الواردات نتيجة لارتفاع الأسعار، وخسائر أيضا في جانب الصادرات رغم صغر حجمها لاحتمالات انخفاض الكمية المصدرة نتيجة المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية وبالذات الاتحاد الأوربي.

_ الآثار الايجابية المتوقعة القطاع الزراعي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

[1] نفس المرجع السابق.

على الرغم من أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية تمثل نسبة ضئيلة حيث تقدر بحوالي اقل من 1% من مجموع الصادرات ومركزة في مجموعة محدودة وهي التمر والعنب غير انه من الممكن أن نستفيد القطاع الزراعي من اتفاقية منظمة التجارة العالمية في الحدود التالية:

_ إن ارتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق المحلي الجزائري قد يكون دافع وعامل محفز لإنعاش وزيارة الإنتاج المحلي وبالذات في السلع التي تتمتع الجزائر فيها بخبرة في الإنتاج كالحبوب والقمح والتمور والحمضيات والموالح. ولا شك أن التوسع في السلع الزراعية يتوقف على عدة اعتبارات كالتوسع في الإصلاح الزراعي والري واستخدام تقنية حديثة في البذور ووسائل الإنتاج، وفي هذا الإطار فقد أعطى المخطط الوطني الرامي للنهوض بالقطاع الزراعي دفعا قويا لترقية القطاع والنهوض به من خلال إعادة تنظيمه وتوفير المواد المالية اللازمة والضرورية لانجازه.

_ إن زيادة الدعم على القطاع الفلاحي قد يعود بالفائدة على الجزائر في المدى الطويل، لان رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية من المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني، وباعتبار أن نسبة الدعم الذي تقدمه الجزائر للقطاع الزراعي لا يتجاوز 4.5%، فانه بإمكانها رفع الدعم إلى الحد الأقصى الذي تسمح به المنظمة العالمية للتجارة والمقدرة بـــــــــــ 10%، وبالتالي فانه يمكن القول انه أمام الجزائر فرصة حقيقية لإنعاش هذا القطاع وجعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية.

_ من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير جمركية، وهو الأمر الذي من شانه أن يغزز القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية، الأمر الذي يتيح بدوره فرص اكبر لدخول (إنقاذ) الصادرات الزراعية الجزائرية إلى أسواق كان يصعب الوصول إليها من قبل.

_ إن تحرير السلع الغذائية من شانه أن يؤدي إلى تنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الجزائري نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي وارتفاع معدلات الإرباح بالنسبة للمؤسسة الفلاحية، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الزراعية.

المطلب الرابع: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات

تعتبر الجزائر من الدول المستوردة والمصدرة للخدمات في آن واحد، وما تجدر الإشارة إليه أن نسبة صادرتها من الخدمات تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بواردتها، ويتضح ذلك جليا من خلال العجز الكبير الذي عرفه ميزان الخدمات على طول الفترة الممتدة من 1995 إلى 2007، حيث انتقل هذا العجز من 1.3 مليار دولار عام 1995 إلى حوالي 4.04 مليار دولار عام 2007، وترجع أسباب هذا العجز في المقام الأول إلى تكاليف النقل والصيانة والتامين، وما زاد من تدهور هو العجز المسجل في قطاع السياحة على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر في هذا القطاع، الأمر الذي جعل فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية حل من الحلول المنتهجة للنهوض بقطاع الخدمات، وان كان ذلك صعبا في المدى القصير إلا انه يعد ممكنا في المدى الطويل، وسيتم التطرق إلى دراسة الآثار المرتقبة على تجارة الخدمات المالية

والمصرفية باعتبار أن أثارها سريعة ومباشرة، ثم دراسة الآثار على القطاع السياحي والخدمات الأخرى التي له تأثير في تجارة الخدمات[1].

_ الآثار المحتملة على تجارة الخدمات المالية والمصرفية:

تختلف انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات المالية _ بشقيها البنوك والتامين _ من دولة لأخرى حسب الظروف و الإمكانيات التي تحتوي عليها كل دولة في هذا المجال وعليه، ستكون هذه الانعكاسات مرتبطة بمدى حجم انتشار الخدمات المالية والمصرفية، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي قامت بزيادة في شبكات المصارف وتأسيس الفروع، وتوسيع نطاق الخدمات المالية والاستثمارية بغرض تغطية أوسع لاحتياجات الإفراد ومواكبة التطور الحاصل في البلدان المتقدمة، والتي قطعت شوطا كبيرا في تحرير خدماتها المالية، من هذا المنطلق وفي ضوء المتغيرات الجارية ستجد الجزائر نفسها تتعرض لانعكاسات من الجانبين الايجابي والسلبي يمكن إدراجها في النقاط التالية:

_ الآثار الايجابية المحتملة:

يمكن إدراج أهم الآثار في النقاط التالية[1]:

_ إن إقامة فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخدمات المالية، سوف يؤدي إلى جلب التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلي، وهو ما لم يتوفر في السوق المصرفية الجزائرية في الظرف الرهن وسوف يترتب عن ذلك تعزيز روح المنافسة في هذا الجانب، إضافة إلى ذلك إتاحة الفرصة أمام البنوك التجارية لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة لم تكن تزاولها من قبل، إلى جانب توفير المزيد من الإطارات المصرفية المؤهلة للتعامل مع السوق المالية الدولية.

_ يمكن الجزائر الاستفادة من فترات السماح الممنوحة من قبل المنظمة العالمية للتجارة للعمل على المراجعة النقدية والمالية من اجل زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين المركز التنافسي، والتحرير التدرجي للقطاع المالي والخدمات المالية.

_ يمكن الانفتاح المالي الجزائري من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد النقص في المدخرات المواجهة لتمويل الاستثمارات، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

_ أن تحرير وتحديث الجهاز المصرفي والمالي، وخلق بيئة لنشاط القطاع الخاص، قد يؤدي إلى حد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

_ إن انفتاح المؤسسات المالية الجزائرية على العالم الخارجي وتحديدا على أسواق المال العالمية يؤهلها لامتلاك قدرة اكبر على مواكبة ظاهرة الإعمال المالية الشاملة البعيدة على التخصص القطاعي الضيق.

---

[1] بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004، ص،311

[1] موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، نفس المرجع السابق، ص، 312.

_ من المتوقع وبعد فتح مجال التامين أمام الخواص أن يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة في السوق، وهو ما يعود بالنفع والخير على المواطن الجزائري الذي سوف تسمح له الفرصة في الحصول على خدمات تأمينية متميزة أضف إلى ذلك انه من الممكن أن تستفيد الجزائر من مزايا نسبية في هذا المجال، وذلك من خلال تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى اقل نموا، وبأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المقدمة.

_ الآثار السلبية المحتملة:

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية المحتملة في مايلي:

_ من المرتقب وحسب الواقع الجزائري، أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيقود إلى منافسة حقيقة بين المؤسسات المصرفية الجزائرية والأجنبية وبكل تأكيد هي منافسة غير متكافئة لأنها غير مؤهلة ولا تمتلك من الخبرات والمهارات ما يجعلها تواكب التكنولوجيا وتنافس وتصمد أمام البنوك الأجنبية المتطورة التي تتميز بقدرة وجودة وتنوع خدماتها وكفاءتها وقدرتها التسويقية والإعلانية، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع وتوجيهها إلى مجالات الاستثمار مع ما يتناسب واستراتيجياتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الجزائري.

_ إن دخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى السوق المالي الجزائري وعملها في محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها ومتفتح على الخارج إلى أقصى الحدود، قد يكون له اثر سلبي على السياسة النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات الجزائرية، ذلك أن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه الفروع والشركات التابعة هي من صنع المؤسسات المصرفية الأم الموجودة خارج البلاد والتي تقوم برسم السياسات العامة وفق أهداف بلدانها وليس البلدان المضيفة.

_ أن الأدوات المالية والنقدية المتوفرة لدى السلطات النقدية محدودة وغير متنوعة، ولا تجعلها قادرة على إدارة الأموال والصمود أمام الهزات النقدية، علاوة على أن القطاع البنكي الخاص ما زال ناشئا ويتطلب تطوير وتعزيز قدراته المالية والبشرية وتحديث أساليب وطرائق عمله.

_ أن تحرير حركة رؤوس الأموال تؤثر على السياسة النقدية، وهو ما يؤدي إلى زيادة التوسع النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وهذا قد ينتج عنه تراجع في موقف الحساب الجاري[1].

_ الآثار المحتملة على القطاع السياحي والخدمات الأخرى:

سيتم من خلال هذا الفرع رصد الآثار المحتملة على القطاع السياحي في الجزء الأول منه أما الجزء الثاني فسيخصص لغرض أهم الآثار المحتملة على الخدمات الأخرى.

أولا: المحتملة على القطاع السياحي

يلعب القطاع السياحي دورا هاما دعم الاقتصاد القومي للعديد من الدول السياحة، إلا أن هذا الدعم يختلف تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياحية للدولة المضيفة، فبالنسبة للجزائر فهي تملك من المقومات السياحية ما يجعلها من أرقى البلدان السياحية لما تتميز به من موقع استراتيجي إضافة إلى احتوائها

[1] نفس المرجع السابق.

على كم هائل من المعالم الأثرية القديمة، ووجودها على شريط ساحلي يقدر بـــــــ 1200كلم، إضافة إلى امتلاكها أجمل متحف صحراوي على الهواء في الاهقار والطاسيلي، التي تحمل في ثناياها ورسومها الجدارية عمق التاريخ والحضارات البشرية، فضلا عن احتوائها على حمامات معدنية، حيث يوجد أزيد من 202 منبعا تتميز غالبيتها بالخاصية العلاجية، لكن رغم كل هذه الإمكانيات لازال يعاني القطاع السياحي العديد من المشاكل والعقبات التي تحول دون ارتقاء لمكانته، والجدول التالي يوضح الإيرادات السياحية وعدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2001 _2008).

جدول رقم (12): تطور الإيرادات السياحية للجزائر وعدد السياح الوافدين خلال الفترة (2001 _ 2008)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السياح الوفدين	0.901	0.988	1.166	1.234	1.443	1.638	1.743	1.772
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	100	111	112	179	184	215	219	300

المصدر: آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر _ مصر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنه، 2010، ص، 317.

يتضح من الجدول رقم 11 أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر قد عرفت تحسنا ملحوظا على طول الفترة حيث من 901 ألف سائح عام 2001 إلى حوالي 1.772 مليون سائح عام 2008، كما أن حجم الإيرادات السياحية ارتفع من 100 مليون دولار عام 2001 إلى حوالي 300 مليون دولار عام 2008، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه إن هذا التحسن المسجل سواء على مستوى عدد السياح الوافدين أو إجمالي الإيرادات السياحية يبقى ضئيل جدا _ ويعود مختلف برامج التنمية لقطاع السياحي، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر خلال عشرية التسعينيات، وتدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية إلى جانب كل هذا غياب ثقافة السياحة في بلادنا.

لذلك ففي حال انضمام الجزائر المنظمة العلمية للتجارة ستتكبد جملة من الآثار السلبية والايجابية المحتملة من جراء تحرير تجارة الخدمات السياحية وتتمثل أهم الآثار السلبية المحتملة في[1]:

[1] آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر _ مصر)، مرجع سابق،ص، 317.

_ تزايد نفوذ منتجي الخدمات الأجانب في سوق الخدمات السياحية المحلية، نظرا لامتلاكهم كفاءة أعلى في إنتاج الخدمات السياحية مقارنة بالمنتجين المحليين في هذه المرحلة وبسبب عدم توفر الخبرات والإمكانات اللازمة للمنافسة عالميا، قد يؤدي إلى سيطرة أجنبية على بعض القطاعات السياحية المرتبطة بها.

_ جلب العمالة الأجنبية بصورة كبيرة نظرا لطبيعة العمل في قطاع السياحة خصوصا في مجال الفنادق والمطاعم مما يؤدي إلى التقليل من فرص التوظيف للمواطنين المحليين، في ظل مطالب الدول الأخرى بتوفير مرونة في حركة العمالة السياحية وانتقال الأشخاص العاملين بقطاع السياحة.

_ من المحتمل أن تؤدي سيطرة الشركات العالمية أو دولية النشاط على استثمارات الدول النامية بما فيها الجزائر من خلال ذلك الاحتكار الدولي، إلى خلق طلب سياحي على قطاعات السياحة في الدول النامية.

أما عن أهم الآثار الايجابية المحتملة فيمكن ذكرها في النقاط الآتية:

_ سيؤدي فتح سوق الخدمات السياحية للمنشات الأجنبية إلى توافر الخدمات كما وكيفا بسبب المنافسة الدولية، كما سيتم نقل التقنية المتطورة مما يؤدي إلى زيادة تطويعها مع دخول المنشات الأجنبية وتنافسية قطاع الخدمات السياحية المحلي، وهذا سينعكس ايجابيا بدوره على القطاعات الأخرى. خاصة القطاع المالي والاتصالات والبناء والتشييد سيساعد على نمو عرض القطاع السياحي.

_ إن اختفاء المعوقات أمام شركات السياحة سيؤدي إلى تخفيف نمو ملحوظ في قطاع السياحة ويزيد من تركيز الشركات السياحية على جودة الخدمات.

من كل ما سبق يمكن القول أن الجزائر لم ترق بعد لان تكون بلد سياحي، وبالتالي فهي لن تستفيد في مجال الخدمات السياحية في الأجل القصير رغم ما تملكه من معالم سياحية، لكن إذا ما نجحت خطة تدعيم القطاع السياحي المنتهجة من قبل الحكومة في الآونة الأخيرة، كتشجيع إقامة المرافق السياحية كالفنادق والمطاعم وغيرها، فان ذلك سيكون له اثر ايجابي وسيسمح للجزائر بتحقيق بعض الفوائد، وعليه من المتوقع أن يشهد قطاع السياحة انتعاشا كبيرا خلال الفترة المقبلة، حيث ينعكس ذلك ايجابيا على ميزان الخدمات بصورة مباشر.

ثانيا: الآثار المحتملة على الخدمات الأخرى

إضافة إلى جملة الآثار المحتملة الوقوع من جراء تحرير تجار الخدمات والتي سبق التطرق إليها، فانه من المتوقع أن تظهر أثار أخرى على المدى القصير تتمثل في:

_ على المدى القصير يخضع السوق الوطني في إطار تحرير تجارة الخدمات إلى منافسة شديدة وضغوطات من الشركات الأجنبية، مما لا يسمح برفع الصادرات والخدماتية بسبب ضعف المزايا التنافسية النسبية من جهة، وضعف الإنتاج الخدماتي كما ونوعا في بنية الصادرات الجزائرية من جهة أخرى.

_ يشهد الميزان التجاري الخدماتي عجزا مزمنا في المدى القصير، الأمر الذي ينعكس سلبا على ميزان التجاري.

_ من المتوقع في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أن يترك قطاع النقل جانبا هاما في مكانته للأجانب خاصة في مجال النقل البحري والجوي الذي يفتقر إلى تنظيم محكم واليات التسيير الحديثة.

مما سبق يمكن القول أن الآثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات ستكون مكلفة جدا خاصة في المدى القصير، وذلك نتيجة عدم تهيئة هذا القطاع للمنافسة، وعليه يتعين على الجزائر وضع خطة إستراتيجية للنهوض بهذا القطاع الحساس الذي أصبح يدر أرباحا طائلة وخاصة في الفترة الانتقالية[1].

المطلب الخامس: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية

إن الجزائر على غرار دول العالم لها رهانات حقيقية في مجال حماية الملكية الفكرية بجميع أنواعها، خاصة وهي تطمح لتحقيق نمو ثقافي واقتصادي وهي مقبلة على الاندماج في النظام الدولي الجديد، مما يحتم عليها تحرير التجارة وقبول مبدأ عولمة المبادلات، وما يتبعه من وجوب اعتماد المعايير الدولية في مجال حماية الملكية الفكرية، فالحال الجزائر يختلف بين الأمس واليوم ففي المرحلة الأولى التي تميزت باحتكار وسيطرة الدولة على جميع نواحي الاقتصاد والتجارة كانت التهديدات التي تمس الملكية الفكرية بسيطة، أما في المرحلة الحالية التي تعتبر مرحلة انتقالية حيث لم تتكيف إلى حد الآن هياكل الدولة مع المحيط الاقتصادي الدولي الجديد، وما انجر عنه من تشكل السوق الموازي ورواج السلع المقلدة وانتشار السرقات الأدبية وغياب المنافسة الشريفة داخل السوق، فقد أصبح لزاما على الدولة والمجتمع التفكير في إيجاد نظام متكامل لحماية الملكية الفكرية من خلال سن قوانين صارمة وفقا للمعايير الدولية[1].

وعليه وتحسبا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فقد ادخل المشرع الجزائري تعديلات هامة تتماشى وأحكام الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية التي كرستها المنظمة العالمية للتجارة، وعليه ورغم حداثة القوانين الجزائرية في هذا المجال والمتمثلة في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الصادرة في 6 مارس 1997 الذي عوض الأمر رقم 73 _ 14 المؤرخ في 3 أفريل 1973 المتعلق بحقوق المؤلف، ومشاركتها في المصادقة على اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97 _ 341 المؤرخ في 13 سبتمبر 1997، إلا أن أحكامها كانت لا تتماشى مع ما تفرض الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية التي صادقت عليها المنظمة العالمية للتجارة، لذلك اتخذ رئيس الجمهورية عدة أوامر تستجيب إلى تلك المعطيات الدولية وقد صادق عليها البرلمان ومن ثم خطت الجزائر خطوة فائقة بمقتضى تلك القوانين وهي:

---

[1] نفس المرجع السابق،ص،319.

[1] بن مسعود عطاالله، اثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق،ص، 322.

_ القانون رقم 03 _ 18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2003 المتضمن المصادقة على الأمر الرئاسي رقم 03 _ 06 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالعلامات التجارية.

_ القانون رقم 03 _ 19 المؤرخ في 04 نوفمبر 2003 المتضمن المصادقة على الأمر الرئاسي رقم 03 _ 07 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق ببراءات الاختراع.

_ القانون رقم 03 _ 20 المؤرخ في 04 نوفمبر 2003 المتضمن المصادقة على الأمر الرئاسي رقم 03 _ 08 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة.

إن مجموع تلك التعديلات تهدف بالأساس إلى تكييف القوانين الجزائرية مع اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تحسبا لانضمام بلادنا إلى المنظمة العالمية للتجارة. إلا أن الشئ الذي لا يمكن إغفاله هو إن الجزائر وكغيرها من الدول النامية التي تعتبر مستوردة هامة للتكنولوجيا ترى بان التوازن العالمي بين الدول لا يستند إلى المنافسة الدولية لان هناك فروق شاسعة بين الدول بل ينبغي أن يأخذ اعتبارات اجتماعية وإنسانية، وبالتالي لم يبقى أمام الجزائر من بديل أخر للحد من استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة سوء تطوير القدرات الذاتية للدول في مجال البحث، ولكن هذا البديل يحتاج إلى موارد هائلة سواء مالية أو بشرية وفترة زمنية قبل أن يؤدي ثماره.

وعليه من المتوقع أن ينجر عن تطبيق بنود اتفاقية حقوق الملكية الفكرية جملة من الآثار _ سواء كانت أثار سلبية أو ايجابية _ على التجارة الجزائرية يمكن تلخيصها فيمايلي:

_ من المحتمل أن التزام الجزائر بحماية حقوق الملكية الفكرية سوف يؤدي إلى إيقاف هجرة الأدمغة والكفاءات المحلية باتجاه الدول الصناعية نظرا لغياب القوانين التي تمس إنتاجهم الفكري والإبداعي، كما أن ذلك سوف يشجع المستثمرين على الإقبال للاستثمار في الجزائر نظرا لان حقوقهم مضمونة، وبذلك ستستفيد الجزائر من نقل التكنولوجيا المتطورة.

_ إن المستهلك هو المال الأخير لكل بضاعة مهما كان نوعها، وبالتالي فان التزام الجزائر بحماية حقوق الملكية الفكرية وذلك بحماية العلامات التجارية للشركات وعلامة الخدمة وغيرها من الإشارات المميزة، سوف يؤدي إلى حماية المستهلك من أخطار التزييف خاصة في البضائع والمنتجات الاستهلاكية الأكثر طلبا في السوق والتي تتمتع بأكبر قيمة مضافة ممكنة، واهم المنتجات المستهدفة بالتزييف المنتجات الصيدلانية حيث قدر التزييف على المستوى العالمي بـــ 12 مليار دولار أي ما يمثل 6% من رقم الإعمال العالمي للصناعات الصيدلانية إلى جانب أدوات التمثيل وقطع الغيار والعاب الأطفال[1].

_ من المتوقع أن يترتب على تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية زيادة تكلفة برنامج التنمية نتيجة ارتفاع تكلفة استراد التكنولوجيا والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وغيرها، وعلاوة على ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاع أسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة، وكذلك الارتفاع المحتمل في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

---

[1] نفس المرجع السابق.

_ من المحتمل أن تساهم اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في زيادة التكاليف المرتبة على الجزائر، وخصوصا فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية المختلفة وبشكل أكثر تحديدا في الزراعة، كما أن قطاع الأدوية _ والذي يعتبر قطاع ينمو بسرعة في الجزائر _ سيتعرض لكثير من الضرر من جراء تطبيق هذه الاتفاقية.

_ إن حماية حقوق الملكية الفكرية سيزيد من مصاعب المؤسسات الصناعية المحلية في استعمال التقنيات الحديثة، ووسائل الإنتاج المتطورة والتي تحتفظ الشركات الأجنبية بشأنها بحقوق البراءة والتي سوف تعمل على عدم استغلال تقنياتها دون دفع تكاليف عالية ذلك.

_ فيما يتعلق بمجال حقوق المؤلف فان الجزائر قد أنشأت منذ سنة 1974 الديوان لحقوق المؤلف، كما تم سن قانون خاص في هذا المجال في 6 مارس 1997 من اجل مطابقة القوانين الجزائرية مع القوانين الدولية خاصة في مجال حقوق الملكية الفكرية والأدبية والفنية، وهذا الأمر بالطبع يمكن الجزائر من الحصول على مزايا معتبرة خاصة في الإنتاج الفكري والفني سواء المكتوب أو المرئي أو المسموع لا سيما بعد تطور وسائل الاتصال الدولية.

_ إن التقليد الصناعي يكبد الدول الصناعية عشرات المليارات وبالتالي من المتوقع أن تحصل الشركات الأدوية والمستحضرات الصيدلية العالمية، على مزيد من النفوذ لفرضها حق براءات الاختراع وحماية تراخيصها في الدول النامية المنتجة لهذه السلع وخصوصا حماية المنتجات البيولوجية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الأدوية وصعوبة الحصول عليها.

إن ما يمكن قوله هو أن وضع الاتفاق متعدد الإطراف حقوق الملكية الفكرية في مقدمة الاتفاقات التي سلبياتها على الجزائر اكبر من بكثير من ايجابياتها[1].

[1] نفس المرجع السابق،ص،323.

خلاصة الفصل:

سعت الجزائر إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي بشقيه الكلي والجزئي، انطلاقا من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث شملت هذه الإصلاحات جميع فروع الاقتصادي الوطني، وعلى رأسها تحرير المبادلات التجارية، ولكن تبقى قدرة تكيف الاقتصاد الجزائري مع البيئة التجارية العالمية الجديدة محدودة، فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي حسنت بعض المؤشرات على المستوى الاقتصادي الكلي، إلا انه على مستوى الاقتصاد الجزئي ونخص بها الإنتاجية فشلت هذه الإصلاحات في تحسين وضعها، وبقيت تعاني من اختلالات عديدة.

ومن خلال ذلك يمكن أن نستنتج انه لا توجد أثار ايجابية إلا وكانت أثار سلبية وذلك على جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذا فعلى الجزائر وبالرغم من تأخيرها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة العمل على استغلال جميع فرص المتاحة لها وبشكل جيد حتى تقلل من قيمة الآثار السلبية التي قد تمس مختلف القطاعات. ومن جهة أخرى يمكن للجزائر أن تستغل بعض المزايا والفرص الممنوحة للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية، وهذا عن طريق مواكبة التغيرات التي تحدث على المستوى العالمي.

يمكن القول أن الحكم على هذه الآثار لانضمام الجزائر يعتبر أمرا مبكرا لأنه يعتمد على اعتبارات فعلية وليست احتمالية، منها مدى التزام الجزائر بإعادة هيكلة الاقتصاد القومي على أساس التخصص والميزة النسبية للإنتاج خلال الفترة الانتقالية وعند تنفيذ الاتفاقية وعليه يتعين على الجزائر خلال هذه المرحلة أن ترفع التحدي وتستغل الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة، وان تتجاوب مع طبيعة التغيرات المحيطة بها، وخاصة خلال فترة السماح التي يمكن أن تعطي للاقتصاد الجزائري، وذلك قصد تهيئته للمنافسة خلال المرحلة القادمة.

الخاتمة العامة:

في بوتقة الحالية و المستجدات الحديثة التي تشهدها الساحة العالمية عموما و الاقتصادية خصوصا،و في ظل النظام الأحادي القطبية الذي يقوم على مبادئ الزعامة و القوة و التحدي من أجل تحقيق الرقي و التقدم و التجديد المستمر لاستدراك أخطاء الماضي و جعلها قاعدة الانطلاقة مستقبلا ،للنهوض بالاقتصاد العالمي بما يخدم مصالح الأفراد و الجماعات ،لأن تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية مرهون بتكوين و تأهيل العنصر البشري.

وفي ظل دوامة التغيير تباينت الأنظمة الاقتصادية، إلى تغيير سياسات الكثير من الدول النامية منها الخوصصة التي كانت في الأغلبية تنتهج النظام الاشتراكي، الذي نقول عليه انه غير ناجح لكن يحتاج إلى تسيير رشيد ورقابة صارمة تسهر في تطبيق القوانين والقواعد التي تتخبط في أزمة سوء التسيير.

و أهم ما يميز هذه السياسة الإصلاحية أنها شهدت انتشارا عالميا مذهلا، و ظهرت في مختلف الاقتصاديات، حيث حققت في الدول المتقدة نجاحا باهرا، و ارتقت بالمؤسسات إلى درجة المثالية، و نظرا لهذا النجاح تبنتها مختلف الدول العالم الثالث رغبة في التخلص من التخلف و تبعاته ،و القضاء على الآليات التي تحدده.

ومن بين الدول التي غيرت سياستها الاقتصادية نجد الجزائر تبنت مجموعه من الإصلاحات ألاقتصاديه (الخوصصة) إلا أنها تبدو أنها قد خرجت عن سيطرة الحكومة نتيجة المحيط الاقتصادي، لتصحيح الوضع في اتخاذ جملة من التدابير: اولأ، الفصل بين الدولة و خوصصة ملكية القطاع العمومي. يعني فصل الاشتباك بين السياسة والاقتصاد. وثانيا، فرض تغيير مناهج التسيير التي أظهرت محدوديتها في إدارة الاقتصاد الوطني. وثالثا، إظهار مدلول أيدلوجي للسلطة في إقامة سوق اقتصادي وتنظيم السوق والخروج من أزمة المراحل الانتقالية. ورابعا، وهو الأهم ومفقود في ملف الإدارة الإصلاحات إعطاء لون للدولة الذي يتوقف عليه نجاح مستقبل نقل ملكية القطاع العمومي إلى القطاع الخاص بصفة هادئة حتى تكون انطلاقه ديناميكية في التوجه نحو اقتصاد السوق والذي فرض عليها نتيجة طلبها للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث دخلت في مفاوضات مع الإطراف المعنية لعدة سنوات تبين في الأخير عدم دخولها في المنظمة.

وهذا راجع للجزائر لم تأخذ بالعناية الكافية برنامجها لإعادة التصحيح الهيكلي ولم تضاعف من وتيرة الإصلاحات ولم تلتزم بالصرامة أكثر في اختيار سياستها الاقتصادية وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتطبيق، فان ثمن هذه الخطوة يكون أثقل بكثير من فوائده خاصة على مدى القصير، ومع هذا تبقى هذه الخطوة كتحد يواجه الاقتصاد الوطني. أما على المدى الطويل، فان التحدي الأكبر يتمثل في كيفية تغطية التكاليف الباهظة للتنمية في السنوات المقبلة.

من خلال ما سبق تقديم حوصلة نتائج هذا البحث وتوصياته وآفاقه على نحو التالي:

نتائج البحث: ويمكن تقديمها في النقاط التالية:

1 -التأكيد على أهمية القطاع العام وضرورة تحوله إلى قطاع ديناميكي، وإعادة هيكلته حتى يساير

التحولات ويتكامل مع القطاع الخاص.

2 -مراعاة الشفافية الاقتصادية الكاملة في مجالات الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة.

3 -إن مبدأ الخوصصة يقوم على أساس تقليص دور الدولة وحصره في المراقبة والإشراف على القطاع الخاص، إلى جانب اهتمامها بالأمور الكبيرة، كالأمور السياسة والإدارية، والاجتماعية والأمنية، وتدخلها تدخلها فيه يكون غير مباشر عن طريق الضرائب مثلا.

4 -سياسة الخوصصة وسيلة هامة وفعاله لتنمية الأسواق المالية وتنشيطها، من خلال طرح الأسهم فيها، فهي تساهم في شفافية عملية الخوصصة وتسريعها.

5 -برنامج الخوصصة في الجزائر هو نشاط جديد مازال في حيز التجربة، حيث أنها لا تملك جميع مقومات النجاح وبتالي فان مدى تحقيق الفائدة من الخوصصة يظل أمرا غير مضمون وفي هذا الإطار تبقى الخوصصة الجزائرية تعاني من صعوبات نتيجة لحدثتها، وبحكم الصعوبات الخارجية، وضعف الوعي الداخلي، وكان تخطي للحواجز للوصول للخوصصة أمر ليس هينا فالجزائر تخلصت من بعض هذه الحواجز لكن ليس بشكل نهائي، والمستقبل كفيل ليبرهن صحة الجزائر باختبار هذه السياسة.

6 -يتوقف نجاح هذه السياسة على كيفية تطبيقها من جهة، وعلى البيئة من جهة أخرى، والشرط الأساسي هو وعي الدولة والمشرفين على تطبيقه وحتى الجمهور.

7 -ليس من المعقول والمقبول أن يؤدي النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص لتحسين الإدارة، لان قضية الكفاءة الإنتاجية لا تتعلق بطبيعة الملكية العامة كانت أو الخاصة.

8 -الاستفادة من تطبيق هذه السياسة في بعض البلدان، نستنتج أن النجاح كان حلف الدول التي التزمت بالقوانين المنظمة للخوصصة في إطار تشريعي يخضع للرقابة القضاء، ضف إلى ذلك الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الملائمة لعملية التطبيق.

9 -إن نجاح الدول الرأسمالية في خوصصة مؤسساتها العمومية، كان له الأثر الكبير في انتهاج معظم الدول النامية سياسة الخوصصة.

10 -برنامج الخوصصة يؤدي إلى تزايد صفوف العاطلين (البطالة) وهو ما يؤدي إلى انتعاش مشاكل اقتصادية واجتماعية، تعرض امن الدولة للخطر.

11 - إن لجو الجزائر إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية والرضوخ لمطالبهما جاء من جراء اتباع سياسة التخطيط المركزي وانخفاض أسعار البترول (خاصة سنة 1996)، وارتفاع حجم المديونية الخارجية وخدماتها.

12 -هناك عدة مزايا التي يمكن للجزائر الاستفادة منها عند الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي نحصرها فيما يلي:

- رسم، وضع وصياغة سياسة الاقتصادية، تجارية وإستراتيجية تنموية بعيدة المدى معتمدة على قدرتها الذاتية بالدرجة الأول بشرط إن تكون متطابقة أو متقاربة مع شروط الالتزامات الانضمام.

- تجديد الطاقات الفكرية البشرية التي تتحكم في الإدارة الجزائرية.
- تحرير الإدارة الجزائرية من كل أشكال الضغط والمساومة (التمييز والرشوة...).
- إعطاء عناية خاصة للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية من جهة، وعلى تنمية طاقة التصديرية من جهة أخرى.
- وضع اكبر عدد من شروط الانضمام لحماية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في المدى المتوسط وهذا يتوقف على مستوى قدرة الفريق الخبراء الجزائريين المفاوضين.
- حصر كل المشاكل والإمكانيات المتاحة بالاستغلالها واستعمال الطرق العلمية لتقديرها.

التوصيات:

من خلال ما جاء في هذا البحث وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نرها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذا البحث المتواضع على النحو التالي:

1 -قبل القيام بالخوصصة يجب معالجة المشاكل المتعلقة بالمؤسسات المراد خوصصتها منها: العمال، المديونية...الخ.

2 -إعطاء قضايا العاملين درجة عاليه من الأهمية والعمل على إزالة ما قد ينشا من أثار سلبية على مستقبل العمالة ومستحقاتها، ومتابعة العمل على شراكهم في إنجاح برنامج الخوصصة.

3 -الحرص أن تستخدم عوائد الخوصصة في الإنفاق الاستثماري، ورفع كفاءة رأس المال البشري، والارتقاء لمؤشرات التنمية البشرية في مجال التعليم وتكوين الإطارات والبنية الأساسية للمجتمع.

4 -التأكد على أن تبني عملية الخوصصة قاعدة تكافؤ الفرص أمام كل من يتقدم، سواء لشراء أسهم أو التأجير للمؤسسات المراد تصفيتها، وإتاحة المعلومات الكاملة عن جميع مراحل البيع لكل مدير يرغب في الحصول عليها.

5 -الحرص على أن تؤدي عملية الخوصصة إلى نشوء أوضاع احتكارية جديدة، أي أن تنتقل من الاحتكار العام إلى الاحتكار الخاص، ويتطلب ذلك اختيار أسلوب الخوصصة المناسب لمثل هذا الهدف، وهو أسلوب الاكتتاب العام.

6 -تعتبر الخوصصة الحل الأنسب لإنقاذ المؤسسات العمومية الاقتصادية ورفع الاختناق عنها، ولضمان تحقيق الأهداف المسطرة لهذا البرنامج والسير الجيد له.

7 -يستوجب على الحكومة الجزائرية أن تعكف على دراسة مختلف الآثار الإيجابية والسلبية بالتعاون مع الخبراء والمختصين في شؤون المنظمة العالمية للتجارة بغية التصدي وتفادي مختلف الآثار السلبية التي ستنجم عن تطبيق مختلف اتفاقيات المنظمة، وتعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة والفرص التي تقدمها المنظمة للدول النامية.

8 -ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية متكاملة تتماشى مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية، وتتكيف بمرونة مع القيود التي تفرضها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، بغية الدخول والاندماج في الاقتصاد العالمي اعتمادا على ما يتوفر في الجزائر من ميزات نسبية علميا وتكنولوجيا.

9 -دعم خطوات تحرير التجارة بتسهيلات كثيرة ومتنوعة، كالتخفيض في التعريفة الجمركية لمختلف السلع على مدى السنوات العشر القادمة، وإلغاء الإجراءات الرمادية، وكذا الامتناع عن إعادة إدخالها. وأصبح هدف النظام الجديد إقامة قيود تعريفية بدلا من القيود الكمية مع التنفيذ التدريجي لها، والتقليل من التمييز لبعض المجالات التي تحض بها التجمعات التجارية الإقليمية، وتسطير برامج زمنية للتفاوض قصد الوصول على المزيد من الإجراءات لتحرير وفتح الأسواق.

10- وضوح وإحكام وتفصيل لقواعد وإجراءات النظام الجديد، مما يؤدي حتما إلى القضاء على الكثير من المنافذ المثيرة للنزاعات والخلافات بين الدول، وبالتالي فرض الالتزام والانضباط على المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

11- وضع معايير للمؤسسات التي يجب ان تظل بيد الدولة، ولا تخوصص لأسباب إستراتيجية أو اقتصادية أو اجتماعية ومن هذه المعايير:

- المؤسسات ذات البعد الاستراتيجي.
- الموسسات ذات العبد الاجتماعي.
- المؤسسات التي تحقق أرباح تعمل على أسس تجارية وخصوصا الخدمات.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في دراستنا موضوع الخوصصة والذي يعد كأحد الوسائل المعاصرة في إطار الإصلاحات الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول، بدأت تطبيق سياسة الخوصصة تدرجيا وهذا ما فتح المجال لتبني آليات السوق الحرة، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هذا ما يدفعنا لاقتراح مناقشة الإشكاليات التالية مستقبلا:

- هل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تعد نعمة أم نقمه في الوقت الرهن؟
- في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالية للتجارة كيف ستواجه التعامل مع إسرائيل؟
- مدى نجاعة فعالية المسير أو نقل ملكية من القطاع إلى القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- وما هو مستقبل القطاع العام في توجه نحو اقتصاد السوق؟

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في الإلمام بجوانب الموضوع وان نكون قد حاولنا معالجة بطريقة تلقى القبول.

الملحق رقم 1 : مفاوضات الجزائر للانضمام

ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:1996-1998

تميزت هذه الفترة بتلقي الجزائر لسلسة من الأسئلة المطروحة من البلدان المشكلة لفريق العمل والموكلة له مهمة دراسة طلب الجزائر للانضمام، وهذه الأسئلة موزعة كما يلي:

الولايات المتحدة الأمريكية: 170 سؤال تخص التعرف على سياسة الجزائر في مختلف الميادين.

دول الاتحاد الأوربي: 124 سؤال تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري، وبعض الأسئلة حول الملكية الفكرية والنظام الجبائي والنظام الجمركي والمصرفي وغيرها.

سويسرا: 33 سؤال، كانت تدور حول النظام الضريبي الجزائري ونشاطات البنوك والتأمين وحركة رؤوس الأموال وغيرها.

اليابان: 09 أسئلة.

أستراليا: 08 أسئلة.

هذه الأسئلة كانت كتابية، كما أن الإجابة عنها كانت من طرف الجزائر كتابية، حيث بلغ عدد الأسئلة المطروحة نحو 500 سؤال. وفي 23 أفريل 1998 اجتمع رسميا ولأول مرة الفوج المكلف بانضمام الجزائر للمنظمة مع الوفد الجزائري في جينيف (Jenève) لدراسة المذكرة والردود على الأسئلة، وبعد هذا الاجتماع وجه من جديد 120 سؤالا، ثم ظهرت صعوبات اقتصادية ومالية سنة 1998 مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تأجيل المفاوضات إلى غاية2001.

المرحلة الثانية: 2001- 2002

لقد تقرر إنعاش الملف واستئناف المفاوضات وهكذا وضع في جويلية 2001 هيكل لتسيير وتفعيل ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة، وفي شهر فيفري 2002 قدمت الجزائر لأول مرة عروضا أولية فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، ثم عقد اجتماع مرة ثانية مع فوج العمل، وبعد الاجتماع تلقت الجزائر سلسلة من 353 سؤال تتمحور حول دراسة المنظومة القانونية الخاصة بالبلد في كل الميادين لمعرفة ما يخالف الأحكام والقواعد والاتفاقيات المؤسسة عليها المنظمة العالمية للتجارة والاستفسار عن التناقض وهل هناك رغبة من أجل إلغاء العائق أم لا.

في شهر أفريل 2002 قدمت الجزائر وثائق استكمالية خاصة بالهيكل الجديد للتعريفة الجمركية، ووثائق أخرى حول مطابقة التشريعات القانونية الجزائرية مع أحكام المنظمة.

المرحلة الثالثة: 2002- 2005

شهدت المفاوضات في هذه الفترة تقدما ملحوظا، حيث تميزت بانتهاء مرحلة توجيه الأسئلة في جوان 2002، وانتهت المفاوضات المتعددة الأطراف، وانتقلت الجزائر إلى مرحلة المفاوضات البينية (الثنائية) والتي تخص التجارة في السلع الزراعية والصناعية وكذا الخدمات وتحرير الأسعار.

وللإشارة فإن الجزائر وبعد لقاء العمل الرابع في 15 نوفمبر 2002 قد تلقت سلسلة أخرى من الأسئلة تضم نحو 112 سؤالا، وعليه يكون مجموع الأسئلة المطروحة والتي أجابت الجزائر عليها نحو 1200 سؤال وقد عقدت الجولة الثامنة من المفاوضات مع فريق العمل في 25 فيفري 2005 برئاسة الوزير الجزائري للتجارة السيد: نور الدين بوكروح، ورئيس فريق العمل (Guillermo Valles) وكانت لتقييم المفاوضات الثنائية الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق في الجزائر، حول العروض المقدمة من طرف الجزائر حول السلع والخدمات في مارس 2002، والعروض المعدلة الموزعة على الأعضاء في 18 فيفري 2005، وتم مراجعة بعض التشريعات خلال نفس الجولة.

رغم كل هذا فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية في شهري أفريل/ ماي 2005 سلسلة من الأسئلة تتكون من 20 سؤالا تدور حول تحرير قطاع الخدمات، حقوق الملكية الفكرية والجوانب المرتبطة باتفاق الحواجز الفنية للتجارة (O.T.C) ، وطالبوا الوفد الجزائري بالمزيد من التوضيح عليها، و 06 أسئلة أخرى مكتوبة خاصة بالقانون الجديد للتقييس، وبعض النصوص القانونية حول تقييم النوعي ومراقبة السلع المتداولة في السوق الجزائري.

جولات التفاوض بين الجزائر وأعضاء (O.M.C)، وكذا طبيعة المواضيع المدرجة على طاولة المفاوضات.

ACCESSIONS Algérie

Etat d'avancement des travaux du groupe de travail de l'accession de l'Algérie.

Pour toute explication, voir: "Comment devenir Membre de l'OMC"

1- Demande d'accession	3 juin 1987
2- Création du Groupe de travail Président: S.E.M. Guollermo Valles Galmez (Uruguay)	17 juin 1987
3- Aide- mémoire	
4- Questions et réponses	11 juillet 1996
5- Réunions du Groupe de travail	17 octobre 1997 23 avril 1998 7-8 février 2002 6 mai 2002 15 novembre 2002 20 mai 2003 28 novembre 2003
6- Autres documents	25 juin 2003
a) Questions et réponses additionnelles	22 janvier 1998 15 décembre 1998 4 février 1999 21 mars 2002 25 mars 2002 18 avril 2002 10 octobre 2002

	10 février 2003
	27 janvier 2003
	7 mars 2003
	17 octobre 2003
	17 novembre 2003
	2 décembre 2003
	17 mars 2004
b) Secteur agricole (WT/ ACC/ 4)	16 novembre 2004
	30 janvier 1998
	8 avril 2002
	14 novembre 2002
c) Secteur des services (WT/ ACC/ 5)	18 mai 2004
	4 février 1998
d) SPS/ OTC (WT/ ACC/ 8)	22 avril 2002
	11 septembre 2001
	22 avril 2002
	7 mars 2003
e) ADPIC (WT/ ACC/ 9)	22 avril 2002
f) Plan d'action législatif	22 août 2001
	22 avril 2003
	11 octobre 2002
	19 avril 2004
	20 avril 2004
7- Négociations sur l'accès aux marchés	
Offre pour les marchandises	8 février 2002
	18 septembre 2003
Offre pour les services	8 mars 2002
	15 juin 2004
8- Résumé factuel	14 mai 2003
9- Parties d'un projet de rapport du Groupe de travail	1er juin 2004

مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الجزائر لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

GROUPE DE TRAVAIL DE L'ACCESSION DE L'ALGERIE

Président: S.E.M.C. Pérez del Castillo (Uruguay).
Composition:

Argentine	**Maroc**
Australie	**Mexique**
Brésil	**Nouvelle- Zélande**
Bulgarie	**Paraguay**
Canada	**Pologne**
Chine	**Qatar**
Communautés européennes et Etats membre	**République Kirghize**
	République Slovaque
Corée, Rép. De Croatie	**République Tchèque**
Cuba	**Suisse**
Egypte	**Taipei chinois**
Etats- Unis	**Thaïlande**
Inde	**Tunisie**
Israël	**Turquie**
Japon	**Uruguay**
Malaisie	**Venezuela**

Mandat:

Examiner la demande d'accession du gouvernement algérien à l'Organisation mondiale du commerce au titre de l'article XII, présenter au Conseil général des recommandations comportant éventuellement un projet de Protocole d'accession.

الملحق رقم 02: بعض الأسئلة المطروحة على الجزائر وأجوبتها

السؤال (1):

هل بإمكان الجزائر إثبات عدم وجود تمييز بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي؟

الجواب:

نصت المادة 38 من الفقرة 6 من قانون الاستثمار، أن الشخصيات الطبيعية والمعنوية الأجانب، تتلقى نفس المعاملة التي تتلقاها الشخصيات الطبيعية والمعنوية الجزائرية.

السؤال (2):

هل يعتمد بروتوكول الانضمام على التشريع الجزائري ؟

الجواب:

لا يوجد أسلوب خاص في التشريع الجزائري يفرض على الجزائر الانضمام لاتفاقية دولية في نطاق قانوني، بل التشريع الوطني يكمل كل اتفاقية أو انضمام بمصادقة رئيس الجمهورية.

السؤال (3):

ما هو تفسيركم لتحديد الأسعار إداريا؟

الجواب:

يتم تحديد بعض أسعار السلع والخدمات إداريا، بعد مراجعة الأسعار ا لحالية للمؤسسات المعنية بتسيير التجارة.

السؤال (4):

هل تطبق القيود الكمية على كل المنتجات؟

الجواب:

لا تطبق القيود الكمية إلا على بعض المنتجات، كالمرجان وبعض النباتات الخاصة.

السؤال (5):

هل لدى أمانة المنظمة العالمية للتجارة وفريق العمل، ترجمة عن مشروع الاتفاق والمتضمن لغلق منطقة التبادل الحر المغربية.

الجواب:

لم يكن لهذا الاتفاق هدف خاص، بل هو جزء من التصريح المتضمن لإستراتيجية المغرب العربي للتطور الجماعي لخلق الاتحاد الاقتصادي، والذي تم تبيينه من طرف دول اتحاد المغرب العربي في مارس 1991 بليبيا.

السؤل(6):

ما هي الظروف والحالات التي تحتما فيها اللجوء لإجراءات غير تعريفية، وهل تطبق هذه الإجراءات على المعاملات التجارية غير الشرعية فقط ؟

الجواب:

لقد تمت دراسة ذلك في مشروع تنظيم التجارة الخارجية عبر الشروع في طلب الانضمام لمنظمة العالمية للتجارة، أما الآن فنحن بصدد تحضير مشروع دراسة وتحليل الإجراءات غير التعريفية (نظام الحصص عند التصديق والرخص).

السؤال(7):

هل يطبق نظام الرخص عند الاستيراد ؟

الجواب:

نعم

السؤال (8):

لماذا لا تخضع أسعار بعض المواد كالحليب والدقيق لنظام الأسعار الحر ؟

الجواب:

لأنها سلع قاعدية، ذات استهلاك واسع.

السؤال (9):

هل المنتجات الزراعية، تحدد أسعارها من طرف الدولة؟

الجواب:

نعم وهذا راجع لأن استهلاكها واسع، ولبعض المشاكل التي يعرفها القطاع الفلاحي.

السؤال (10):

هل الجزائر تطبق سياسة أو نظام حماية الملكية الفكرية على الكمبيوترات والأعمال السينمائية وجغرافية والفنون؟

الجواب:

التشريع الجزائري يعطي للمؤلف كل حقوقه، ويمنع أي استعمال أو استغلال لأعماله ومنتجاته.
كما طرحت أسئلة أخرى حول الخوصصة، وسعر صرف الدينار الجزائري، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، كما طرحت إسرائيل سؤالا واحد ا، حول مقاطعة الجزائر لدولة إسرائيل، وكان جواب الجزائر بأن هذه المقاطعة هي سياسية بصفتها بلد عضو في جامعة الدول العربية.

بعض الأسئلة الإضافية وأجوبتها (مذكرة 2002).

السؤال (1):

ماذا عن فتح و خوصصة المؤسسات العمومية العاملة في قطاع الطاقة؟

الجواب:

إن مسار الإصلاحات الخاصة بقطاع الطاقة والمناجم يعرف مرحلة جديدة خلال السنتين الأخيرتين (2000-2001) بعد تلك التي عرفتها في (1986-1991)، وفي هذا المجال فإن برنامج الحكومة يحث على تطوير القطاع وذلك بالاعتماد على الشراكة، بإشراك رؤوس الأموال الخاصة، الوطنية والأجنبية كما تم رسم سياسة جديدة مبنية على تحديد نشاطات قطاع الطاقة والمناجم برفع الاحتكار على القطاع والتخلي عن ضمانات تمويل استثمارات المؤسسات العمومية.

السؤال (2):

هل بإمكان الجزائر أن تقدم لنا بالتفصيل حقوق الاستهلاك الداخلي، معناه قائمة المواد المعنية وقيمة الرسم؟

الجواب:

إن حقوق الاستهلاك الداخلي هي:

- الرسم الداخلي على الاستهلاك La TIC
- الرسم على المواد البترولية
- حقوق التداول
- حقوق الضمان

وتطبق هذه الرسوم بنفس الطريقة التي تطبق بها على المواد المستوردة. وتم إرفاق هذا الجواب بقائمة المواد والرسوم المطبقة عليه.

السؤال (3)

ما هو معدل الرسم على الذبح المطبق على استيراد الحيوانات الحية؟ وهل هذا الرسم مطبق على حيوانات التربية المحلية ؟

الجواب:

إن الحيوانات الحية المستوردة لا تخضع للرسم على الذبح، ولكنها تخضع للرسم على القيمة المضافة (TVA) وذلك بمعدل مخفض 7%.

السؤال (4): لقد كتب أن رسما نوعيا إضافيا تم اعتماده منذ 1991 وسوف يحذف بإدماجه في تعريفة وحيدة جمركية.

الجواب:

لقد تم إلغاء الرسم النوعي الإضافي بقانون المالية التكميلي لسنة 2001 والذي دخل حيز التطبيق في 19 جويلية 2001.

السؤال 05:

كيف تتوقع الحكومة الجزائرية استعمال الصندوق الممول من مداخيل المحروقات ؟

الجواب:

أنشأت المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 حساب توجيه خاص تحت عنوان صندوق تنظيم المداخيل الممول عن طريق القيم الجنائية الفائضة والناتجة عن مستوى أسعار المحروقات المرتفعة بالنسبة للتوقعات المتضمنة في قانون المالية.

السؤال 06:

يرجى توضيح سياسات ومستويات الأسعار المطبقة بالنسبة للغاز والكهرباء كما هو الحال بالنسبة للصناعة والتصدير ؟

الجواب:

قبل القانون الجديد، كانت سياسة الأسعار فيما يخص الكهرباء والغاز تتمثل في العمل تدريجيا على جعل

الأسعار والتكاليف الهامشية في نفس المستوى.

السؤال 07:

هل توفر الجزائر الغاز للمؤسسات المحلية بأسعار متباينة؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى توضيح هذه السياسة؟

الجواب:

إن سعر الغاز الموفر للمؤسسات المحلية هو السعر المقنن بمرسوم، ليس سعرا تمييزيا مهما كانت المؤسسة الزبونة. وهذا السعر يختلف عن سعر الغاز الموجه للتصدير لأنه يخضع للمفاوضات بين المنتج للغاز وزبائنه كما يخضع أيضا لشروط السوق الدولي.

السؤال (08):

هل بإمكان الجزائر تحديد الهيئة القضائية المكلفة بالمسائل التجارية؟

الجواب:

تقدم المسائل التجارية أمام الهيئة التجارية للمحكمة، والمكونة من قاض (رئيسا) ونائبين (تجار) كمستشارين، ويكون الطعن في الحكم أمام الغرفة التجارية والبحرية للمحكمة العليا.

السؤال (09):

اشرح وفسر نشاط ودور الديوان الجزائري للحبوب L'OAIC ؟

الجواب:

يجب الإشارة إلى أن تجارة الحبوب قد تم تحريرها كليا ابتداءا من 1997، وعليه فالديوان الجزائري للحبوب L'OAIC لا يتمتع بامتيازات خاصة ولا يحتكر النشاط.

ولقد تم منذ ذلك التاريخ إعادة هيكلة هذا الديوان تحت شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC)، (المرسوم التنفيذي 97 – 94 لـ: 23 مارس 1997) بهدف تنظيم السوق.

فمهام الديوان هي تنظيم، تموين، إ ظفاء التوازن على السوق الوطني للحبوب ومشتقاتها لفائدة المنتجين والمستهلكين.

كما يقوم الديوان بخدمة عمومية فهو مكلف بـ:

- ضمان جمع وتخزين الإنتاج الوطني بواسطة التعاونيات، والعمل والسهر على التأكد من الدفع نقدا وفورا لكل المحاصيل.
- تمويل وتنفيذ برامج النشاط الخاصة بتنمية وتطوير زراعة الحبوب.
- إعداد وتسيير – لحساب الدولة – مختلف ميكانيزمات تنظيم وتوازن أسعار الحبوب ومشتقاتها.
- السهر على تكوين وتنظيم المخزون والاقتراح عبر وحداته المهنية ميكانيزمات تحديد أسعار الحبوب ومشتقاتها.

السؤال (10):

هل تعتبر خوصصة الملكية العقارية وسيلة مميزة لإنعاش السياسة الفلاحية ؟

الجواب:

إن الإصلاحات المعتمدة في السنوات الأخير ة، كرّست خوصصة العقار الفلاحي وهذا لتحفيز المبادرات وتحرير نشاط الفلاحين.

وعليه فلقد تم وضع الأراضي التابعة للدولة تحت تسيير خاص، فهي موضوع مشروع قانون حول التنازل على المدى الطويل لهذه الوحدات الفلاحية.

هذا التنازل يمنح للفلاحين المستفيدين من حرية المبادرة للاستغلال الأمثل لكل الموارد،

سواء أكانت وسائل تمويل عادية أو اللجوء للشراكة مع المستثمرين الخواص المحليين أو الأجانب.

السؤال (11):

استنادا للجواب على السؤال رقم 86 المبعوث للمنظمة العالمية للتجارة في 1997. هل يمكن إيفادنا بتفاصيل تطور عملية رفع الاحتكار ؟

الجواب:

في العشريتين الأخيرتين، باشرت الجزائر إصلاحات عميقة حتى تتمكن من وضع ميكانيزمات اقتصاد السوق.

أهم ما ميز هذا التطور، مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تحرير الأسعار، ورفع الاحتكار عن التجارة الخارجية وفتح رأسمال المؤسسات العمومية لمساهمين خواص.

إن الأمر الجديد الصادر في أوت 2001 حول الخوصصة، يوسع مجال الخوصصة لكل المؤسسات العمومية مهما كان ميدان نشاطها، فلقد قدم تسهيلات لإجراءات الخوصصة واعتماد قواعد الشفافية واحتر ام بصفة خاصة لمبدأ العدالة والمنافسة. كما يعطي هذا الأمر كل الضمانات للاستثمار في عملية الخوصصة، وبصفة أخص حق تحويل الإيرادات، كما يمنح امتيازات لكل المتعاملين الملتزمين بالحفاظ على مناصب الشغل.

كل النصوص التطبيقية لهذا الأمر تم اعتمادها وإصدارها وهي الآن حيز التنفيذ.

وبموازاة ذلك، تم فتح قطاع البريد والاتصالات للر أسمال الخاص، الوطني والأجنبي ابتدءا من 2001، إن تحرير هذا القطاع مستمر، وتم اعتماد سلطة ضبط للقطاع (ARPT)) ، مهمتها الأساسية ضمان مناقشة عادلة بين المتعاملين.

وفي ميدان الهاتف النقال، تم منح رخصة ثانية (GSM) لمتعامل أجنبي.

أما في الهيدان المنجمي، فلقد تمت الموافقة على قانون جديد للمناجم في 2001/07/03 الذي يشجع المتعاملين المحليين والأجانب على الاستثمار في هذا الميدان دون تمييز.

كما أعدت الحكومة مشروع قانون حول فتح سوق الكهرباء، وبالتالي يمكن تحرير توزيع الكهرباء وتنازل القطاع العمومي عنه، الذي بقي محتكرا لهذا القطاع منذ 35 سنة.

السؤال (12):

هل يمكن للجزائر أن تقدم معلومات حول ضرورة التوطين البنكي؟

الجواب:

إن التوطين المسبق للواردات ضروري لأنه يضمن متابعة جيدة لإحصائيات التجارة الخارجية والتدفقات المالية وبذلك يتم إعداد ميزان المدفوعات على أسس أكثر فعالية.

السؤال (13):

هل بامكان الجزائر الشرح بالتدقيق كيف يمكن للتوطين الحد من النشاطات غير الرسمية ؟

الجواب:

إن التوطين البنكي يلزم على كل تدفق مادي (تحويل مادي) تدفقا ماليا يحول عبر القطاع البنكي. كما أن إثبات التحويل المادي عند الجمركة يتم بواسطة رقم التسجيل ورخصة التوطين الذي يحمله العقد أو الفاتورة. هذا ما يجبر كل نشاط غير رسمي، الدخول إلى القطاع الرسمي.

السؤال (14):

ما هي الإجراءات والمصاريف الناجمة عن التوطين البنكي؟

الجواب:

تختلف المصاريف المتعلقة بالتوطين من بنك لأخر، فشروط البنك المطبقة على هذه العمليات تعتمد أساسا على مدى معرفة الزبون ومستوى الثقة به.

السؤال (15):

هل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون، الأجانب والمحليون يتم التعامل معهم دون تمييز في ميدان التوطين ؟

الجواب:

لا يمكن توطين الاستيراد إلا للأشخاص المعنويين (محليين أو أجانب) مسجلين في المركز الوطني للسجل التجاري، كما أنه لا يعني هذا إلا الأشخاص المعنويين الأجانب المقيمين بالجزائر أي الذين يملكون مقرا بالجزائر.

السؤال (16):

رغم الجهود المبذولة من أجل تحرير تجارتها منذ 1994، فالجزائر تشترط دائما على كل مؤسسة اقتصادية سجلا تجاريا وتوطينا لدى بنك وسيط معتمد.

وضحوا من فضلكم ما هي نتائج هذه الشروط بالنسبة لمؤسسة أو شخص يريد القيام بعملية استيراد ؟ ولماذا يجب إتباع هذه الإجراءات للسماح لمؤسسة وطنية أو أجنبية بالاستيراد أو التصدير؟

ما هي الإجراءات الواجب إتباعها للحصول على سجل تجاري، مع إعطائنا كل المعلومات المتعلقة بالمصاريف الواجب دفعها وقائمة الوزارات المعنية الواجب الاتصال بها؟

الجواب:

يجب التسجيل في السجل التجاري على كل:

-تاجر، شخصية طبيعية أو معنوية.

-مؤسسة تجارية أو ذات طابع صناعي أو تجاري.

-مؤسسة صناعية أو تجارية، مقرها بالخارج، ولها وكالة أو فرع بالجزائر.

-مؤسسة حرفية أو مقدمة لخدمات، طبيعية أو معنوية .

-مستأجر مسير لمحل تجاري

-كل شخصية معنوية تجارية الشكل، وهدفها تجاري، مقرها بالجزائر، أو تفتح وكالة أو فرع بالجزائر.

أما شروط التسجيل بالسجل التجاري فهي مرتبطة بالنشاط التجاري وطبيعته، مكان النشاط و الشخصية المعنية.

السؤال(17):

من فضلكم قدموا لنا قائمة السلع التي تخضع إلى ترخيص مسبق أو مصادقة تقنية، حتى يسمح لها بالاستيراد ؟

الجواب:

إن استيراد بعض مواد التجميل وال نظافة الجسدية، بعض المواد السامة والخطيرة، بعض المواد الغذائية للتداوي، ماء جافيل، الألبسة القديمة، المواد الصيدلانية ، أسلحة الصيد، المواد المكتبية والمواد الحيوانية والنباتية، تخضع لترخيص مسبق من المصالح المعنية، وقائمة المواد السامة والخطيرة فهي موضحة في الملحق.

السؤال (18):

اشرح بالتفصيل عبارة " مواد غذائية إستراتيجية " ؟

الجواب:

ونعني بها تلك المواد الواسعة الاستهلاك، والتي تمثل مواد قاعدية في نظام الاستهلاك الجزائري (الحبوب، الحبوب الجافة، الحليب، بطاطا).

السؤال (19):

لماذا تم تحديد الأسعار الأدنى (الدنيا) لتصدير التمور والجلود الخامة؟

الجواب :

إن تحديد الأسعار الأدنى لهذه المواد عند التصدير تم إعدادها بالرجوع للأسعار العالمية، حتى نستطيع الحد من ظاهرة تهريب رؤوس الأموال من خلال تخفيض القيم والأسعار من طرف المصدرين في الفواتير (Sous Facturation)، وبالتالي الحد من الغش الجبائي.

السؤال (20):

من فضلكم اشرح إجراءات تحديد سعر أدنى للتمور والفضلات الحديدية ؟

الجواب:

هذه الأسعار محددة كما يلي:

- بالنسبة للتمور: حسب السعر العالمي للتمور الجزائرية.
- بالنسبة للفضلات الحديدية وغير الحديدية: حسب الأسعار في البورصة
- بالنسبة للجلود: وفق الأسعار في الأسواق العالمية.

السؤال 21:

هل يمكن للجزائر أن تضمن انفتاحا وشفافية في إطار المشروع المتعلق بالقوانين التقنية، المقاييس الخ...؟

الجواب :

إن مشروع القانون حول التقييس، المتضمن في برنامج الإصلاحات التشريعية الذي قدمته الجزائر لأمانة المنظمة العالمية للتجارة، سيدمج الالتزامات المتعلقة بالشفافية.

السؤال 22:

هل القوانين التقنية والمقاييس تتطابق مع المقاييس الدولية؟ إذا كانت هناك استثناءات يرجى التبرير؟

الجواب :

إن المقاييس والقوانين التقنية المطبقة في الجزائر تتطابق مع المقاييس الدولية.الاستثناءات عندما تكون، تخص الغش، الصحة أو حماية المستهلك.

السؤال (23):

فيما يخص حقوق المؤلف والحقوق المشابهة، قامت الجزائر في السنوات الأخيرة، بإعداد برنامج تنظيمي شامل مطابق وموافق للاتفاقات حول (Les ADPIC)، وذلك من خلال اعتماد الأمر رقم 97-10 المؤرخ يوم 06 مارس 1997 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المشابهة، هذا شيء جيد لكن يجب إتمامه، وهذا بمساهمة الجزائر في الاتفاقات الدولية والمعاهدات الجهوية الثنائية، فالجزائر انضمت إلى اتفاقية بارن (La Convention de Parne) في ميدان الملكية الفكرية للمنتوجات الأدبية والحرفية، لكن يجب عليها الانضمام لاتفاقية روما (La Convention de Rome) لحماية الفنانين المترجمين والمنفذين، منتجي القصص، وهيئات التوزيع الإذاعي لـــ 1961.

الجواب:

إن الجزائر قد انطلقت فعليا في مسار الانضمام لاتفاقيات روما.

السؤال (24):

فيما يخص الماركات الصناعية والتجارية، تشيرون إلى " أن الماركة التي تسجل، يجب أن تستعمل في السنة الموالية لتاريخ إيداع الماركة " وهذا مجحف حسب المادة 19 المتعلق بالاتفاقيات حول ADPIC والذي ينص على أن التسجيل لا يلغى إلا بعد ثلاث سنوات من غير استعمال الماركة المودعة؟ نرجو توضيحات إضافية حول هذا الموضوع ؟

الجواب:

إن التشريع الحالي المتعلق بالماركات، يفرض بالفعل استعمال الماركة المسجلة في السنة الموالية (على الأكثر) لإيداعها.

وهذا لا يتوافق مع اتفاقيات ADPIC، فقمنا بإيداع مشروع قانون، نراجع فيه النصوص التشريعية والتنظيمية، ويكون فيه آجال الاستعمال 3 سنوات حتى يتماشى مع اتفاقية حول ADPIC .

السؤال 25:

الرجاء منكم تعيين وتبيان وظائف الهيئات الحكومية الجزائرية التي لها سيادة في مجال تطبيق حقوق الملكية الفكرية؟

الجواب:

هناك عدة هيئات منها:

- المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI) ويهتم بحماية الاختراعات، ماركات الصناعة والتجارة، الرسوم والنماذج، التسميات الأصلية والرسومات الخاصة للمسالك المدمجة.

- الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA) وهي هيئة عمومية مزودة بشخصية معنوية والاستقلالية المالية، ويوجد تحت وصاية وزارة الإعلام والثقافة.

مهامه محددة بالمنشور رقم 97-10 المؤرخ في 1997/3/6 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة والمرسوم التنفيذي رقم 98-366 المؤرخ في 98/11/21 وهي:

* جمع تصريحات الأعمال الفنية والخدمات والعمل على تعريفها.
* تحصيل الاتاوات مقابل تصريحات الاستغلال المقدمة للمتعاملين العموميين للخدمات والأعمال الفنية.
* التوزيع الدوري للاتاوات المحصلة لصالح المستفيدين الذين كانت أعمالهم أو خدماتهم محل استغلال.
* تمثل أمام القضاء أصحاب الحقوق في حالة اعتداء على حقوقهم.
* ضمان مساعدة اجتماعية وقانونية للمؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة.

السؤال 26:

يرجى منكم توضيح العقوبات المدنية والجنائية المنصوص عليها في القانون الجزائري في حالة تقليد الماركات.

الجواب:

[أنظر المواد 28 إلى 39 للمنشور رقم 66-57 المؤرخ في 1966/3/19 المتعلق بالماركات الصناعية و التجارية]

الإجراءات المدنية المتعلقة بالماركات تودع لدى المحاكم.

فالمادة 28 تنص على أنه في حالة تقليد أي ماركة يعاقب بغرامة تتراوح بين 1000 دج و20.000 دج و/أو عقوبة الحبس لمدة تتراوح من 3 أشهر إلى 3 سنوات.

السؤال 27:

يرجى منكم تحديد الإجراءات التي تسمح لأصحاب الحقوق، بتوفير إمكانية مراقبة وتفتيش السلع المحجوزة من طرف الجمارك طبقا للمادة 57 من الاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية (ADPIC) .

الجواب :

بمقتضى المادة 10 للقرار المذكور أعلاه، يرخص مكتب الجمارك للطالب والأشخاص المعنيين، إمكانية تفتيش السلع المحجوزة.

السؤال(28):

فيما يخص البريد والاتصالات ما هي شروط الحصول على الرخص ؟ من الذي يقدم هذه الرخص وبأي طريقة؟ وما هي المعايير المعتمدة لتسليم الرخص؟

الجواب:

تسلم الرخصة لكل شخص طبيعي أو معنوي الذي يتعهد بالالتزام بكل الشروط في تقديم واستغلال هذه الخدمات.

هذه الشروط محددة من طرف سلطة ضبط البريد والاتصالات (L'ARPT) خاصة فيما يتعلق بـــ:

- احترام السرية، والحياد تجاه الرسائل المرسلة.
- احترام مبدأ عدم التمييز بين المستعملين واحترام المنافسة الصحيحة والعادلة
- تأسيس شركة وفق القانون الجزائري.

السؤال (29) :

هل يمكن الطعن في قرارات هذه السلطة ARPT ؟

الجواب :

نعم، يمكن الطعن، ويكون أمام مجلس الدولة.

السؤال 30

فيما يخص التأمينات، هل الجزائر تسمح بإنشاء الفروع ؟

الجواب:

المادة 215 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 تنص أن شركات التأمين وإعادة التأمين يجب أن تأخذ احد الشكلين:

- شركات مساهمات
- شركات ذات طابع تعاوني
- والفرع هو هيئة تجارية تنشأ من طرف المؤسسة، تتمتع باستقلالية بالنسبة للمؤسسة الأم، لكن تابعة لها قانونيا.
- إذن إنشاء الفروع أمر مقبول.

السؤال 31:

هل يمكنكم التأكيد على أن النصوص التطبيقية التي تنص على توضيح الأنظمة المطبقة للخدمات البريدية وللبريد قد تم توزيعها ؟

الجواب:

لقد تم تحديد الأنظمة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-418 المؤرخ في 2001/12/20 والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 02-44 المؤرخ في 2002/01/14 المحدد للإتاوة السنوية المطبقة على المتعاملين الحاصلين على ترخيص الاستغلال لخدمات البريد.

السؤال 32:

يرجى تقديم توضيحات حول المعالجة الوطنية المنطبقة على المتعاملين الأجانب؟

الجواب :

إن الهدف من القانون هو تنمية وتوفير خدمات البريد ذات نوعية مضمونة في ظروف موضوعية، شفافة وغير تمييزية [المادة 1 من القانون 03-2000].

السؤال 33:

هل الخدمات السريعة مراقبة من طرف هيئة الضبط للبريد والمواصلات ؟

الجواب:

نعم، بموجب المواد 13 و64 من القانون، تقوم هيئة الضبط للبريد والمواصلات بمراقبة وتنظيم سير البريد.

السؤال 34:

هل يمكن مستقبلا للمتعاملين الأجانب إقامة شبكاتهم الخاصة ؟

الجواب:

إن القانون 03-2000 المؤرخ في 2000/08/05 يسمح بإقامة استغلال أو توفير خدمات بريدية، غير تلك المحددة في نظام الحصر.

السؤال 35:

ما هو الدور الحقيقي لهيئة الضبط للبريد والمواصلات المحددة في الصفحة 94 ؟

الجواب :

إن مهام هيئة الضبط للبريد والمواصلات محددة في المادة 13 من القانون وهي تهتم بما يلي:

- السهر على وجود منافسة موضوعية وشريفة على مستوى السوق البريدي.
- تحكيم النزاعات بين المتعاملين أو مع المستعملين.

الملحق رقم 3 : محتوى المذكرة وتحليلها

المذكرة هي تقرير شامل ومفصل للوضعية الاقتصادية للدولة الراغبة في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مع عرض لسياستها الاقتصادية والتجارية، تودع لدى أمانة المنظمة، مرفقة بوثائق رسمية تراها الدولة المعنية ضرورية للتعرف أكثر على القوانين المسيرة لاقتصاد ها، ثم توزع نسخ من المذكرة على الأعضاء وتقدم أسئلة كتابية تجيب عنها الدولة الراغبة في الانضمام، و عندها تنطلق المفاوضات الثنائية مع

كل عضو من أعضاء المنظمة.

ولقد تم تشكيل مجلس وزاري في نوفمبر 1994 أسندت إليه بعض المهام تتمثل في:

كلف بتحضير ومتابعة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

القيام بدراسة آثار الانضمام على الاقتصاد، خاصة بعد القيام بالتخفيضات التعريفية،

تحضير مذكرة حول نظام التجارة الخارجية الجزائرية، لإيداعها لدى المنظمة من أجل الانضمام الرسمي لها في جوان 1996.

ويشترط وجوب نيل المذكرة موافقة الأغلبية (ثلثي الأعضاء)، على أن تبدأ البروتوكولات بعد ثلاثين يوما من إيداع وثيقة إقرار المجلس.

ولقد تم بالفعل تقديم المذكرة لأمانة المنظمة في 15 جوان 1996 محررة باللغة الفرنسية ، وأصبح طلب الانضمام رسميا، وشكلت لجنة وزارية كلفت بتحضير وتسيير المفاوضات بموجب تعليمة رقم 95 من رئاسة الحكومة، والمؤرخة في 17 أكتوبر 1996، تتكون هذه اللجنة من 22 عضو، يترأسها وزير التجارة.

تحتوي مذكرة الانضمام على سبعة محاور أساسية سنتطرق لمحتوياتها باختصار فيما يلي:

المحور الأول:

وهو عبارة عن مقدمة شاملة عن الجزائر تتضمن مختلف جوانب الحياة السياسية، الا اقتصادية، الاجتماعية والجغرافية وغيرها.

ففي الجانب السياسي تم التطرق إلى كل المكونات الهامة فيه بدءا بالنظام السياسي المنتهج من طرف الجزائر منذ استقلال، مرورا بالأطراف الفاعلة في هذا المجال وهي الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها وبرامجها، والتي تسعى إلى تنشيط الساحة السياسية وتفعيلها سواء أكانت في السلطة أو في المعارضة.

وهناك عنصر لا يقل أهمية عن سابقيه وهو الهيئات الرسمية في الجزائر وعلى رأسها البرلمان بغرفتيه، والذي يعمل على تنظيم المجتمع وتطويره من خلال سنه للقوانين والتشريعات المختلفة ، والتي تمس كل جوانب الحياة.

أما الجانب الثاني فهو الجانب الجغرافي والذي تم فيه تسليط الضوء على الموقع الإستراتيجي الذي تحتله الجزائر، والتي تعد همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا مما يؤهلها لكي تكون شريكا هاما في المستقبل، ثم المساحة الشاسعة التي تحتلها والتي تحتوي على ثروات طبيعية هائلة، بالإضافة إلى عنصر هام وهو السكان، فبالرغم من كثافتها نسبيا إلا أنها تمثل خزانا هاما من اليد العاملة إذا ما أحسن استغلالها في إطار إستراتيجية فعالة في مجال الشغل.

إضافة إلى هذا تم التطرق إلى عناصر أخرى تنطوي تحت هذا الجانب كالديموغرافيا وتطورها، وهيكلة السكان حسب الأعمار ومعدل الوفيات وغيرها.

حتى الجانب الثقافي أخذ حصته في هذا الفصل، حيث تم إبراز أهم مكوناته والتي تتمثل في الدين واللغة وعادات وتقاليد المجتمع.

المحور الثاني:

ويشمل نظرة عامة عن الا اقتصاد الجزائري من خلال كل المراحل والتطورات التي شهدها منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، وقد تم التعرض فيه لأهم محاور هذا الجانب الهام كالسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر، تطور التجارة الخارجية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عرض شامل للاقتصاد الجزائري ومكانته بالنسبة للاقتصاد العالمي.

2- نظرة الجزائر للمفاوضات المتعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

3- التوجهات الكبرى للسياسات الاقتصادية وأهدافها مع الإشارة للسياسات النقدية والجنائية وأنظمة الأسعار والمنافسة.

4- الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

5- سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6- التجارة الخارجية للسلع والخدمات مع إعداد شامل للمبادلات التجارية والميزان التجاري، سعر الصرف، تطور الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي للمبادلات، بالإضافة إلى عرض التطور العام لقطاع الخدمات.

7- السياسة المنتهجة في مجال الاستثمار الداخلي والأجنبي، مع ذكر المبادئ العامة وأنظمة التحفيز.

8- سياسة الأسعار والمنافسة.

9- التجارة الداخلية للخدمات، تطورها وتوزيعها على القطاعات الكبرى.

10 معلومات حول تطور تجارة السلع والخدمات في السنوات الأخيرة، وتقديراتها في السنوات المقبلة.

11- الإطار العام لوضع وتطبيق السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية للسلع والخدمات.

12- معلومات حول الحركة المالية للجزائريين العاملين في الخارج.

13- السياسات الزراعية المعتمدة في الجزائر.

المحور الثالث:

ويشمل الإطار العام لإعداد وتنفيذ السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية فتعرض لمختلف الهيئات التنفيذية، التشريعية والقضائية، مهامها وصلاحياتها، توزيع المهام بين مختلف هيئات الحكومة، كما يشمل هذا المحور قوانين ووسائل قانونية المتعلقة بتنظيم نشاط السلطات الجمركية، متعلقة بالاستثمار الأجنبي ومتعلقة بالتجارة وتخص:

- التأسيس، الترقيم، والتنظيم.
- الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.
- التأمينات.
- نظام الأسعار ومراقبة النوعية.
- الصحة والسياحة.
- المناجم والمحروقات.
- بورصة القيم المتداولة.

كما تعرض هذا المحور للتنظيم العام للمحاكم والإجراءات القضائية سواء أكان على المستوى المدني، الجبائي، أو الإداري.

المحور الرابع:

وتطرق هذا المحور للسياسة المتعلقة بتجارة السلع فتضمن ما يلي:

تنظيم وتقنين الواردات Réglementation des importations مع الإشارة لخصائص التعريفة الجمركية الوطنية، والإعفاءات الخاصة ونظام رخص الاستيراد، وإجراءات محاربة الإغراق.

تنظيم وتقنين الصادرات Réglementation des exportations مع الإشارة كذلك إلى الإجراءات الضرورية للتسجيل للقيام بعمليات التصدير وقائمة التعريفة الجمركية، أنواع الحقوق الجمركية ومعدلاتها، إجراءات رخص التصدير وسياسات دعم وتمويل وترقية الصادرات.

السياسة الداخلية الخاصة بالتجارة الخارجية للسلع وتشمل السياسة الصناعية والأنظمة التقنية والمعايير الخاصة بترقية النوعية والمقاييس المتعلقة بالاستثمار والتي تخص قطاع التجارة والمناطق الحرة، كما تشمل كذلك كل الإجراءات المتعلقة بالأسواق والمشاريع العمومية ومراقبتها.

السياسة الخاصة بتجارة المواد الفلاحية وتتضمن الواردات والصادرات من هذه المواد والسياسات الداخلية للقطاع الفلاحي وجبايته.

السياسة الخاصة بقطاعات أخرى كقطاع المنسوجات والقطاعات الهامة الأخرى.

المحور الخامس:

ويتضمن هذا الفصل النظام التجاري للملكية الفكرية ويتفرع إلى:

عموميات والسياسات المتبعة في ميدان الملكية الفكرية مع عرض للهيئات المسؤولية على التكوين في هذا الميدان، ومشاركة الجزائر في الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الجهوية والثنائية الخاصة بالملكية الفكرية، وتطبيق مبدأ الأمة الأولى برعاية الأجانب (NFP)، ونظام الإتاوات والرسوم.

المعايير الأساسية للحماية بما في ذلك إجراءات الحيازة والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية (حقوق المؤلف، العلامات التجارية والصناعية، الرسوم والأشكال Les logos الأسماء الجغرافية).

إجراءات منع الاستعمال غير الشرعي لحقوق الملكية الفكرية.

وسائل حماية حقوق الملكية الفكرية سواء أكانت إجراءات مؤقتة أو إجراءات التصحيح الإدارية أو إجراءات جزائية. قوانين، مراسيم ووسائل قانونية أخرى خاصة بما تم ذكره أعلاه.

المحور السادس:

ويتضمن النظام التجاري للخدمات ما يلي:

– تم التطرق في هذه النقطة لعنصر النقل وما شهده من تطورات بأنواعه البري، والبحري والجوي، وكل تشريعات والقوانين التي سنها من اجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.

– لقد شهد قطاع البريد والمواصلات قفزة نوعية من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع، وهذا من اجل بلوغ الأهداف المسطرة.

– حرية الإعلام المكتوب ويظهر من خلال ظهور عناوين كثيرة ومختلفة الروئ، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من اجل مواكبة العدد الهائل للصحف والجرائد المتزايد.

إلا أن سلطة الدولة مازلت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.

– إن إلغاء الاحتكار للوكالة الوطنية للنشر والإشهار أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعمل على تعزيز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

– تعد المصالح المالية عاملا هاما في التنمية الاقتصادية، وهذا الدور الأساسي المنوط بها، ولهذا فان فتح مجال للخواص كان ضروريا لتحقيق العبء على القطاع البنكي الموجود خصوصا مع ظهور قانون النقد والعرض سواء في مجال البنوك والتأمينات.

– السياسات المنظمة للتجارة الخدمات.

– ترتيبات الدخول للسوق الوطني.

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	يوضح مبادئ الخوصصة	08

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	أساليب الخوصصة	15
02	أبعاد الخوصصة البنيوية	23
03	أهم الطرق المستعملة للخوصصة في الجزائر	43
04	بعض المؤسسات المعلن عن خوصصتها عام 2003	54
05	واردات الجزائر خلال عامي 2004 ــ 2005	54
06	مؤشرات التجارة الخارجية	55
07	مساهمة القطاع الخاص في عملية الاستيراد	55
08	تطور الايرادات الجمركية	71
09	القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائرية ونسبة مساهمته في الناتج الاجمالي من 1995 الى 2008	75
10	تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة 1995 ــ 2007	79
11	مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي 1995 ــ 2007	80
12	تطور الايرادات السياحية للجزائر وعدد السياح الوافدين خلال الفترة 2001 ــ 2008	86

قائمة المراجع

أ ــ الكتب:

- ✓ د أحمد عبد الخالق، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة 1993.
- ✓ أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، دار النشر الثقافية، الإسكندرية، عام 2002 .
- ✓ عبد العزيز بن حبتو، **إدارة عمليات الخصخصة وآثارها على اقتصاديات الوطن العربي**، دار الصفاء، الأردن،1997.
- ✓ ضياء مجيد "**الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة2001 .
- ✓ إ يهاب الدسوقي، **التخصيصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية**، دار النهضة، مصر، 1995.
- ✓ المرسي السيد حجازي، **الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ✓ حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشرق، القاهرة، ط1، 1999.
- ✓ د. ضياء مجيد "**الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**" ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة2001.
- ✓ محمود صحبي، **الخصخصة المشكلات والحلول**،القاهرة،ط2، 1999.
- ✓ بوطالب قويدر، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، الجزائر،1999.
- ✓ احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999.
- ✓ محمدي نورة، **دراسة تحليلة لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2006.
- ✓ سليم سعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه**، دار الخلدونية،الجزائر،2008.

ب ــ المذكرات:

- ✓ طالب مريم، بحري نادية، واضح فوزية، **مسار خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، فرع تجارة دولية، جامعة الجزائر، دفعة 2002-2003، (غير منشوره).
- ✓ جمال عمورة **الخوصصة وإصلاح نظام تمويل المؤسسة العمومية في الجزائر** ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2000، (غير منشوره).
- ✓ صايفي عبد القادر، **إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر**، رسالة ماجستير في التسيير،جامعة الجزائر، دفعة 1995.

- ✓ طالب موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية**، اطروحة دكتوره،جامعة الجزائر،سنة،1997،غير منشوره.
- ✓ صايفي عبد القادر، **إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر**، رسالة ماجستير في التسيير، سنة، 1995.
- ✓ سعيدة مادي، **الخوصصة عن طريق سوق المالية، حالة الجزائر والمغرب** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003.
- ✓ مراد محفوظ، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- ✓ ليلى سنوسي، **واقع الإصلاحات الاقتصادية،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- ✓ آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر _ مصر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنه، 2010.
- ✓ بن مسعود عطاالله، **اثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2009.
- ✓ بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004.
- ✓ مقني فتيحة، **اتجاهات تطوير وتحدي وإدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر**. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقة 2009.

٧

المقدمة العامة	أ ـ د
الفصل الأول: مفاهيم الخوصصة	03
المبحث الأول: ماهية الخوصصة	03
المطلب الأول: مفهوم وأنواع الخوصصة	03
المطلب الثاني: دوافع الخوصصة وأهدافها	06
المطلب الثالث: مبادئ الخوصصة	08
المطلب الرابع: شروط نجاح وإستراتيجية الخوصصة	09
المبحث الثاني: طرق وأساليب الخوصصة ومراحلها	12
المطلب الأول: أساليب وطرق الخوصصة	12
المطلب الثاني: مراحل ومجالات الخوصصة	17
المطلب الثالث: تكاليف وأساليب تمويل الخوصصة	19
المطلب الرابع: إستراتيجية الخوصصة ونماذج أنماطها	21
الفصل الثاني: تجربة الخوصصة في الجزائر	26
المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	27
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد عام 1990 إلى غاية ظهور الخوصصة	27
المطلب الثاني: الإطار القانوني العام للخوصصة في الجزائر	33
المطلب الثالث: الهيئات المكلفة والمشرفة على عملية الخوصصة في الجزائر.	34
المطلب الرابع: مبادئ الخوصصة وأسبابها ودوافعها في الجزائر.	37
المطلب الخامس: أهداف الخوصصة وطرقها وأساليبها في الجزائر	40
المبحث الثاني: الخوصصة بين النظرية والتطبيق في الجزائر	47
المطلب الأول: معايير اختيار المؤسسات القابلة للخوصصة والمؤسسات المعنية بها	47
المطلب الثاني: العراقيل والصعوبات التي تواجه الخوصصة في الجزائر	49
المطلب الثالث: تقييم مسار الخوصصة في الجزائر	52
المطلب الرابع: اثار انعكاسات الخوصصة في الجزائر	58
الفصل الثالث: سياسة الخوصصة في الجزائر وأثارها في انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	63
المبحث الأول: مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	64

المطلب الأول: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة	64
المطلب الثاني: إشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	64
المطلب الثالث: دوافع وأهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	67
المبحث الثاني: سياسة الخوصصة في الجزائر وأثارها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	70
المطلب الأول: أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على إدارة الجمارك	70
المطلب الثاني: أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي الجزائري	73
المطلب الثالث: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الزراعية الجزائرية	78
المطلب الرابع: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات	83
المطلب الخامس: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية	87
الخاتمة العامة	96-93
الملاحق	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة المراجع	
الفهرس	